



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

دور التقارير المالية المرحلية بالتنبؤ بمستوى الأداء المالي

في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

خلال الفترة (2017_ 2014)

تحت إشراف الدكتور:

زيدي البشير

من إعداد الطالبات:

إسلام بادي

خالصة هيمة

ليلي بطينة

لجنة المناقشة

رئيس اللجنة

مشرفا ومقررا

مناقشة

أستاذ محاضر صنف أ

أستاذ محاضر صنف أ

أستاذ محاضر صنف ب

بن عمر محمد البشير

زيدي البشير

خالدي رشيدة

السنة الجامعية: 2020 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي ثمرة جهدي وختامها

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي أدامهم الله عوننا وسندا لي

إلى أحر صديقاتي

إلى كل من له يد العون في إتمام هذا العمل المتواضع

بسلام



الإهداء

بسم الله خير الأسماء، بسم الله رب الأرض والسماء، بسم الله الكافي، بسم الله العافي.

"اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً طيباً وعملاً متقبلاً"

إلى سر الحب والحنان، التي أيقظت روحي بإحسان إليك أُمي؛

إلى مدرستي الأولى وسندي بعد الله في الحياة إليك أبي؛

إلى سواعدي في الدنيا إليكم إخوتي؛

إلى فوانيس البيت إليكم أخواتي؛

إلى التي وهبها الله لي صديقةً وأختَ وفيةً إليك توأمي "بطينة ليلي"؛

إلى الذين علق قلبي بقلوبهم وعانقت روحي أرواحهم

إلى كل من علمني حرفاً ويدعو إلى صلاح العباد والبلاد.

إلکم أحبتي أهدي ثمرة جمدي

خاتمة



الإهداء

أهدي هذا العمل إلى سيد الخلق محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم
الذي حثنا على طلب العلم والعمل به.

- ❖ إلى التي أثارت دربي وكانت بحرا صافي يجري بفيض الحب والحنان أُمي الغالية
- ❖ إلى من دفعني إلى العلم وبه أزداد إفتخار أي أطال الله في عمره
- ❖ إلى من هم أقرب إلي من روحي وأنس حياتي إخوتي
- ❖ إلى من ساندتني في دراستي وكانت قدوتي وإلى صاحبة السيرة العطرة والفكر المستنير أختي الغالية رقية
- ❖ إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة صديقتي وأختي التي قضيت معها أيام كرائحة الزهور
- ❖ ولحظات جميلة كضوء القمر إلى رفيقة دربي هيمة خالصة
- ❖ إلى كافة الأصدقاء وكل من قدم لي يد العون والمساعدة في إنجاز هذه المذكرة
- ❖ إلى من علمني حرفا من ذهب وكلمات من درر وأسمى وأجلى عبارات العلم..... إلى أساتذتي الكرام.

نبلى

الشكر والعرفان

الحمد لله وحده والشكر لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى أن تفضل علينا بالتوفيق لإنجاز هذا العمل
والصلوة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.
لنا عظيم الشرف أن نتقدم بالشكر الجليل والتقدير الكبير والاحترام إلى أستاذنا الكريم الدكتور: **يحيى البشير**
لإشرافه على هذه المذكرة وعلى نصائحه القيمة وتوجيهنا وإرشادنا وعلى حسن تواضعه، نسأل الله أن يزيده بما رفعه.
كما نقدم تشكراتنا الجزيلة لكل من ساهم بمساعدتنا على إتمام هذه المذكرة، ونخص بالذكر الأساتذة الأفاضل:

أنور عيده، مرغني وليد وكتور سالي محمد الدينوري.

كما نتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام والشكر للأعضاء لجنة المناقشة على ما ستقدمه

من توجيهات وانتقادات فيما يخص هذا العمل.

كما أننا نقدم جليل الشكر إلى مؤسسة مجمع الصناعات المحلية **ديفاندوس** الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة

وحدة الوادي على إفادتنا في التبرص وتقديم النصائح القيمة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الاهتمام بالتقارير المالية المرحلية وجاء هذا نتيجة لما توفره هذه الأخيرة من معلومات محاسبية لمستخدميها حيث تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة والتنبؤ بالأداء المالي لنشاط الشركة في ضوء هذه التغيرات المستحدثة بدلا من الانتظار إلى نهاية السنة والحصول على المعلومات التي توفرها القوائم المالية السنوية.

حيث اعتمدنا خلال الدراسة على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري والمنهج التحليلي يتمثل في دراسة الحالة، وذلك لتنبؤ بمستوى الأداء المالي باستخدام النسب المالية، من خلال تحليل وتقييم نتائج الأداء المالي السداسية لأربعة سنوات متتالية من نشاط المؤسسة، ووصلنا إلى استنتاج مفاده أنه من المنافع الاقتصادية الهامة للتقارير المالية المرحلية استخدام المعلومات المحاسبية الواردة بها لبناء نموذج للتنبؤ بالأداء المالي السنوي بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة من وسائل التحليل المالي للقوائم المالية وذلك لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

الكلمات المفتاحية: التقارير المالية المرحلية، الأداء المالي، التنبؤ بالأداء المالي.

Summary:

This study aims to pay attention to the progress financial reports, as a result of the accounting information provided by the latter to its users, enabling them to make rational investment decisions and to forecast the financial performance of the company's activity in the light of these changes, rather than waiting until the end of the year and obtaining the information provided by the annual financial lists.

During the study, we relied on the descriptive approach corresponding to the theoretical aspect and the analytical approach of the case studies, to predict the level of financial performance using the financial ratios, by analyzing and evaluating the results of six-party financial performance for four consecutive years of enterprise activity, and we came to the conclusion that an important economic benefit of progress financial reports was the use of the accounting information contained therein to build a model for forecasting annual financial performance, as well as its use as a means of financial day-to benefit current and prospective investors.

Key words: interim financial reports, financial performance, forecast financial performance.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكل
	قائمة الملاحق
	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التقارير المالية المرحلية والأداء المالي
03	المطلب الأول: ماهية التقارير المالية المرحلية
03	أولاً: مفهوم التقارير المالية المرحلية
03	1. تعريف التقارير المالية
04_03	2. تعريف التقارير المالية المرحلية
04	3. خصائص التقارير المالية المرحلية
05_04	4. أهمية وأهداف التقارير المالية المرحلية
05	ثانياً: نظريات إعداد التقارير المالية المرحلية والمشاكل المتعلقة بها
05	1. نظريات إعداد التقارير المالية المرحلية
06	2. مشاكل إعداد التقارير المالية المرحلية
06	ثالثاً: معيار المحاسبة الدولي "IFRS" رقم 34
06	1. هدف المعيار
07	2. التعريفات
07	3. نطاق المعيار
08	4. شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية
08	5. الفترات التي يجب عرضها من خلال القوائم المالية المرحلية
09	6. الأحداث والمعاملات الهامة
09	7. تحديد كيفية قياس القوائم المالية المرحلية
09	8. الأهمية النسبية
09	المطلب الثاني: مدخل حول الأداء المالي
09	أولاً: مفهوم الأداء المالي
10_09	1. تعريف الأداء المالي
10	2. أهمية الأداء المالي

الفهارس

11_10	3. العوامل المؤثرة على الأداء المالي
12	ثانيا: ماهية تقييم الأداء المالي
12	1. تعريف تقييم الأداء المالي
12	2. أهمية تقييم الأداء المالي
13_12	3. خطوات تقييم الأداء المالي
14	4. ضرورة تقييم الأداء المالي
14	5. معايير تقييم الأداء المالي
19_14	6. النسب المالية لتقييم الأداء المالي
19	ثالثا: أساسيات حول التنبؤ المالي
19	1. تعريف التنبؤ المالي
19	2. أهمية التنبؤ المالي
19	3. أنواع التنبؤ المالي
20	4. خطوات التنبؤ المالي
20	5. محددات التنبؤ المالي
21	6. أساسيات التنبؤ المالي
22	المبحث الثاني: التنبؤ بالأداء المالي بواسطة التقارير المالية المرحلية
22	المطلب الأول: جودة التقارير المالية المرحلية ودورها في عملية تقييم الأداء المالي
22	أولا : المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المرحلية وجودتها
22	1. المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المرحلية
23_22	2. جودة التقارير المالية المرحلية
23	ثانيا :عملية تقييم الأداء المالي ومتطلباته
23	1. عملية تقييم الأداء المالي
24	2. متطلبات تقييم الأداء المالي
25	المطلب الثاني: أثر المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية على التنبؤ بالأداء المالي
25	أولا :فوائد القوائم المالية المرحلية في عملية التنبؤ
26_25	ثانيا :استخدام المعلومات المحاسبية الوارد في القوائم المالية المرحلية في التنبؤ بصافي الربح السنوي
27	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
27	المطلب الأول: نماذج للدراسات السابقة حول موضوع دور التقارير المالية المرحلية بالتنبؤ بمستوى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
27	أولا :الدراسات العربية
27	1. دراسة رواء عبد الرزاق باعظكة
28	2. دراسة فرانسيس عيسى وآخرون
29_28	3. دراسة بزراري حياة
29	4. دراسة زبيدي البشير
30	ثانيا :الدراسات الأجنبية
30	1. دراسة ZARINA ABDUL SALAM

الفهارس

31_30	2. دراسة Ms.Ganga and others
31	3. دراسة Waleed M. Al-ahdal AND OTHERS
31	4. دراسة EL MOSTFA ABKARI
32	المطلب الثاني :أوجه التشابه والاختلاف
32	أولا :أوجه التشابه
34_33_32	ثانيا :أوجه الاختلاف
35	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي	
37	تمهيد الفصل
38	المبحث الأول :تقديم عام لمؤسسة ديفاندوس الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة وحدة الوادي
38	المطلب الأول :معلومات عامة حول مؤسسة DIVINDUS_SOPTE
38	أولا :التعريف بالمؤسسة
39_38	ثانيا :نشأة وتطور المؤسسة
39	ثالثا :الأنشطة الممارسة
41_40	المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE
42	المبحث الثاني: استخدام النسب المالية لتنبؤ بالأداء المالي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE
42	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسبة المردودية، السيولة والنشاط
48_42	أولا :نسب المردودية
53_49	ثانيا :نسب السيولة
59_54	ثالثا :نسب النشاط
59	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسبي الربحية والمديونية
67_59	أولا :نسب الربحية
74_67	ثانيا :نسب المديونية
75	خلاصة الفصل
80_77	الخاتمة العامة
86_82	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
08	الفترات التي يجب عرضها خلال القوائم المالية المرحلية	01
39	وحدات الصناعة في ولايات الجنوب	02
42	نسب المردودية للفترة (2014-2017)	03
49	نسب السيولة للفترة (2014_2017)	04
54	نسب النشاط للفترة (2014_2017)	05
59	نسب الربحية للفترة (2014_2017)	06
67	نسب المديونية للفترة (2014_2017)	07

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	العوامل المؤثر على الأداء المالي	01
40	المهيكل التنظيمي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي	02
44	تطور نسبة المردودية التجارية للفترة (2017_2014)	03
45	تطور نسبة المردودية الاقتصادية للفترة (2017_2014)	04
47	تطور نسبة المردودية المالية للفترة (2017_2014)	05
48	تطور نسبة الرافعة المالية للفترة (2017_2014)	06
50	تطور نسبة التداول للفترة (2017_2014)	07
52	تطور نسبة السيولة السريعة للفترة (2017_2014)	08
53	تطور نسبة السيولة النقدية للفترة (2017_2014)	09
55	تطور نسبة معدل دوران مجموع الأصول للفترة (2017_2014)	10
57	تطور نسبة معدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2017_2014)	11
59	تطور نسبة معدل دوران الأصول المتداولة للفترة (2017_2014)	12
61	تطور نسبة إجمالي ربح العمليات للفترة (2017_2014)	13
62	تطور نسبة صافي الربح التشغيلي للفترة (2017_2014)	14
64	تطور نسبة صافي الربح للفترة (2017_2014)	15
65	تطور معدل العائد على مجموع الأصول للفترة (2017_2014)	16
67	تطور معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2017_2014)	17
69	تطور نسبة الديون إلى حقوق الملكية للفترة (2017_2014)	18
71	تطور نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل إلى أموال الملكية للفترة (2017_2014)	19
72	تطور نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية للفترة (2017_2014)	20
74	تطور نسبة الديون إلى مجموع الأصول للفترة (2017_2014)	21

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية الأصول للسداسي الأول لسنة 2014	88
02	ميزانية الخصوم للسداسي الأول لسنة 2014	89
03	جدول حسابات النتائج للسداسي الأول لسنة 2014	90
04	جدول حسابات النتائج للسداسي الثاني لسنة 2014	91
05	ميزانية الأصول لسنة 2014	92
06	ميزانية الخصوم لسنة 2014	93
07	جدول حسابات النتائج لسنة 2014	94
08	ميزانية الأصول للسداسي الأول لسنة 2015	95
09	ميزانية الخصوم للسداسي الأول لسنة 2015	96
10	جدول حسابات النتائج للسداسي الأول لسنة 2015	97
11	جدول حسابات النتائج للسداسي الثاني لسنة 2015	98
12	ميزانية الأصول لسنة 2015	99
13	ميزانية الخصوم لسنة 2015	100
14	جدول حسابات النتائج لسنة 2015	101
15	ميزانية الأصول للسداسي الأول لسنة 2016	102
16	ميزانية الخصوم للسداسي الأول لسنة 2016	103
17	جدول حسابات النتائج للسداسي الأول لسنة 2016	104
18	جدول حسابات النتائج للسداسي الثاني لسنة 2016	105
19	ميزانية الأصول لسنة 2016	106
20	ميزانية الخصوم لسنة 2016	107
21	جدول حسابات النتائج لسنة 2016	108
22	ميزانية الأصول للسداسي الأول لسنة 2017	109
23	ميزانية الخصوم للسداسي الأول لسنة 2017	110
24	جدول حسابات النتائج للسداسي الأول لسنة 2017	111
25	جدول حسابات النتائج للسداسي الثاني لسنة 2017	112
26	ميزانية الأصول لسنة 2017	113
27	ميزانية الخصوم لسنة 2017	114
28	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	115
29	وثيقة رسمية توضح اللائحة رقم 04 للدورة 124 الصادر بتاريخ 27 مارس 2012 من قبل مجلس مساهمة الدولة	116
30	وثيقة رسمية توضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة	117

المقدمة العامة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الإقتصادية النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والإدارة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، ونظرا للتغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها المؤسسات فإنها لم تعد كافية بإصدار التقارير السنوية، فقد تزايدت الحاجة لوجود معلومات تغطي فترات أقل من سنة واحدة، ومن هنا تستمد التقارير المالية المرحلية أهميتها حيث أنها تبقي مستخدم المعلومات المحاسبية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي إما بشكل سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري.

حيث تعد التقارير المالية المرحلية الوسيلة التي تقدم فيها المؤسسة أداؤها المالي إلى كل من المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الفئات المهتمة بأداء المؤسسة. وحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الهدف من التقارير المالية المرحلية ذات الغرض العام في تقديم معلومات عن المركز المالي وأداء المؤسسة والتغير في المركز المالي، من أجل اتخاذ قرارات رشيدة، ومن أبرز المصادر المهمة التي يلجأ لها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم هي المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية المرحلية لكونها تتميز بعدة خصائص تساعد المؤسسة الإقتصادية على تقييم أداؤها المالي والتنبؤ به، مما يضمن استمراريته وتقديم أفضل أداء للمجال الذي تنشط فيه.

ولقد لجأت المؤسسة الإقتصادية إلى استخدام الأداء المالي لكونه عملية من عمليات المراقبة والتدقيق في سياسة المؤسسة، ومدى تحقيق أهدافها في ظل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيدها في إعداد خطط مستقبلية، واتخاذ قرارات ملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي، ولقد أصبح الأداء المالي عنصر فعال لنمو المؤسسة وتطورها، وفي ظل الظروف الراهنة فإن الحاجة إلى تطوير وتحسين الأداء المالي صار ضرورة ملحة في عالم السوق اليوم، والذي يتميز بمواجهات وتحديات كبيرة.

الإشكالية الرئيسية:

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

— كيف تساهم التقارير المالية المرحلية في التنبؤ بمستوى الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية؟

❖ الأسئلة الفرعية: ومن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

- (1) متى نقول على التقارير المالية أنها مرحلية؟
- (2) هل التقارير المالية المرحلية بديلة للقوائم المالية السنوية؟
- (3) ما هي أهم النسب المالية للتنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة؟

(4) كيف يمكن للمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية المرحلية أن تساهم في التنبؤ بالأداء المالي؟

(5) ما مدى التزام مؤسسة ديفاندوس بتطبيق المعيار رقم 34 في إعداد التقارير المالية المرحلية؟

❖ فرضيات الدراسة:

(1) نقول على التقارير المالية أنها مرحلية إذا أعدت في فترة أقل من سنة.

(2) التقارير المالية المرحلية بديلة للقوائم المالية السنوية.

(3) تتمثل أهم النسب المالية في المردودية، السيولة، النشاط، الربحية والمديونية للتنبؤ بالأداء المالي.

(4) تساهم المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية المرحلية بالتنبؤ بمستوى الأداء المالي عندما تتميز بخصائص الجودة.

(5) تمثل شركة ديفاندوس لأحكام المعيار رقم 34 لأنها تطبق نفس السياسات المحاسبية عند إعداد تقاريرها المالية المرحلية كما هي مطبقة في بياناتها المالية السنوية.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

(1) الرغبة الشخصية في دراسة موضوع التقارير المالية المرحلية والذي يتوافق مع مجال تخصصنا.

(2) فتح إمكانية مواصلة البحث في هذا المجال.

(3) الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الأداء المالي بنسبة للمديرين والمحللين الماليين وصانعي القرارات.

❖ أهداف الدراسة:

(1) التعرف على مفهوم التقارير المالية المرحلية، وأهميتها، وأهدافها وأهم النظريات لإعدادها.

(2) توضيح مفهوم الأداء المالي والنسب المالية لتقييمه.

(3) الوقوف على مفهوم التنبؤ المالي وأبرز خطواته وأساليبه.

(4) التعرف على المؤسسة محل الدراسة وإبراز دور التقارير المالية المرحلية في التنبؤ بمستوى أدائها المالي.

❖ أهمية الدراسة:

(1) تكمن أهمية الدراسة في تجسيد خاصية التوقيت الملائم لتقارير المالية المرحلية لتوفير معلومات محاسبية حديثة مما يؤدي إلى زيادة الدقة والثقة في القوائم المالية المنشودة، والتنبؤ بدقة أرباح المؤسسة.

(2) توفر التقارير المالية المرحلية معلومات محاسبية مستجدة تساعد المحللين على قياس المخاطر التي تواجهها المؤسسة.

3) تعمل على فحص ومراقبة الأداء المالي للمؤسسة وتوجيهها نحو الاتجاه الصحيح من خلال تحديد معوقاتها واقتراح حلول لتصحيحها وترشيد استخداماتها مما يسمح لها بالاستمرارية.

4) إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي للمؤسسة.

❖ حدود الدراسة:

1) الإطار الزمني: امتدت دراسة هذا الموضوع لفترة أربعة سنوات متتالية من 2014 إلى 2017.

2) الإطار المكاني: تمت دراسة الحالة في مؤسسة ديفاندوس الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة وحدة الوادي.

❖ منهج البحث:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على منهج تحليلي في دراسة الحالة فيما يخص الجانب التطبيقي، بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

❖ صعوبات الدراسة:

1) صعوبة الربط بين التقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي.

2) صعوبة اجتماع الباحثات مع الأستاذ المشرف في ظل جائحة كورونا "كوفيد_19".

3) صعوبة التوجه للمكتبة والمؤسسة محل الدراسة للإلمام بجوانب الموضوع خلال فترة الحجر الصحي.

❖ هيكل الدراسة: للإجابة على المشكل المطروح واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم خطة البحث إلى فصلين

حسب منهجية IMRAD:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى الإطار النظري، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول مفاهيم عامة حول التقارير المالية المرحلية والأداء المالي، أما المبحث الثاني كان تحت عنوان التنبؤ بالأداء المالي بواسطة التقارير المالية المرحلية، وفي الأخير درسنا في المبحث الثالث الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: اعتمدنا فيه على الدراسة الميدانية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE، حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول جاء فيه تقديم عام لمؤسسة ديفاندوس الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة وحدة الوادي، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى استخدام النسب المالية للتنبؤ بالأداء المالي لمؤسسة

DIVINDUS_SOPTE.

الفصل الأول :الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

الفصل الأول :الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

تمهيد:

يحتاج المستثمرون والمقرضون معلومات متجددة حول المركز المالي والتدفقات النقدية لأعمال المؤسسة، هذا الأمر نتج عنه إعداد تقارير مالية في فترات أقل من سنة توفر معلومات متقاربة وسميت هذه التقارير بالتقارير المالية المرحلية، هذه الأخيرة تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من اتخاذ قرارات رشيدة والتنبؤ بنشاط المؤسسة مما يسمح لها بالتقدم ولهذا عليها أن تحسن من صورتها للحفاظ على نموها وديمومتها من أجل الاستغلال الأمثل لمواردها المالية، وهذا الهدف لا يتحقق إلا بالتنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

حيث تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات المالية والخطط الاستثمارية للمؤسسة في المحور الذي ينصب حوله المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة.

وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التقارير المالية المرحلية والأداء المالي.

المبحث الثاني: التنبؤ بالأداء المالي بواسطة التقارير المالية المرحلية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التقارير المالية المرحلية والأداء المالي.

في هذا المبحث سيتم التركيز على ماهية التقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي، وتفصلنا في دراسة كل منهما وحاولنا الإلمام بكل جانب من جوانب المتغيرين.

المطلب الأول: ماهية التقارير المالية المرحلية.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق للمعلومات الأساسية للتقارير المالية المرحلية بشكل عام، والمعيار محاسبي الدولي رقم 34.

أولاً: مفهوم التقارير المالية المرحلية:

1. **تعريف التقارير المالية:** قبل التطرق إلى تعريف التقارير المالية لابد من الإشارة إلى أن التقرير "هو وسيلة إتصال وأداة للرقابة بين الخطة المرسومة والسياسة العامة لتحقيق الهدف المنشود"¹.

ومنه التقارير المالية هي المخرجات النهائية للعمل المحاسبي، والذي تعرض بموجبه الشركة معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين، وتكون مفيدة بشكل رئيسي للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة²، "هذه المعلومات يجب أن تعد وفق الفروض والسياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها"³.

فضلاً عن أنواع التقارير المالية الأساسية المتمثلة في: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية.. وغيرها، توجد تقارير مالية وصفية أخرى تتضمن تقارير مالية إضافية هذه الأخيرة تلبي احتياجات الفئات الخارجية، ومن أبرز هذه التقارير تقارير مالية مرحلية وتقدم على مدار السنة هدفها بشكل عام إمداد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات في توقيت متقاربة لاتخاذ قرارات مالية إضافة لتوفيرها معلومات موسمية لا تظهر في التقارير المالية السنوية⁴.

2. تعريف التقارير المالية المرحلية:

التعريف الأول: "مجموعة القوائم أو التقارير المالية التي يتم إعدادها في مدة زمنية تقل عن السنة المالية وقد تكون تلك المدة ثلاثة أشهر (تقارير مالية ربع سنوية) أو ستة أشهر (تقارير مالية نصف سنوية)"⁵.

¹ عمر غاليب، أثر تطبيق نظام محاسبة التسيير على شفافية التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة لبليدة 2، لونيبي علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015م، ص: 18. (بتصرف)

² نائلة فتحي زكريا، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار، مذكرة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014م، ص: 45.

³ بقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010م، ص: 3.

⁴ عمر غاليب، مرجع سبق ذكره، ص: 27-32. (بتصرف)

⁵ بشري نجم عبد الله المشهداني، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، ديوان الرقابة المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 26، 2011م، ص: 296.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

التعريف الثاني: "هي التقارير التي تعد بشكل دوري ومناظر للقوائم المالية السنوية من حيث محتواها وشموليتها، إلا أنها تتضمن بيانات أكثر اختصاراً من التقارير المالية السنوية ويتم إعدادها عن فترة زمنية يقل طولها عن السنة وتستخدم للأغراض الداخلية والخارجية"¹.

التعريف الثالث: "قوائم مالية تغطي فترات أقل من سنة مالية كاملة والأغلب الشائع أن هذه التقارير تكون عن فترة ثلاث شهور (ويشار إليها على أنها ربع سنوية – أي تقارير بيني أو مؤقتة) رغم أنه في تشريعات كثيرة تتم المطالبة بعمل هذه التقارير على أساس نصف سنوي"².

نستخلص من التعاريف السابقة أن التقارير المالية المرحلية تعد وتنتشر من قبل الشركات لتغطي فترة زمنية أقل من سنة، وعادة ما تكون كل ثلاثة شهور أو ستة أشهر، وتعتبر أحد أهم مصادر المعلومات التي تساعد المستثمرين والمستخدمين في اتخاذ القرارات الملائمة.

3. خصائص التقارير المالية المرحلية: لتقارير المالية المرحلية عدة خصائص تتمثل في³:

- أن الفترة التي يعد عنها التقارير يجب أن تكون أقل من سنة مالية، وقد تكون نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية وذلك حسب القوانين الخاص بكل دولة؛
- أن هذه التقارير تختلف عن تلك التقارير التي تعد لأغراض خاص أو التي تعد للاستخدام الداخلي حتى وإن كانت تمتاز بالدورية؛
- تستخدم التقارير المالية المرحلية للاستخدام الداخلي والاستخدام الخارجي؛
- التقارير المالية المرحلية ليست بديلة عن القوائم المالية السنوية وإنما مكملتها؛
- الغرض من هذه التقارير هو مد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تساعد على اتخاذ قرارات أفضل في ظل ظروف عدم التأكد خاصة في أسواق المال؛
- توفر هذه التقارير للبيانات المحاسبية خاصة الملائمة والتوقيت الملائم لاتخاذ القرارات.

4. أهمية وأهداف التقارير المالية المرحلية:

- أ- **أهمية التقارير المالية المرحلية:** تتمثل أهمية التقارير المالية المرحلية في النقاط التالية⁴:
- توفر معلومات محاسبية حديثة مما يؤدي إلى زيادة الدقة والثقة في القوائم المالية المنشودة، "وذلك يعني أن التقارير المالية المرحلية تجسد خاصية التوقيت الملائم في المعلومات المحاسبية، حيث تكون هذه الأخيرة مفيدة لصناع القرار إذا توفرت في الوقت المناسب"¹؛

¹ رواء عبد الرزاق باعكضة، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار السهم، مذكرة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، كلية الاقتصاد والإدارة، 1433هـ، ص: 26.

² طارق عبد العال حامد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني "الإفصاحات"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006م، ص: 493.

³ رواء عبد الرزاق باعكضة، نفس المرجع السابق، ص: 26.

⁴ عبد الحميد مانع الصبح وآخرون، أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهوري اليمنية، مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية / رماح الأردن، العدد 18، جوان 2016م، ص: 128.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

- تساعد المحللين الماليين والمستثمرين على قياس درجة المخاطر المرتبطة بالسيولة النقدية للمنشأة والتنبؤ بدقة بالأرباح السنوية للمنشأة (في نفس سنة إصدارها) والفصلية المستقبلية؛
- تساعد على زيادة ربحية ونمو المنشأة من خلال مراجعة الأداء للمنشأة ومعرفة الفترات التي تسهم في الربحية أو الخسارة.

ب- أهداف التقارير المالية المرحلية:

- توفير معلومات أكثر ملائمة من ناحية التوقيت لمستخدمي التقارير المالية لاتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والائتمان²؛
 - إن المعلومات المالية المرحلية تقوم بتزويد المساهمين والإدارة ومستخدمي المعلومات المالية بمعلومات عن المركز المالي ونتيجة النشاط والتغير في حجم النشاط وحجم واتجاه إيرادات المنشأة وتدققها النقدية³؛
 - تلافي القصور في التقارير المالية السنوية من خلال توفير المعلومات السريعة وفي الوقت الملائم⁴؛
 - إن مراجعة هذه القوائم من قبل مدققي الحسابات يجعل من الممكن اكتشاف التلاعب والاختلاسات والأخطاء التي حدثت خلال فترة قصيرة ومعالجتها. وبذلك يؤدي إلى دعم الثقة في القوائم المالية المرحلية في تحقيقها لأهداف المستخدمين⁵؛
 - توفير المعلومات للمستفيدين بشكل مختصر لاعتبارات التوقيت الملائم⁶.
- ثانيا: نظريات إعداد التقارير المالية المرحلية والمشاكل المتعلقة بها:

1. نظريات إعداد التقارير المالية المرحلية: هناك ثلاث نظريات "مداخل" لإعداد التقارير المالية المرحلية وهي كالاتي⁷:

أ- النظرية الاستقلالية (المدخل المستقل): طبقا لهذه النظرية فإن الفترة المؤقتة تعتبر فترة محاسبية مستقلة (قائمة بذاتها)، لذلك فإنه لا توجد تقديرات أو تخصيصات مختلفة عن تلك التقديرات أو التوزيعات المستخدمة في التقارير السنوي، وبالنسبة لقواعد الاعتراف بالمصروفات فإنها تطبق مثلما هو الحال في التقرير السنوي.

¹ بشرى نجم عبد الله المشهداني، نفس المرجع السابق، ص: 298. (بتصرف).

² إياد شاكر سلطان، عثمان عبد القادر حمة أمين، القوائم المالية المرحلية ومدى شموليتها لمتطلبات القياس والإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (34)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2013م، ص: 134.

³ صلاح هيمت محمد، صلاح نوري خلف، دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية المرحلية وفقا للمعايير الدولية، ديوان الرقابة المالية الاتحادية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 40، الفصل 3، 2017م، ص: 82.

⁴ رواء عبد الرزاق باعكضة، نفس المرجع السابق، ص: 28.

⁵ طارق فايز سكيك، أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة، كلية التجارة، 2010م، ص: 19.

⁶ زينو عولا أبو بكر وآخرون، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2017م، ص: 357.

⁷ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول "عرض القوائم المالية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004م، ص: 303، 304.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

ب- النظرية التكاملية (المدخل المتكامل): تعتبر الفترة المؤقتة جزءاً مكملاً للفترة المحاسبية السنوية، ولذلك يتم تقدير مصاريف التشغيل السنوية ثم توزيعها على الفترات المؤقتة وذلك بالاعتماد على تقديرات مستويات النشاط السنوي مثل حجم المبيعات ولذلك فإن نتائج الفترات المؤقتة التالية لا بد من تسويتها حتى تعكس الأخطاء الخاصة بالتقدير.

ت- نظرية الاندماج (المدخل المشترك): تقوم فكرة المدخل المشترك على الجمع بين المدخلين السابقين، مما يعني إمكانية استخدام نفس السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير المالية الأولية في معالجة بعض عناصر القوائم المالية واستخدام سياسات محاسبية مختلفة عند معالجة البعض الآخر، ويهدف هذا المدخل إلى استخدام المعلومات المحاسبية الأولية في التنبؤ بالنتائج المالية الأولية التالية¹.

2. مشاكل إعداد التقارير المالية المرحلية:

لا تخلو التقارير المالية المرحلية من المشاكل ومن أبرزها مايلي²:

- تكون الفترة التي تغطيها هذه التقارير مقيدة نسبياً فإن أي أخطاء من التخمين يكون أثرها واضحاً وكبيراً؛
- تحميل المصروفات السنوية على فترات أقصر وتمثل عبء كبيراً أمام معدي هذه التقارير فضريبة الدخل يتم خصمها في نهاية الفترة المالية والتي عادة ما تكون سنة. إن عملية تحميل الضريبة على فترات أقصر غالباً ما يكون أمراً صعباً؛
- صعوبة تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، فغالباً ما يتم صرف مبالغ في الربع الأول مثلاً، لكن الفائدة المتوخاة من هذه المصروفات، قد لا تؤتي ثمارها لغاية الربع الثالث أو الرابع من السنة، كمصروفات الدعاية والإعلان؛
- التقلبات التي قد تحصل خلال العام تقلل من أهمية هذه التقارير وتجعل من المقارنة بين التقارير أمراً عديم الجودة؛
- الطبيعة الموسمية حيث يوجد في بعض الشركات الصناعية تقلبات كبيرة في الإيرادات والمصاريف وصافي الدخل من فترة مرحلية إلى فترة مرحلية أخرى.

ثالثاً: معيار المحاسبة الدولي "IFRS" رقم (34):

نظراً لأهمية التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمؤسسة والمستثمرين والاقتصاد الوطني عمدت هيئة المعايير المحاسبية الدولية على إصدار المعيار الدولي رقم 34 شباط 1998م والذي أصبح ساري المفعول على البيانات المالية التي تشمل الدورات التي تبدأ في أول شهر كانون الثاني 1999م أو ما بعد ذلك.

1. هدف المعيار: يهدف المعيار إلى تحديد المحتوى الأدنى لتقرير المرحلي ووضع المبادئ اللازمة للاعتراف بالبيانات المالية المقدمة لفترة مرحلية وقياسها¹، إن التقارير المالية المرحلية الجديرة بالثقة والتي تأتي في الوقت المناسب

¹ رواء عبد الرزاق باعكضة، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار السهم، نفس المرجع السابق، ص: 34.

² طارق فايز سكيك، نفس المرجع السابق، ص: 21.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

تعمل على تحسين قدرة المستثمرين والدائنين وغيرهم، وكذا فهم قدرة الكيان على توليد الأرباح والتدفقات النقدية وحالته المالية وسيولته².

2. التعريفات:

الفترة الأولية: هي فترة تقرير مالي أقصر من سنة مالية كاملة³.

التقارير المالية المرحلية: تقرير مالي يحتوي إما على مجموعة كاملة من المعلومات المالية (كما هو موضح في معيار المحاسبة الدولي 01) أو مجموعة مكثفة من المعلومات المالية (كما هو موضح في معيار المحاسبة الدولي 34) لفترة مرحلية⁴.

3. نطاق المعيار: لا يحدد هذا المعيار أية منشأة يمكن إلزامها بنشر تقارير مالية مرحلية، أو عدد مرات ذلك أو المدة التي يجب أن يتم فيها النشر بعد نهاية الفترة المؤقتة⁵، وينطبق هذا المعيار إذا طلب من المؤسسة أو هي اختارت نشر تقرير مالي بموجب معايير المحاسبة الدولية⁶.

وبهذا الخصوص يتضمن المعيار ما يلي:

أ- تشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية المؤسسات المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية تتفق مع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح المذكورة في هذا المعيار⁷، وبشكل خاص يشجع المعيار هذه المنشآت على ما يلي:

- إعداد تقارير مالية مرحلية على الأقل في نهاية النصف الأول من هذه الفترة السنوي⁸؛
- نشر التقارير خلال فترة لا تزيد عن يومين من نهاية الفترة المالية المرحلية⁹.

ب- تلتزم المنشأة بمتطلبات هذا المعيار إذا تم الطلب من المنشأة بموجب تشريع محلي أو إذا اختارت نشر تقارير مالية مرحلية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية، وعندها يجب أن تلتزم المنشأة بكافة متطلبات هذا المعيار؛

¹CLAUDIT ELENA GRIGORAS-ICHIM, CONSIDERATIONS REGARDING HISTORY OF INTERIM FINANCIAL REPORTING, "Stefan cel Mare" university of suceava, volume 5, special Issue, Romania, 2016, p: 113.

²

http://www.tagi.com/UploadFiles/IFRS_AND_IASB_Standards/IAS34.pdf?fbclid=IwAR2GWVX3EpLzvFevxFnaM7LpBNpKsKDa_UikgJeVS0Hk5LjvI9ucOE3Z8L4 06/06/2020, 21:40.

³ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص: 669.

⁴ IAS 34 INTERIM FINANCIAL REPORTING, CPA Australia Ltd, factshft, 2011, p: 5.

⁵ جواد أحمد حداد، واقع التقارير المالية والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27، جوان 2012، ص: 299.

⁶ زيدي البشير، محاضرات في مقياس معايير المحاسبة الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017م، ص: 60.

⁷ نفس المرجع السابق، ص: 60.

⁸ La commission des communautés européennes, JOURNAL OFFICIEL DE L'UNION EUROPEENNE, Bruxelles, 29/11/2008, p: 208.

⁹ رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة ماجستير، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

2011/2010م، ص: 124.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

ت- في حالة عدم قيام المنشأة بنشر تقارير مالية مرحلية أو تقديمها لتقارير مالية مرحلية لا تمثل لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 فإن ذلك لا يمنع من امتثالها لمعايير الإبلاغ المالي الدولية عند إعدادها التقارير المالية السنوية الممتثلة لهذه المعايير¹.

4. شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية:

أ- إذا أصدرت المنشأة مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المالي، عندها يجب أن تمثل تلك القوائم المالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (01)²؛

ب- التقرير المالي المرحلي يجب أن يتضمن كحد أدنى ما يلي³: قائمة مركز مالي مختصرة؛ قائمة "الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر" مختصرة؛ قائمة التغير في حقوق الملكية مختصرة؛ قائمة تدفقات نقدية مختصرة؛ ملاحظات تفسيرية مختصرة.

وإذا عرضت المنشأة قائمة الربح والخسارة (قائمة الدخل) بشكل منفصل في القوائم المالية السنوية، يجب عليها عندها عرض الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) بشكل منفصل أيضا في التقارير المالية المرحلية⁴؛

ت- إذا نشرت المنشأة تقارير مالية مرحلية مختصرة، يجب أن تتضمن تلك التقارير كحد أدنى العناوين والمجاميع الفرعية الواردة في آخر قوائم مالية سنوية والملاحظات التفسيرية كما هو مطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 34⁵؛

ث- يجب على المنشأة تطبيق نفس السياسات المحاسبية في تقاريرها المالي المرحلي كما هي مطبقة في بياناتها المالية السنوية⁶.

5. الفترات التي يجب عرضها من خلال القوائم المالية المرحلية:

الجدول (01-01): الفترات التي يجب عرضها خلال القوائم المالية المرحلية

القوائم	الحالية	مقارنة
قائمة المركز المالي	نهاية الفترة الانتقالية الحالية	نهاية السنة المالية السابقة مباشرة
قائمة الدخل الشامل (قائمة الربح والخسارة)	الفترة المؤقتة الحالية وبشكل تراكمي للسنة حتى تاريخه	الفترة الانتقالية المقارنة والسنة حتى تاريخه من السنة المالية السابقة مباشرة
قائمة أو تغيرات في حقوق الملكية	بشكل تراكمي للسنة المالية الحالية حتى تاريخه	قابلة للمقارنة حتى تاريخ السنة المالية السابقة مباشرة
قائمة التدفقات النقدية	بشكل تراكمي للسنة المالية الحالية حتى تاريخه	قابلة للمقارنة حتى تاريخ السنة المالية السابقة مباشرة

LA Source :KEN WILD, INTERIM FINANCIAL REPORTING A GUIDE TO IAS 34, deloitte touché tohmatsu, London, March 2009, p:3

¹ جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجمهورية العربية السورية، نوفمبر 2009م، ص: 2.

² جعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS EXPERT"، الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين للنشر والتوزيع، عمان، 2014م، ص: 145.

³ CRTSTINA BUNEA-BONTAS, INTERIM FINANCIAL REPORTING IN THE PERSPECTIVE OF HARMONIZATION OF THE ROMANIAN ACCOUNTANCY WITH THE INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS, University of Sibiu, MPRA Paper No 16249, 15 Jul 2009, p: 3.

⁴ - جعة حميدات، نفس المرجع السابق، ص: 145.

⁵ - خالد الخطيب، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هيئة الأوراق والأسواق المالية، دمشق، سوريا، نوفمبر، 2009م، ص: 3.

⁶ - أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2010م، ص: 191.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

6. الأحداث والمعاملات الهامة: يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن العديد من الأحداث والمعاملات المهمة لمستخدمي البيانات المالية، وفي ما يلي بيان لتلك المتطلبات¹:

- أ- يجب أن توضح القوائم المالية المرحلية المعاملات والأحداث لتساعد على فهم التغيرات في المركز المالي من آخر قوائم مالية سنوية، وتعمل المعلومات المعروضة على تحديث قوائم مالية سنوية معلنة؛
- ب- لا يتطلب هذا المعيار عرض المعلومات غير المهمة في ملاحظات التقارير المالية المرحلية والمتعلقة بمعلومات عرضت ضمن ملاحظات آخر تقرير مالي سنوي؛
- ت- فيما يلي قائمة بالأحداث والمعاملات المطلوب الإفصاح عنها إذا كانت مهمة، وهي على سبيل المثال:
- عكس أي مخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة؛
 - بيع وشراء بنود الممتلكات والمصانع والمعدات؛
 - تصحيح أخطاء الفترات السابقة؛
 - التسويات القضائية.

7. تحديد كيفية قياس بنود القوائم المالية المرحلية: يجب عليها مراعاة الأمور التالية التي وردت في المعيار²: العرض العادل والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية، فرضية الاستمرارية، المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق، الأهمية النسبية ومستوى التجميع، المقاصة، المعلومات المقارنة.

8. الأهمية النسبية: عند تقرير كيفية تسجيل أو قياس أو تصنيف أو تقديم معلومات عند بند لأغراض الإبلاغ المالي المرحلي، يتم تقييم الأهمية النسبية مقابل البيانات المالية للفترة المرحلية، كما يجب مراعاة أن التقييمات المرحلية قد تستند على تقديرات إلى حد أكبر من تقييمات البيانات المالية السنوية³.

المطلب الثاني: مدخل حول الأداء المالي.

نظرا لأهمية الأداء المالي في معرفة وضع نشاط المؤسسة سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من ماهية وتقييم الأداء المالي، والتنبؤ المالي.

أولا: مفهوم الأداء المالي

1. تعريف الأداء المالي: قبل تعريف الأداء المالي تجدر الإشارة إلى أن الأداء "هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"⁴.

1 - جمعة حيدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS EXPERT"، ص: 146. (بتصرف).

2 خالد جمال الجعرات، مطبوعة جامعة بعنوان: مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS, IFRS, IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 25/24 نوفمبر 2014م، ص: 97.

4 الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، جامعة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص: 218.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

وبناء عليه فإن الأداء المالي يعرف على أنه: "تشخيص للوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على القوائم المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة"¹.

2. أهمية الأداء المالي: تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة²، وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة³.

وبالتالي فإن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي⁴:

- يستطيع المستثمر متابعة نشاط الشركة وطبيعته، ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية.....
- مكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم.
- والدور الأساسي للأداء المالي هو توفر معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

3. العوامل المؤثرة على الأداء المالي: يتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تسهم في زيادة قدرة المنظمة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي. والشكل التالي يوضح العوامل التي تؤثر على الأداء المالي⁵:

¹ مقدم عبرات، سمية طعابة، دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات "دراسة حالة شركة ألبانس للتأمينات، جامعة الأغواط. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، جانفي 2019، ص: 281.

² محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2017م، ص: 213.

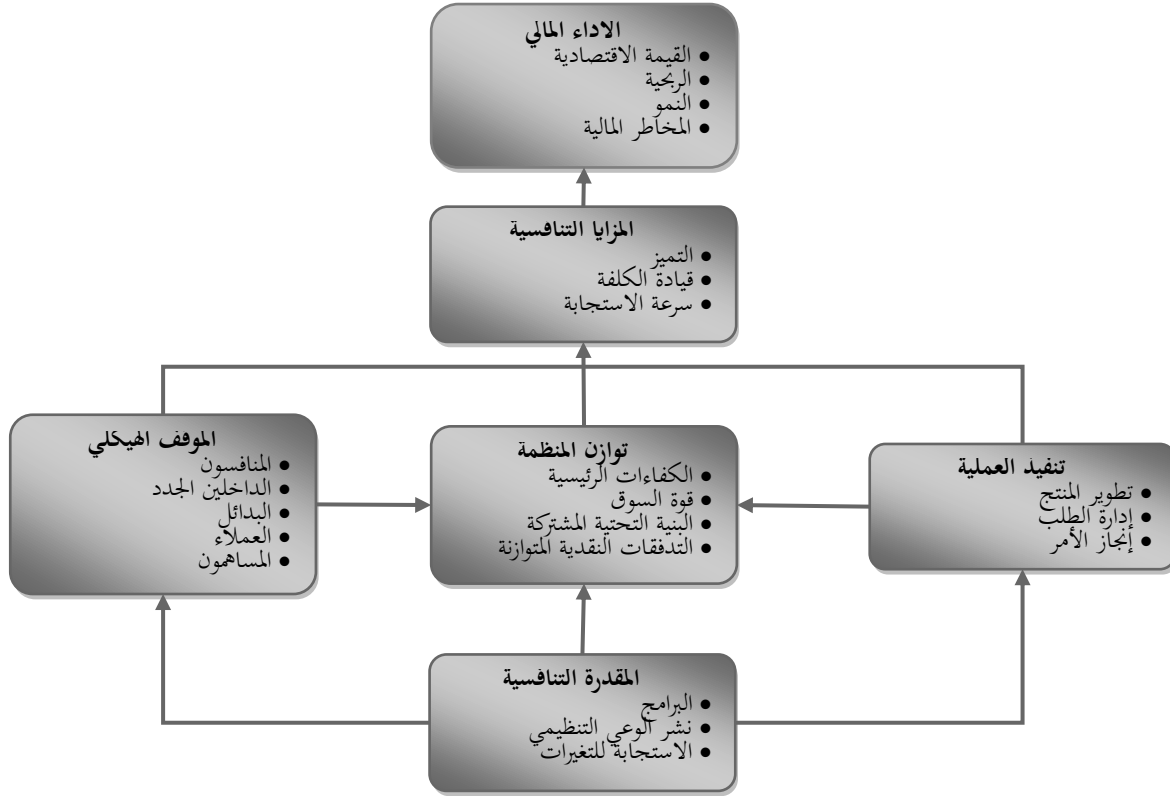
³ بن نذير نصر الدين، شمال أويوب، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية حوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/04/25، ص: 08.

⁴ محمد البشير بن عمر، نفس المرجع، ص: 213، 214.

⁵ عبد الناصر إبراهيم نور، سري كريشان الحديشي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، مجلة جامعة الخليج، البحرين، المجلد 04، العدد 04، 2012/2011، ص: 16.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

الشكل (01-01): العوامل المؤثر على الأداء المالي



المصدر: عبد الناصر إبراهيم نور، سري كريشان الحديشي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، مجلة جامعة الخليج، البحرين، المجلد 04، العدد 04، 2012/2011، ص: 17.

عادة ما يتم استخدام العوامل الموضحة كما في الشكل السابق من قبل إدارة الشركات لبناء مركز مالي ناجح، وكذلك يتضح من الشكل أن الأداء المالي يحتل موقعا متقدما وتساهم كل العناصر الأخرى المبينة في الشكل في تحقيق أداء مالي متميز للشركة. ومن أكثر المحددات المهمة في الوصول إلى أداء مالي متميز للشركة هو قدرتها على تحقيق المزايا التنافسية والموضحة في الشكل وهي¹:

- التميز، الكلفة المنخفضة، الاستجابة السريعة.
 - وإن تحقيق أي من هذه المزايا التنافسية هي دالة لاثنتين من العناصر المختلفة وهي:
 - هيكل المنافسة والذي يشير إلى هيكل البيئة التنافسي للشركة وموقف الشركة ضمنها؛
 - تنفيذ العملية وتشير إلى الكيفية التي تنجز بها الشركة بعضا من عملياتها الجوهرية.
- وبذلك يمثل العنصر الآخر في الشكل مشاركة الشركة والذي يشير إلى الكيفية التي تحقق بها الشركة الميزة التنافسية من خلال تدعيم هيكل المنافسة أو تحسين تنفيذ العملية.
- والعنصر الآخر يمثل القدرة التنظيمية المتمثلة بالقيادة والتعلم والاستجابة للمتغيرات التنظيمية.

¹ ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص: 138.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

يستخلص من كل ما تم ذكره أن الأداء المالي للشركة يتأثر بعوامل البيئة الخارجية والتمثلة بما يأتي:

- السوق، المنافسة، العوامل الاقتصادية.

فضلا عن عوامل تتضمنها وتعمل على أساسها البيئة الداخلية والتمثلة بما يأتي:

- الجودة، العمليات التشغيلية، القدرات المتميزة، التطور التنظيمي، الميزة التنافسية.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى عامل آخر مؤثر في الأداء المالي هو تحسين الجودة، إذ أن تحسين الأداء المالي للشركة يعتمد أيضا على إدارة الجودة للمنافسين.

ثانيا: ماهية تقييم الأداء المالي:

1. تعريف تقييم الأداء المالي: يعرف تقييم الأداء بأنه: "عملية قياس مدى فعالية وكفاءة الأداء الفعلي"¹.

وبناء عليه فإن تقييم الأداء المالي: "يعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا"².

2. أهمية تقييم الأداء المالي: يستمد أهميته من الفوائد التي يوفرها للمؤسسة الاقتصادية والتمثلة في³:

- يوفر للإدارة مختلف المعلومات المالية التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة؛
- المساهمة الفعالة في التسيير الجيد للمؤسسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحسين القيمة والمساهمة في تدنية التكاليف؛
- يعتبر من أهم الركائز لتسطير السياسات العامة سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للهيئات القائمة عليها؛
- توصيل أهداف المؤسسة إلى جميع الأنشطة والمستويات؛
- تفيد في التقييم الشامل طويل الأجل بالاعتماد على التقييم قصير المدى الذي ساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات؛
- تعزيز الاتصالات بين مختلف المستويات والمصالح وتسهيل التنسيق فيما بينها.

3. خطوات تقييم الأداء المالي: يمكن حصر خطوات تقييم الأداء المالي في النقاط الأربعة التالية:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة⁴؛

¹ محمد عبد الوهاب حسن عشموي، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014م، ص: 55.

² بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2008/2009، ص: 77.

³ نوبلي نجلاء، استخدام أدوات الحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015، ص: 165.

⁴ خطاب دلال، زعبيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصريف ميلة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018م، ص: 199.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

- حساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي المتمثلة في نسب السيولة، النشاط، الربحية والمديونية والسوق وغيرها، واختيار منها ما يستخدم في عملية تقييم الأداء المالي بصورة متكاملة¹؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروقات وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها².

4. ضرورة تقييم الأداء المالي: يبرز دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة وتعظيم القيم السوقية، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حمل الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة، ويتأتى ذلك من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة. وسعياً لذلك تعتمد المؤسسة على إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم، طالما أنه يعتبر كل من التمويل والربحية متغيران متناقضان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير، فمن جانب تسعى المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال، ومن جهة أخرى تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، لذا نجد أن التمويل يعتبر أحد القيود الجد هامة أمام تنفيذ القرارات المالية³.

5. معايير تقييم الأداء المالي: تصنف معايير تقييم الأداء المالي إلى أربعة وهي:

- أ- **المعايير المطلقة:** ويقصد بها قيم أو معدلات متعارف عليها في حقل التحليل المالي وبمعنى آخر يعني المعيار المطلق وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المنشآت من قطاعات مختلفة في عمرها التشغيلي وفي حجمها، لكن هذه الخاصية جعلت لجوء المحلل المالي إليه محدودة وضعيفة لهذا فقد ضعف قبوله كمؤشر للمقارنة⁴؛
- ب- **المعايير القطاعية:** توضع هذه المعايير من قبل جهات أو هيئات متخصصة تعنى بقطاع أو صناعة محددة، ويتم من خلالها مقارنة أداء المؤسسة والحكم عليه، غير أن هذه المعايير لا تأخذ بعين الاعتبار خصائص كل مؤسسة على انفراد إلا أنه اعتبارها أكثر مصداقية من النوع الأول؛
- ت- **المعايير التاريخية:** هي المعايير المستقاة من الأداء التاريخي للمؤسسة، حيث يستعان بها للحكم على الأداء الحالي للمؤسسة إضافة إلى توجهاته المستقبلية، إلا أن هذا المعيار لا يأخذ في عين الاعتبار التغيرات والتطورات الحاصلة داخل المؤسسة وخارجها؛

¹ بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35 (01)، ص: 355.

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 52.

³ ددان عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006، ص: 41. (بتصرف)

⁴ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 70. (بتصرف)

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

ث - **المعايير المخططة أو المستهدفة:** وهي المعايير التي تضعها المؤسسة بناءً على أهدافها وخبرتها وكذلك على المعطيات المتوفرة لديها، هذه المعايير تتمثل في مجموعة من المؤشرات التي تكون أساساً لعملية القياس والتقييم¹.

6. النسب المالية لتقييم الأداء المالي

1. نسب المردودية: هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها. أو أنها تقيس قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية بصفة مستمرة. وتتضمن النسب التالية²:

1.1. المردودية التجارية: هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، حيث تعكس الربح المحقق من المبيعات الصافية. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال السنوي الصافي}}$$

1.2. المردودية الاقتصادية: تقيس الفعالية الاقتصادية في استخدام الأصول المتاحة للمؤسسة، أي تقيس قدرة الأصول الاقتصادية على تحقيق فوائض في إطار النشاط الاستغلالي (الرئيسي) دون اعتبار لشروط التمويل، سياسات الاستثمار والتوزيع. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للإستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

1.3. المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة): مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها، تهتم بإجمالي نشاط المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

1.4. الرفع المالي: يقيس الرفع المالي الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، وفي استطاعة المؤسسة تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون بشرط أن تختلف الأموال الخاصة

¹ مرخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010، ص: 72، 73.

² حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مقدمة لطلبة أولى ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص: 41.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من معدل المردودية الاقتصادية، هذا يعني أنه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة التي تحملها المؤسسة والمخاطر التي قد تتعرض لها، وعليه فهناك حد لا ينبغي للمؤسسة تجاوزه¹. ويحسب الرفع المالي بالعلاقة الآتية²:

$$RF = \left[RE + (RE - I) \times \left(\frac{D}{C} \right) \right] (1 - t)$$

حيث أن:

RF: الرفع المالي؛ RE: المردودية الاقتصادية؛

I: معدل الفائدة؛ D: الديون المالية؛

C: أموال خاصة؛ T: معدل الضريبة.

2. نسب السيولة: تشير السيولة إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد الالتزامات قصيرة الأجل³.

2.1. نسبة التداول: تعتبر من النسب الأساسية لقياس سيولة المنشأة ومدى قدرتها على سداد التزاماتها المتداولة⁴. وتحسب بالعلاقة التالية⁵:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2.2. نسبة السيولة السريعة: تستعمل لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه نقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة إلتزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيل موجوداتها من المخزون⁶. وتحسب بالعلاقة التالية⁷:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداول} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الالتزامات قصيرة الأجل}}$$

¹ زغيب مليكة، بوشنقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 89، 90.

² بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955م بسكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007م، ص: 132.

³ سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004/2003، ص: 295.

⁴ المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، منهج محاسب دولي عربي معتمد (IACMA) الجزء الثاني: المحاسبة الإدارية والإدارة المالية، ينشر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2014، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص: 11.

⁵ وليد ناجي الخيالي، التحليل المالي، الدنمارك، 2007، ص: 132.

⁶ جودي محمد رمزي، أثر تطبيق التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بيسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015، ص: 109.

⁷ حمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، التحليل المالي "الكشف عن الانحراف والاختلاس"، الطبعة الأولى، الصايل للنشر والتوزيع، المملكة العربية الهاشمية، 2013، ص: 55.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

2.3. نسبة السيولة النقدية: يهتم المحللون بهذه النسبة، لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وهي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسجيل موجوداتها الأخرى¹، وتحسب على النحو التالي²:

$$\text{نسب السيولة النقدية} = \frac{\text{النقدية} + \text{شبه النقدية (أوراق مالية)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

3. نسب النشاط: توضح مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها لتوليد العوائد بواسطة مقارنة المبيعات المتحققة لأنواع مختلفة من الموجودات للوصول إلى مدى سرعة بيع المؤسسة لموجوداتها³.

3.1. معدل دوران مجموع الأصول: يوضح معدل دوران الأصول مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس قيمة المبيعات التي تتولد عن كل وحدة نقدية من قيمة الأصول⁴. وتحسب كما يلي⁵:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3.2. معدل دوران الأصول الثابتة: تكمن أهمية هذه النسبة في قدرتها على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات⁶. وتحسب بالعلاقة التالية⁷:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3.3. معدل دوران الأصول المتداولة: يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة لتوليد المبيعات⁸. ويحسب بالعلاقة التالية¹:

¹ مفلاح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتب الجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 316.

² أحمد الجعبري وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 193.

³ فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي وإستراتيجي معاصر"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 2000، ص: 237.

⁴ يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح الخاسي، مجلة بحوث، جامعة الجزائر، العدد 11، الجزء الثاني، ص: 130.

⁵ فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والخاسي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت بالكويت، كلية إدارة المال والأعمال، 2016، ص: 37.

⁶ اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص: 47.

⁷ جمال معتوق، تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام الخاسي المالي SCF، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، العدد 48، ديسمبر

2017، ص: 91.

⁸ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، 2008، ص: 63.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

$$\text{معدل دوران الأصول المتداول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول المتداول}}$$

4. نسب الربحية: تستخدم للحكم على كيفية كفاءة استخدام المنظمة لموجوداتها².

4.1. نسبة إجمالي ربح العمليات: تستخدم لمعرفة كفاءة الإدارة في مجال تعاملها مع عناصر تكلفة المبيعات ومدى قدرتها على التحكم والسيطرة على هذه التكاليف³. وتحسب بالعلاقة التالية⁴:

$$\text{نسبة إجمالي ربح العمليات} = \frac{\text{مجمول ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

4.2. نسبة صافي الربح التشغيلي: توضح هذه النسبة مدى الانخفاض المحتمل في سعر البيع الوحدة قبل أن تبدأ المنشأة في تحمل الخسارة، ولذلك ينظر لها كمقياس عام لكفاءة التشغيل⁵. وتحسب بالعلاقة الآتية⁶:

$$\text{نسبة صافي الربح التشغيلي} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

4.3. نسبة صافي الربح: يطلق عليها نسبة العائد على المبيعات، وتظهر المدى الذي يمكن للمنشأة أن تخفض إليه سعر الوحدة قبل أن تتحمل أي خسائر⁷. وتحسب بالعلاقة التالية⁸:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

4.4. معدل العائد على مجموع الأصول: تعبر عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح⁹. وتحسب بالعلاقة التالية¹:

¹ حفصي رشيد، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح بوقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/

2011، ص: 42.

² طاهر محسن منصور العالبي، وائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 180.

³ وليد ناجي الحياي، علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 80.

⁴ جميل أحمد توفيق، أساسيات الأداء المالي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ص: 125.

⁵ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الدنمارك، ص: 79.

⁶ عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، أساسيات الإدارة المالية (1)، جامعة القاهرة، مصر، ص: 202.

⁷ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص: 223.

⁸ عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا للنشر والتوزيع، صنعاء، 2013، ص: 172.

⁹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2012،

ص: 219.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{معدل العائد على مجمل الأصول}$$

4.5. معدل العائد على حقوق الملكية: يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المنشأة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال². وتحسب بالعلاقة الآتية³:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريب}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{معدل العائد على حقوق الملكية}$$

5. نسب المديونية: تقيس درجة المديونية وتستطيع من خلالها الجهات المستفيدة معرفة مصير مديونيتها وقدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات المالية تجاه الغير⁴. وتتضمن النسب الآتية⁵:

5.1. نسبة الديون إلى حقوق الملكية: تعبر عن الملاءمة المالية وتشير إلى المدى الذي تكون فيه المؤسسة ممولة بالاقتراض الخارجي، وهنا فإن الديون تمثل مجمل الديون قصيرة وطويلة الأجل⁶. وتحسب بالعلاقة الآتية⁷:

$$\frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية}$$

5.2. نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل إلى أموال الملكية: تستخدم من أجل معرفة حضور جزء فقط من أموال الاستدانة، ومن الواجب أن تتراوح هذه النسبة بين 0.3 و0.35 من أموال الملكية. وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\frac{\text{الديون الطويلة والمتوسطة الأجل}}{\text{أموال الملكية}} = \text{نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل إلى أموال الملكية}$$

¹ مداني بن بلغيث، عبد القادر دشايش، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IAS والمعايير الدولية للمراجعة IFRS، مداخل بعنوان: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 14/13 ديسمبر 2011، ص: 18.

² أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005، ص: 377.

³ عبد العزيز محمد المخلافي، أساسيات الإدارة المالية، اليمن، ص: 83.

⁴ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخل بعنوان: دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 06/05 ماي 2013، ص: 8.

⁵ شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد يوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010/2009، ص: 125، ص: 126.

⁶ هدى محمد الشرقطي، أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، 2010، ص: 59.

⁷ محمد الصيرفي، تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006، ص: 49.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

5.3. نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية: تستخدم لمعرفة وزن الديون قصيرة الأجل مقارنة بأموال الملكية في المؤسسة الاقتصادية، وقد حدد لها حد أقصى لا يجب تجاوزه وهو 0.65 من أموال الملكية. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية} = \frac{\text{ديون قصيرة الأجل}}{\text{أموال الملكية}}$$

5.4. نسبة الديون إلى مجموع الأصول: تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ما عليها من أموال استدانة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس، ولا يجب أن تفوق النسبة النصف "0.5". وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة الديون إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ثالثا: أساسيات حول التنبؤ المالي:

1. تعريف التنبؤ المالي: التنبؤ هو عبارة عن "تقدير كمي للقيم المتوقعة التابعة في المستقبل القريب بناء على ما هو متوفر عليه من معلومات عن الماضي والحاضر"¹.

ومنه عرف التنبؤ المالي بأنه "الأساس الذي تعتمد عليه الإدارة في التعرف على صورة المستقبل عن استقرار الأحداث المستقبلية ومحاولة السيطرة على حالة التغير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة وتجنب الشركة التعرض لحالات التعثر والفشل"².

2. أهمية التنبؤ المالي: يمكن حصرها في النقاط التالية³:

- معرفة احتياجات الوحدة الاقتصادية في المدى القصير؛
- تسهم التنبؤات المالية في الحد من المخاطر التي قد تواجهها الوحدة الاقتصادية؛
- تعطي صورة عن التوجه المستقبلي للوحدة الاقتصادية؛
- يدعم التنبؤ كلا من عملية صنع القرار والتخطيط وعملية تخصيص الموارد النادرة.

3. أنواع التنبؤ المالي: تنقسم أنواع التنبؤ المالي إلى قسمين وهي كالآتي¹:

¹ محمد الشريف مدور، التنبؤ بحجم المبيعات كأداة للرقابة في المؤسسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955_سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص: 03.

² ماجدة عبد المجيد أحمد، هلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 (02)، 2016، ص: 120.

³ عمار لؤي عبد الرزاق، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد الخاسي، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 84، 2015، ص: 398.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

- أ- التنبؤ المالي طويل الأجل: لتوفير احتياجات المشروع من الأموال لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل حيث تتعدد مصادر الحصول على هذه الأموال، وتختلف من حيث تكلفتها؛
- ب- التنبؤ المالي القصير الأجل: والذي يركز أساساً على الميزانية النقدية التقديرية، والتي تعتبر جزءاً من نظام الميزانيات التقديرية داخل المشروع، الذي يساعد على عملية التخطيط المالي والرقابة.
4. خطوات التنبؤ المالي: هناك عدة خطوات يمكن إتباعها عند القيام بعملية التنبؤ وهي²:

- تحديد وتعريف موضوع التنبؤ؛
- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأساسية والعوامل المؤثرة عليه سواء كانت بالزيادة أو النقص؛
- دراسة العلاقة بين العناصر الأساسية لموضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتعلقة بها؛
- إجراء الدراسات للقيم الرقمية التاريخية لموضوع التنبؤ للاسترشاد بها في القيم المتوقعة مستقبلاً؛
- إجراء دراسات مقارنة بين القيم المتنبأ بها وبين القيم الفعلية.

5. محددات التنبؤ المالي: يوجد بعض المحددات التي تؤثر على عملية التنبؤ المالي أهمها³:

5.1. محددات تتعلق بالظروف المحيطة: وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

- أ- تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمشروع والذي يصعب التحكم به ومعرفته ومن أمثلته السلوك الاقتصادي العام في حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية؛
- ب- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعوامل الطبيعية المحيطة.

5.2. محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية: وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

- أ- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات، فقد تكون هذه البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المشروع والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل؛
- ب- استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوفرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

5.3. محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه: وتتمثل هذه المحددات في الآتي⁴:

- أ- اختبار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع، حيث إن التنبؤات قصيرة الأجل لا تفيد في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويل؛

¹ عبد الغفار حنفي، رسمية كى قرياقص، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، 2004، ص: 335.

² قحطان رحيم، جمال هداش، التنبؤ المالي وعلاقته بالتخطيط المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 05، 2014، ص: 253.

³ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2008، ص: 76.

⁴ انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015، ص: 89.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

ب- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المشروع، فالمشروع الذي مدة نشاطه عام تكون أكثر ملائمة للمشروعات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام؛

ت- تلعب الخبرة في عمليات التنبؤ للمؤسسة دورا هاما وحيويا في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها، فكلما كان للمؤسسة خبرة في التنبؤ كلما كان ذلك أكثر دقة والعكس صحيح.

6. أساليب التنبؤ المالي: يمكن أن نحصر الأساليب المستخدمة للتنبؤ المالي فيما يلي:

أ- **أسلوب النسبة المئوية من المبيعات:** يعتبر من بين أساليب التنبؤ بالاحتياجات المالية المستقبلية، ويقوم على افتراض وجود علاقة مباشرة وثابتة بين المبيعات وبين بعض بنود الميزانية، ومن ثم يمكن التنبؤ بما ستكون عليها تلك البنود إذا ما توافرت بيانات عن المبيعات المتوقعة.¹ وهذا الأسلوب ليس بسيطا ولا يطبق بطريقة آلية، وأن تطبيقه يتطلب تفهم أمرين، الأول: التعرف على مستوى التكنولوجيا للمنظمة، والثاني: شكل العلاقة بين المبيعات وأصول المنظمة، لذلك يتطلب استخدام الخبرة الطويلة والحكم الشخصي، وبذلك يفضل هذا الأسلوب في التنبؤات المالية القصيرة الأجل نسبيا، وتقل أهميته في التنبؤات لفترة طويلة في المستقبل.²

ب- **أسلوب تحليل الانحدار:** يستعمل هذا الأسلوب للتنبؤ بالاحتياجات المالية على المدى القصير وال المدى الطويل، كما يستخدم في المؤسسات الصغيرة التي تعاني من تذبذب في مبيعاتها.³ ويوجد نوعين من تحليل الانحدار وهما: أسلوب الانحدار البسيط والذي يفترض أن المبيعات هي دالة لمتغير واحد فقط، وأسلوب الانحدار المتعدد والذي يفترض أن المبيعات تعتمد على عدد من المتغيرات.⁴

ت- **أسلوب الموازنة التقديرية النقدية:** هي أداة تساعد الوحدة الاقتصادية لتدبير المال بأفضل السبل في الحدود المطلوبة وبالوقت المناسب وهي بذلك تقدم مؤشرات مستقبلية عن مقدار الأموال المتوقع تحقيقها وحاجات الوحدة من الأموال الضرورية واللازمة لتغطية رأس المال العامل خلال فترة زمنية معينة.⁵

¹ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 166.

² عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجمعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص: 168.

³ عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، رسالة ماجستير، جامعة حسنية بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف، 2008/2007م، ص: 71.

⁴ معاذ محمد شعبان علوان، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

⁵ وليد ناجي الحياي، المدخل في المحاسبة الإدارية، مؤسسة مي للطباعة، الدنمارك، 1991، ص: 151.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

المبحث الثاني: التنبؤ بالأداء المالي بواسطة التقارير المالية المرحلية.

إن التقارير المالية المرحلية هي الصورة المعبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية خلال فترات أقل من سنة، حيث تعتبر مصدرا من المصادر الأساسية للمعلومات المالية التي من خلالها يستطيع المحلل المالي القيام بتقييم الأداء المالي بصورة صحيحة ومن ثم التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وفي هذا المبحث سندرس كيفية التنبؤ بالأداء المالي بواسطة التقارير المالية المرحلية.

المطلب الأول: جودة التقارير المالية المرحلية ودورها في عملية تقييم الأداء المالي.

تم من خلال هذا المطلب تناولنا جودة التقارير المالية المرحلية ودورها في عملية تقييم الأداء المالية وذلك من خلال دراستنا إلى المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المرحلية وجودتها بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء المالي ومتطلباته.

أولا: المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المرحلية وجودتها

1. المحتوى الإعلامي للتقارير المالية المرحلية:

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المالي، ما يحتويه من معلومات اقتصادية وذلك من وجه نظر مستخدمي هذا التقرير في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمشروع. وتقدم التقارير المالية المرحلية معلومات عن الوضع المالي للشركة ومدى التحسن في كفاءة أدائها عن فترات أقل من سنة مالية، وتقوم تلك التقارير بتحقيق عديد من الأهداف أهمها توفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين في الوقت المناسب، وبما يتفق ورغباتها المتباينة سواء من درجة المخاطر والعائد المتوقع الحصول عليه والأفق الزمني لعملية الاستثمار، بالإضافة إلى توفير المعلومات المالية التي تساعد في إعداد تقديرات حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة ودرجة التأكد المتعلقة بها، فضلا عن توفير معلومات عن تقييم أداء المنشأة وقدرتها الكسبية خلال الفترة المعد عند التقرير وبما يساعد المستثمرين في تقدير التوقعات المستقبلية لأداء المنشأة، كما يتم توفير المعلومات حول موارد المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية والتغيرات التي طرأت عليها وغيرها من المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة واحتمالات مواجهتها العسر المالي. إلا أن ذلك مرهونا بمدى ثقة المستثمرين بها ومدى اعتمادهم عليها ومن المفترض أن تعطي مراجعة البيانات المالية المرحلية قيمة مضافة لها من وجهة نظر المستثمرين¹.

2. جودة التقارير المالية المرحلية:

جلبت اتجاهات عولمة وتحرير أسواق المال العالمية تقلبا متزايدا لتلك الأسواق، مما زاد من أهمية جودة التقارير المالية لضمان الاستقرار المالي²، ومع تقدم تحرير الأسواق المالية زادت الضغوط من أجل تحسين جودة وفائدة المعلومات حيث تعد جودة المعلومات المالية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات

¹ عمر محمد سعيد أبو ركية، دور مراجعة القوائم المالية المرحلية للشركات المدرجة في تعزيز ثقة المستثمرين، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014، ص: 27.

² نفس المرجع السابق، ص: 30.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

المالية لأهدافها. كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لأغراض القياس والإفصاح¹، وقد تناولت هذه المتطلبات جودة المعلومات التي يجب توفيرها للمشاركين في السوق وجمهور المستفيدين، وحيث أن توفير المعلومات المجدية يعتبر شرطاً جوهرياً وأساساً لاستقرار النظام المالي فقد أعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة المعلومات. وقد حددت المنظمات المهنية في هذا السياق مجموعة من الخصائص والمقومات الواجب توافرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية حتى يمكن اعتبار هذه التقارير مفيدة ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة².

ثانياً: عملية تقييم الأداء المالي ومتطلباته

1. عملية تقييم الأداء المالي: يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل وهي³:

1.1. جمع المعلومات الضرورية: تعتبر المعلومات شيء ضروري لاتخاذ القرارات في المؤسسة، وهي أساسية

في عملية التسيير ويشترط في المعلومات أن تكون ذات جودة عالية، وفي الأوقات المناسبة لكي تحقق للمؤسسة الغرض منها، ومصادر جمع المعلومات الضرورية تتمثل في:

- **الملاحظة الشخصية:** يتمثل هذا المنهج في توجه الملاحظين إلى ميدان الأنشطة للشعور بالرضا عند ملاحظتهم ما يجري فيه، والتحدث مع منفذيه؛

- **التقارير الشفوية:** وهي سلسلة المحادثات واللقاءات التي تحدث بين الرئيس ومروؤسيه، ليتم التعرض إلى أهم الإنجازات والمشاكل المعترضة لعملهم وعلى المسيرين طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة للحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة؛

- **التقارير المالية:** وهي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء مختلف المعلومات المتعلقة بإنجازات المؤسسة، تكون على شكل إحصاءات منفصلة.

1.2. قياس الأداء الفعلي: يتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص

أدائها بناء على معايير الفعالية والكفاءة فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلاً الأداء المراد تقييمه.

- **مؤشرات قياس الأداء:** المؤشر هو أداة لقياس الأداء، يكون عادة في شكل رقمي من خلاله يتمكن مسؤولي المؤسسة مقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية، ويجب أن يتميز بالوضوح والشمولية.

¹ محمد الهادي ضيف الله، أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي على الإفصاح وجودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2014، ص: 168.

² عمر محمد سعيد أبو ركية، دور مراجعة القوائم المالية المرحلية للشركات المدرجة في تعزيز ثقة المستثمرين، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

³ زيدي البشير، سعدي يحيى، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، جامعة الوادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02،

العدد 09، ص: 92، 93.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

- أنواع المؤشرات :يوجد العديد من المؤشرات، منها المؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية والمؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية.

1.3. مقارنة الأداء الفعلي بمستوى الأداء المرغوب فيه : بعدما تنتهي المؤسسة من مرحلة قياس الأداء الفعلي تأتي مرحلة مقارنة أداؤها المحقق بالأداء المرغوب فيه، والمشكلة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة، ومن العناصر التي تعتبر كمرجع لمقارنة الأداء هي :الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، والمعايير.

1.4. دراسة الانحراف وإصدار الحكم :عند عملية المقارنة نجد أحد الحالات الثلاث التالية :انحراف ملائم، انحراف غير ملائم، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح أو انخفاض التكاليف أما الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الإنتاجية، أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، ويجب القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان ملائم أو غير ملائم أو معدوماً، للوصول إلى الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو ملائم ومعالجة ما هو غير ملائم.

2. متطلبات تقييم الأداء المالي : يمكن إجمالها فيما يلي:

- أ- ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة :**إذا يجب تحديد الأهداف التي يقوم المشروع من أجل تحقيقها حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين وتقييمه سواء في مرحلة إنشاء المشروع أو في مرحلة تشغيله، وتمتد لتشمل تحديدا لأهداف المشروع في مجالات الإنتاج والتطوير والتسويق والمجال المالي.....الخ؛
- ب- ضرورة وجود معايير واضحة للأداء :**يعتبر محور الارتكاز في عملية تقييم الأداء لما يتوفر فيها من الوضوح والدقة والواقعية وقدرتها على أن تعكس الجوانب المختلفة لنشاط كل مركز من مراكز المسؤولية وأثار القرارات التي تتخذ في هذه المراكز على أنشطتها¹؛
- ت- ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات :**يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات؛
- ث- يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا :**ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة معينة واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل²؛
- ج- التكامل مع العملية الإدارية :**إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى

¹ جاب الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

2009/2008م، ص: 91. (بتصرف)

² زيدي البشير، جابي أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد 02، ص: 77.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده؛

ح- يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه: يجب أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء، ويجب أن يكون الهدف منه ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، إنما معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها¹.

المطلب الثاني: أثر المعلومات الواردة في القوائم المالية المرحلية على التنبؤ بالأداء المالي.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أثر المعلومات الوارد في التقارير المالية المرحلية على التنبؤ بالأداء المالي وذلك من خلال التطرق إلى فوائد القوائم المالية المرحلية في عملية التنبؤ وكيفية استخدام المعلومات المحاسبية الوارد في القوائم المالية المرحلية في التنبؤ بصافي الربح السنوي.

أولا: فوائد القوائم المالية المرحلية في عملية التنبؤ:

يعد التنبؤ شرطا أساسيا وضروريا وسابقا لعملية اتخاذ القرارات والتي تتعلق بدورها بالمستقبل، والتنبؤ الجيد سوف يؤدي إلى قرارات جيدة وهذا التنبؤ لا يحتاج فقط إلى الاستخدام السليم للمعلومات المحاسبية ولكن يحتاج أيضا لأن تكون هذه المعلومات ملائمة وذات توقيت مناسب بحيث تساعد على إمكانية بناء نماذج تنبؤية جيدة. وتعد المعلومات المحاسبية كمعطيات أو بيانات تستخدم لبناء نماذج القرارات ومن أهم الاستخدامات للمعلومات المحاسبية هو التنبؤ.

هناك مدخلان أساسيان بزيادة دقة التنبؤ بالمعلومات المحاسبية:

- **المدخل الأول:** يركز على تحسين الطريقة التي تتم بها عملية التنبؤ ومحاولة بناء نماذج تنبؤية جيدة؛
- **المدخل الثاني:** يهتم بجودة المعلومات المحاسبية التي يتم توفيرها لمتخذي القرارات.

ومن المنافع الاقتصادية الهامة للقوائم المالية المرحلية باستخدام المعلومات المحاسبية الواردة بها لبناء نموذج للتنبؤ بالنتائج النهائية السنوية بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة من وسائل التحليل المالي للقوائم المالية وذلك لخدمة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، فالمعلومات المحاسبية المرحلية تتيح للمستثمر إمكانية الاطلاع والوصول إلى مدى واسع من المعلومات المحاسبية الملائمة والتي تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بعملية اتخاذ القرار الاستثماري، بالإضافة إلى مساهمة المعلومات المحاسبية المرحلية في تحديد الأسعار الحقيقية للاستثمارات ومعاونة المستثمر في الحصول على أفضل الاستثمارات في ضوء فروض سوق رأس المال الكفاء².

¹ زيدي البشير، سعدي يحيى، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، جامعة الوادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 09، ص: 94. (بصرف)

² عمر سيدي، ربيع مروه، أثر فحص القوائم المالية المرحلية على سوق الأوراق المالية (من وجهة نظر المجتمع السوري)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية وقانونية، المجلد 33، العدد 02، سورية، 2011/02/24، ص: 234.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

ثانيا: استخدام المعلومات المحاسبية الوارد في القوائم المالية المرحلية في التنبؤ بصافي الربح السنوي:

يعتبر قياس صافي الربح والتنبؤ به باستخدام المعلومات المحاسبية المنشورة من أهم العوامل التي يركز عليها المستثمر في تحديد قسمة الاستثمارات المختلفة، فقيمة صافي الربح تعبر عن مدى كفاءة استخدام إدارة الشركة للموارد المتاحة لها. ويكتسب تحديد صافي الربح أهميته عند اتخاذ القرارات الاستثمارية من استخدامه كأساس للتنبؤ بصافي الربح لفترة أو لفترات مالية قادمة، فالمستثمر عند تقويمه لأنواع الاستثمارات المختلفة يهتم أساسا بالزيادة المتوقعة في صافي الربح الخاص بالفترات المالية القادمة، حيث أن قيمة الربح المتوقع تحقيقه في المستقبل يعتبر دلالة على مقدرة الشركة على تحقيق التدفق النقدي اللازم للتوزيعات في المستقبل وكأساس لاستمرار الزيادة في رأس المال وضمانا لحماية أصول الشركة وسلامة مركزها المالي وحالة السيولة فيها ومما يقلل من مستوى المخاطر الخاص بتلك الشركة.

ولقياس القيمة التنبؤية للمعلومات المالية المرحلية يتم بناء نماذج بسيطة للتنبؤ بصافي الربح السنوي، ويتم تطبيق هذه النماذج باستخدام النماذج باستخدام المعلومات المالية المرحلية ومن خلال سلسلة زمنية طويلة تعكس تطور نشاط الشركة مع مراعاة طبيعة نشاطها والآثار الاقتصادية على نتيجة أعمالها، فأسلوب تحليل السلاسل الزمنية يتيح تطبيق نماذج تنبؤ مختلفة على الشركات بحيث تتفق مع طبيعة نشاطها، وهذا يعني إمكانية تعديل بعض النماذج البسيطة للتنبؤ لكي تعكس الطبيعة الموسمية لنشاط بعض الوحدات الاقتصادية¹.

¹ نفس المرجع السابق، ص، ص: 234، 235.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

خلال مدة البحث تمكنا من الاطلاع على عدد كبير من الرسائل الجامعية والأبحاث والمقالات التي تناولت موضوع دور التقارير المالية المرحلية بالتنبؤ بمستوى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، لكن محتوى كل دراسة يختلف عن أخرى، حيث هناك دراسات ركزت على جانب التقارير المالية المرحلية وتناولت بمجملها مفاهيمها وأنواعها ونظريات إعدادها، في حين اهتم الجانب الآخر بالأداء المالي. وخصصنا هذا المبحث لعدة دراسات متنوعة عالجت الإشكاليات المختلفة لنفس موضوع الدراسة وتناولنا ضمن هذا المبحث أيضا أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

المطلب الأول: نماذج للدراسات السابقة حول موضوع دور التقارير المالية المرحلية بالتنبؤ بمستوى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

يتضمن هذا المطلب عدة دراسات عربية وأجنبية تتمحور حول التقارير المالية المرحلية والأداء المالي.

أولا: الدراسات العربية:

1. دراسة رواء عبد الرزاق باعكظة، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي، 1433هـ¹.

تناولت هذه الدراسة الأثر البالغ للمعلومات المحاسبية للتقارير المالية الأولية (المرحلية) على أسعار الأسهم، خاصة أثر توقيت الإعلان عن هاته المعلومات لما لها من دور مهم في إمداد المستثمرين بالمعلومات في التوقيت الملائم قبل أن تفقد قدرتها على التأثير.

ويستمد هذا البحث أهميته من الاعتبارات التالية: زيادة الوعي لدى المستثمرين في سوق الأسهم السعودي ورغبتهم في الحصول على المعلومات الجيدة في الوقت الملائم لاتخاذ القرارات الاستثمارية، أيضا تكمن أهميتها في كونها من قلة الدراسات التي تناولت التقارير المالية المحلية وأهميتها في المملكة العربية السعودية.

أما بالنسبة لأبرز النتائج التي توصلت إليها هي: عدم وجود فرق واضح في فترة إعلان التقارير المالية الأولية عن الأخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة، كذلك يستنتج التزام شركات المساهمة السعودية بالإعلان عن التقارير المالية الأولية خلال الفترة التي اشترطتها هيئة سوق المال والمحددة بـ 15 يوم من تاريخ نهاية الفترة. أيضا يستنتج من الدراسة أن الأخبار السيئة الواردة في التقارير المالية الأولية تؤثر في أسعار الأسهم بعكس الأخبار الجيدة، وذلك لعدم كفاءة سوق الأسهم السعودي وفقا للصيغة متوسطة الكفاءة والتي تقتضي سياسة الأسعار لجميع المعلومات المعلن عنها للجمهور بشكل فوري.

ومن توصيات الدراسة:

¹ رواء عبد الرزاق باعكظة، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي، مذكرة ماجستير ضمن تخصص المحاسبة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1433 هـ.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

- تخفيض المدة النظامية لنشر التقارير المالية الأولية من 15 إلى 10 وذلك لتحسين التوقيت الملائم لنشر المعلومات الأولية ومحاولة للتقليل من ظاهرة تسرب المعلومات قبل الإعلان عنها.
 - ضرورة عقد ندوات وورش عمل تعريفية من قبل هيئة سوق المال لرفع وعي المستثمرين ولتوضيح أهمية المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية الأولية.
2. دراسة فرانسيس عيسى وآخرون، التقارير المالية المؤقتة والامتثال للمعيار الدولي المحاسبي 34، دراسة حالة القطاع المالي الأردني، 2015¹.

تبحث هذه الدراسة في طبيعة الإبلاغ المالي المؤقت ودرجة امتثال الشركات المدرجة في القوائم المالية لمتطلبات الإفصاح في المعيار الدولي 34 وما إذا كانت عوامل العمر وحجم رأس المال السوقي يرتبط والقطاع الفرعي بمستوى الكشف في التقارير المالية المؤقتة.

ومن النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة هي: مطالبة كافة الشركات المدرجة في البورصة بالكشف عن معلوماتها المالية ربع السنوية ونصف السنوية، إلى جانب التقارير السنوية. ووفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية في الأردن بإصدار معايير الإفصاح والمحاسبة والتدقيق للشركات، فلابد من إتاحة التقارير المؤقتة علناً في بورصة عمان بعد ثلاثة أسابيع من انتهاء الربع الأخير من العام، وأن حجم شركة مدرجة في القطاع المالي ليس له دور هام في علاقتها بمستوى الامتثال لمعايير المحاسبة 34. وعلاوة على ذلك، لا يرى أن سن الشركة له أي تأثير على مستوى الإفصاح في التقارير المؤقتة وفقاً للنتائج التي تم الإبلاغ عنها.

وتوصلت الدراسة لتوصيات منها:

- زيادة مستوى الإفصاح والإشراف على الشركات الأكبر حجماً والأقدم سناً.
 - ضرورة إجراء مزيد من البحوث المتصلة بالتقارير المالية المؤقتة بغية شرح أثرها على الاحتياجات الإعلامية لصانعي القرار وكيفية تحسين كفاءة تخصيص رأس المال.
3. دراسة بزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، 2010/2011².

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الأداء المالي للمؤسسة التي تسعى لتحقيق مؤشرات مرتفعة تجعلها تواجه التهديدات المحيطة بها، وتستمد أهميتها أيضاً من المعلومات المحاسبية لكونها تعطي صورة عن نشاط المؤسسة باعتبارها مورد هام في ظل الثورة المعلوماتية، وتبرز أهمية هذه المعلومات في تحسين الأداء المالي.

وخلصت بعدة نتائج منها:

¹ فرانسيس عيسى، التقارير المالية المؤقتة والامتثال للمعيار الدولي المحاسبي 34 دراسة حالة القطاع المالي الأردني، مقال علمي من المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 11، 2015.

² بزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في تخصص المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

- المعلومات المحاسبية أصبحت تلقى أكبر باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد أقل وتكلفة أقل، والقوائم المالية هي أهم هذه المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي.
- من خلال النتائج التطبيقية للمؤسسة لوحظ أن الوضعية المالية للمؤسسة جيد وإن كان هناك بعض الاختلالات إلا أنه بإمكانها تحسينها لأنها حققت توازن على المستوى الطويل، ما يعطيها فرصة لتحقيق نتائج أفضل.

وتوصلت الدراسة لتوصيات عدة منها:

- دراسة سبب انخفاض المبيعات لسنتي 2008 - 2009 وتصحيحها لتحقيق مردودية أكبر.
 - تحسين سياسة التحصيل من العملاء وتخفيض قيمة ديون المخزونات.
4. دراسة زيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال، 2016/ 2017¹.

تتمثل أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق حوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية وبالتالي تحقيق جودة التقارير المالية التي تنعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية وبالتالي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي لشركات.

وخلص الباحث لمجموعة من النتائج أهمها:

- الاعتماد على آليات حوكمة الشركات من شأنها أن تعمل على زيادة جودة وشفافية الإفصاح.
- هناك تأثير مهم لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وعلى القرارات التي يتخذها مستخدمي هذه التقارير.
- يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء المالي الفعلي زمانيا من فترة لأخرى أو مكانيا بالنسبة للمؤسسات المماثلة.

ومن بين توصيات الدراسة:

- ربط السوق المالي الجزائري بالأسواق المالية الأخرى عبر شبكة الاتصال ليطلع المستثمر على أوضاع السوق وإعطائه فرصا في اتخاذ قرار الاستثمار.
- إنشاء لجنة تختص بشؤون الحوكمة في كل شركة تنبثق عن مجلس الإدارة لتشرف على سير الحوكمة في الشركات.
- العمل على إيجاد مؤشر موحد لقياس تطبيق حوكمة الشركات في القطاعات المشابهة.

¹ زيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/ 2017.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة ZARINA ABDUL SALAM، جودة التقارير المالية المؤقتة المالية وتأثير إدارة الشركات على نوعية التقارير المالية، 2013¹.

تدرس نوعية التقارير المالية المؤقتة المالية (الدولية) وتأثير إدارة الشركات على الجودة، ويتم تشكيل نوعية التقارير المالية المرحلية في الوقت المناسب والامتثال للمعايير المالية المؤقتة رقم 34 من نظام الإبلاغ المالي المؤقت؛ والامتثال لمتطلبات القائمة في بورصة ماليزيا، وستدرس أيضا ما إذا كانت نوعية التقارير المالية المؤقتة (المرحلية) متسقة في كل ربع من السنة.

ومن النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة هي:

- أن قيمة جودة التقارير المالية المرحلية عالية بشكل ملحوظ لكل خاصية نوعية إذا تم استخدام طريقة ثنائية التفرع. غير أن خاصية النوعية أقل من ثلاثة إذا استخدمت الطريقة مستمرة لأن التوقيت المناسب لنشر التقارير المالية المؤقتة يقترب من نهاية الفترة المسموح بها، ومعظم بنود الربح والخسارة في التقارير المالية المؤقتة لا تعادل التقرير السنوي الذي قام الطرف المستقل بمراجعة حساباته.

- وثبتت نتائج التحليلات الإضافية مدى استقرار نتائج هذه الدراسة، حيث يختلف الارتباط بين نتائج الانحدار المتعدد الأولي بشكل غير ملحوظ وبين التحليلات الإضافية. ومع ذلك، فإن تأثير خصائص إدارة الشركات على نوعية الجرح منخفض جدا أيضا مع إجراء الاختبارات الإضافية.

توصلت الدراسة لتوصيات منها: يمكن أن تقارن البحوث المقبلة في بلدان أخرى نوعية التقارير المالية المؤقتة عندما يقوم مراجعو الحسابات الخارجيين باستعراضها أو عدم استعراضها. وبدراسة أوجه الترابط مع استعراضات مراجعة الحسابات المستقلة، يمكن تحسين نوعية التقارير المالية المؤقتة، إذ قد يكون مراجعو الحسابات الخارجيين قلقون بشأن توقيت نشر التقارير المالية المؤقتة، والامتثال لمعايير الإبلاغ المؤقتة، وإمكانية مقارنة التقارير المالية المؤقتة بين فترة وأخرى. ولا يجوز لأي التزام بكل الخصائص النوعية للنزوات أن يؤثر على سمعة المراجعين الخارجيين في القيام بأعمالهم التجارية.

2. دراسة Ms.Ganga and others تقييم الأداء المالي للتمويل المتناهي الصغر الخاص في نظام كيبيتاس (EQUITAS)، 2015².

تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء وتحليل جميع العناصر التي تؤثر على القوة المالية، واستمدت أهميتها بكونها سعت لمعالجة مسألة تطور الأداء حسب الأنظمة واقتراح حلا ممكنا للتغلب على مشكلة رأس المال العامل.

¹ ZARINA ABDUL SALAM, THE QUALITY OF MALAYSIAN INTERIM FINANCIAL REPORTS AND THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE QUALITY, A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Cardiff University, WALES, 2013.

² Ms.Ganga and others, Evaluation of Financial Performance, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 5, Issue 4, South India, April 2015.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة هي:

- من تحليل الاتجاه يظهر أن صافي الدخل كان متزايد.
- العلاقة المتبادلة بين الدخل والمصروفات والأصول والخصوم هي علاقة سلبية.
- انخفاض نسبة السيولة المطلقة تدريجياً كما كان متوقعا العام الماضي.

أما بالنسبة لتوصيات الدراسة فكانت:

- يجب أن تحافظ الشركة على المستوى الأمثل للنقد والبنك في الأنشطة اليومية.
- يجب على الشركة زيادة حجم مبيعاتها لكسب المزيد من الأرباح.
- إذا زاد رأس المال العامل من الأصول الحالية يمكن فقط زيادة المركز المالي.

3. دراسة Waleed M. Al-ahdal AND OTHERS ، تأثير إدارة الشركات على الأداء المالي للشركات الهندية ودول مجلس التعاون الخليجي¹.

تقدم هذه الورقة البحثية نظرة موجزة عن خلفية آليات حوكمة الشركات على في الهند ودول مجلس التعاون الخليجي والنظام القانوني للشركات وسياسات المراقبة التي وضعتها الحكومات الهندية ودول مجلس التعاون الخليجي، إضافة لذلك تتناول الدراسة تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في الهند ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها:

- مساءلة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لها تأثير ضئيل على أداء الشركات المقاس على أساس العائد على حقوق المساهمين والمبالغ ذات العائد على حقوق المساهمين.
- الشفافية والإفصاح لها تأثير سلبي ضئيل على أداء الشركات.
- الشركات الهندية تحقق أداء أفضل من الشركات الخليجية من حيث ممارسات حوكمة الشركات والأداء المالي.

4. دراسة EL MOSTFA ABKARI ، الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الكندية التي تختار عمليات الاندماج والشراء، 2006².

تتناول هذه الدراسة تحليل الأداء المالي والتشغيلي من المشتريين خلال عمليات الاندماج والشراء، وأهمية ودوافع هذه العمليات وتأثيرها على الأداء المالي والتشغيلي، ودرس الباحث مواقف أصحاب المصلحة في كندا عقب قرار البنوك بالاندماج.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج منها:

¹ Waleed M. Al-ahdal AND OTHERS, The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation, Research in International Business and Finance 51, 2020.

² EL MOSTFA ABKARI, LA PERFORMANCE FINANCIERE ET OPERATIONNELLE DES BANQUES CANADIENNES ACQUIREUSES LORS DES FUSIONS ET ACQUISITIONS: 1994-2004, de la maitrise en administration des affaires, universite du quebec, a montréal, canada, 2006.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

- الأداء من البنوك الكندية تحسنت بشكل ملحوظ خلال فترة ما بعد الاستحواذ.
- يظهر صافي دخل الفوائد / الأصول انخفاضاً مستمراً خلال السنوات التي مرت عمليات الاستحواذ المراقبة.
- أسفرت عمليات الاستحواذ في زيادة الإيرادات بخلاف الفوائد خلال السنوات الأربعة التي تلت عملية الاستحواذ.

ومن بين التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي:

- من المهم مقارنة أداء البنوك المشتركة الكندية مع البنوك الأوروبية والأمريكية الأخرى في تشكيل محفظة متماثلة من البنوك التي لم تنفذ عمليات الدمج والاستحواذ .
 - تحليل الخصائص التنظيمية التي تحكم قرارات الاندماج والاستحواذ
- المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف.

سننظر في هذا المطلب الى أوجه التشابه والاختلاف دراستنا مع الدراسات السابقة.

أولاً: أوجه التشابه.

كان الهدف من هذه الدراسة والدراسات السابقة التحدث بشكل مفصل عن التقارير المالية المرحلية ودورها في التنبؤ بالأداء المالي، مع اختلاف بعض المراجع التي درست بعضها التقارير المالية المرحلية لوحدها في حين البعض الآخر تفردت بدراسة الأداء المالي فقط.

ثانياً: أوجه الاختلاف.

1. ما يميز هذه الدراسة: أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو:

- مكان الدراسة، حيث تم إجراء الدراسة بأحد فروع مجمع الصناعات المحلية ديفاندوس الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة بوحدة الوادي.
- منهج الدراسة المعتمد هو المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على دراسة حالة للمؤسسة محل الدراسة.
- وتميزت هذه الدراسة بكونها سلطت الضوء على دور التقارير المالية المرحلية بالتنبؤ بالأداء المالي.

2. ما يميز الدراسات الأخرى:

1. دراسة رواء عبد الرزاق باعكظة، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على سوق الأسهم السعودي، 1433 هـ.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح أثر توقيت الإعلان عن التقارير المالية الأولية على أسعار أسهم الشركات السعودية المدرجة في السوق، وأهم العوامل المؤثرة في هذه التقارير. وتحقيقاً لأهداف البحث السابقة اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي باستقراء المراجع والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث، كذلك اعتمد على منهج دراسة الحدث الاستقرائي للتعرف على كفاءة

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

السوق ومعرفة ما إذا كان هناك تأثير لحدث الإعلان على التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم، وأخذ سوق الأسهم السعودي كعينة للدراسة.

2. دراسة فرانسيس عيسى وآخرون، التقارير المالية المؤقتة والامتنال للمعيار الدولي المحاسبي 34، دراسة حالة القطاع المالي الأردني، 2015 .

الهدف من هذه الورقة هو التحقيق في كيفية تأثير هذه اللائحة على ممارسات التقارير المالية في القطاع المالي في الأردن، ولتحقيق هدف الدراسة يستخدم الباحثون مؤشراً موضوعياً وكمياً، يتوافق مع الكتابات السابقة حول متطلبات المعايير وقوائم الفحص القائمة، ويستخدم تحليل المحتوى لجمع البيانات المتعلقة بعمليات الكشف عن البيانات المحاسبية (IFR). ولقد تم جمع البيانات من التقارير المالية المؤقتة لـ 104 شركة مدرجة في بورصة عمان للسنة المالية 2012.

3. دراسة بزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، 2010/2011.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية المعلومات المحاسبية للمسيرين وكيف يعتمد عليها لتحسين الأداء المالي، إضافة إلى إظهار أهمية القوائم المالية في النظام المالي والمحاسبي الجديد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية للمعرفة المفصلة لمؤشرات تقييم الأداء المالي وأنواع المعلومات المحاسبية، ومنهج دراسة الحالة من أجل تطبيق الجانب النظري من المعلومات على واقع إحدى الشركات الاقتصادية الصناعية التي تتمثل في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بتحديد المعلومات المحاسبية وكيفية استعمالها لتحسين الأداء المالي.

4. دراسة زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال، 2016/ 2017.

كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة التعرف على انعكاسات جودة التقارير المالية والتي تم تحقيقها في ظل حوكمة الشركات على تحسين مستوى الأداء المالي من خلال زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمترقبين في هذه التقارير، وقد استخدم الباحث منهج التحليل الوصفي لجمع الحقائق والمعلومات، وتميزت هذه الدراسة بكونها عاجلت الموضوع بأسلوب دراسة الحالة والاستبانة، حيث هدفت الدراسة الميدانية إلى تحليل دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء من وجهة نظر العاملين بالمجتمع. أما تحليل الاستبيان أكد على أن المجتمع يحترم مبادئ حوكمة الشركات من خلال وجود الإفصاح والشفافية.

5. دراسة ZARINA ABDUL SALAM، جودة التقارير المالية المؤقتة المالية وتأثير إدارة الشركات على نوعية التقارير المالية، 2013.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر إدارة الشركات على نوعية التقارير المالية المؤقتة، وبالإضافة إلى ذلك أيضا تهدف لمعرفة ما إذا كانت نوعية التقارير المالية المؤقتة متسقة في كل ربع وما يعادلها. والهدف البحثي الثاني هو تحديد أثر إدارة الشركات على نوعية التقارير المالية المؤقتة. وقد اكتشفت البحوث السابقة أن حوكمة الشركات أثرت على جودة التقارير المالية المؤقتة، وتختلف هذه الدراسة عن البحوث السابقة إذ أن لديها عدة عناصر لتقييم نوعية التقارير المالية، وهي: الالتزام بالمواعيد، والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي 34 والامتثال لمتطلبات قائمة ماليزيا في بورصة (BMLR)، وإضافة عنصر جديد هو القابلية للمقارنة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت هذه الدراسة بتقييم نوعية التقارير المالية المؤقتة.

6. دراسة Ms.Ganga and others تقييم الأداء المالي للتمويل المتناهي الصغر الخاص في نظام كيبيتاس (EQUITAS)، 2015.

كان الهدف من هذه الدراسة هو: دراسة الصحة المالية للشركة باستخدام أدوات التحليل المالي المختلفة والتعرف على الأداء المالي لها، وتحليل العلاقة القائمة بين الأصل الحالي والمسؤولية الحالية، أيضا هدفت الدراسة لمعرفة الاتجاه المالي للشركة. وللوصول لأهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وذلك بجمع وتقييم البيانات من الكتب والمجلات والتقارير السنوية للشركة محل الدراسة، ومنهج دراسة الحالة من أجل إسقاط الجانب النظري على الواقع الذي تمثل في شركة "كيبيتاس" للتمويل الخاص المحدود تقييم وكانت مدة الدراسة خمسة سنوات من 2008 _ 2012.

7. دراسة Waleed M. Al-ahdal AND OTHERS ، تأثير إدارة الشركات على الأداء المالي للشركات الهندية ودول مجلس التعاون الخليجي

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر آليات إدارة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار 53 شركة من الهند و53 شركة من دول مجلس التعاون الخليجي من خلال رسمة سوقها خلال الفترة من 2009 إلى 2016، واستخدم الباحثون نماذج الانحدار المتدرجة وطريقة الزخم العامة في التحليل.

8. دراسة EL MOSTFA ABKARI ، الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الكندية التي تحتاز عمليات الاندماج والشراء، 2006.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر عمليات الاندماج والشراء المصرفية الكندية على الأداء المالي والتشغيلي للبنوك المستحوذة، وللوصول لهدف الدراسة استخدم الباحث عينة من 71 عملية استحواذ قامت بها 8 بنوك مستأجرة خلال الفترة من جانفي 1994 إلى ديسمبر 2004، واستخدم الباحث منهجين الأول: حساب العوائد غير الطبيعية التراكمية على ثلاثة آفاق بعد الاستحواذ 12 و 24 و 36 شهرا، وفي المنهج الثاني استخدم نموذج التقويم الثلاثي لفاما وفرانس.

الفصل الأول: الإطار النظري للتقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي

خلاصة الفصل:

من خلال ما قدمناه في هذا الفصل فإن التقارير المالية المرحلية تهدف إلى تحسين النظام المحاسبي كونها تعد في عدة فترات خلال السنة، فهي تعمل على توفير المعلومات للمستخدمين في الوقت الملائم عند حاجتهم إليها دون بقاء أو تأخير حتى لا تفقد المعلومات المحاسبية منفعتها في اتخاذ القرارات، لأنها توفر أساساً للتنبؤ بالدخل السنوي كما تقدم تغذية عكسية عن الأداء المالي.

حيث يعتبر الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية صورتها في بيئة أعمالها وهو ترجمة لأهدافها وغاياتها، ولتحسين صورتها وجب على المؤسسة الاقتصادية دوماً العمل على تحسين أدائها المالي والقيام بعملية تقييمه من حين لآخر أو بصفة مستمرة، وذلك لتجنب مخاطرها وحتى تتمكن من التنبؤ بأحداثها المستقبلية.

ولأهمية دراسة أثر التنبؤ بالأداء المالي على مستوى التقارير المالية المرحلية تطرقنا في هذا الفصل إلى التقارير المالية المرحلية ابتداءً من مفهومها وصولاً إلى النظريات والمشاكل المتعلقة بها وسلطنا الضوء على معيار المحاسبة الدولي IFRS 34 "التقارير المالية المرحلية"، ودرسنا كذلك الأداء المالي وأهم العوامل المؤثرة فيه وعرضنا أيضاً تقييم الأداء المالي وأبرز خطواته وأهم النسب المالية للمساعدة في التنبؤ بنشاط المؤسسة، وقمنا بالربط بين التقارير المالية المرحلية والتنبؤ بالأداء المالي.

وختمنا الفصل بعدة دراسات سابقة متنوعة عربية وأجنبية تناولها العديد من الباحثين ضمن هذا المجال (دور التقارير المالية المرحلية بالتنبؤ بمستوى الأداء المالي).

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لمؤسسة

DIVINDUS_SOPTE

وحدة الوادي

تمهيد

من خلال الفصل السابق تعرفنا على كيفية استخدام القوائم المالية المرحلية لتنبؤ بالأداء المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث توصلنا إلى استنتاج مفاده أن القوائم المالية المعدة في فترات أقل من سنة توفر معلومات عن تقييم أداء المؤسسة وقدرتها الكسبية خلال مدة معينة ومن ثم تساعد المستثمرين في التنبؤ بالتوقعات المستقبلية.

وبناء على هذا ونظرا لأهمية البالغة للتقارير المالية المرحلية في المؤسسات الجزائرية لقدرتها على التنبؤ بالأداء المالي خصصنا هذا الفصل من أجل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي للاقترب من الواقع العلمي عن طريقة دراسة حالة المؤسسة مجمع الصناعات المحلية ديفاندوس "الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة" وحدة الوادي، وذلك بتحليل قوائمها المالية والمتمثلة في: ميزانية الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج السداسية لأربعة سنوات متتالية (من 2014 إلى 2017) حيث اعتمدنا في هذا التحليل على النسب المالية.

ومحاولة منا لمعالجة هذا الموضوع تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين وهما على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ديفاندوس الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة وحدة الوادي.

المبحث الثاني: استخدام النسب المالية لتنبؤ بالأداء المالي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة ديفاندوس الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة وحدة الوادي.

يحتوي هذا المبحث عموميات حول المؤسسة محل الدراسة، حيث قسمناه إلى مطلبين: المطلب الأول معلومات عام للمؤسسة، والمطلب الثاني تضمن الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: معلومات عامة حول مؤسسة DIVINDUS_SOPTE.

قدما في هذا المطلب تعريف ونشأة مؤسسة ديفاندوس وأهم الأنشطة التي تمارسها.

أولا: التعريف بالمؤسسة:

وهي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم، EPE/SPA أسست سنة 2012 بموجب قرار مجلس مساهمات الدولة برأس مال قدره 472000.00، تنتمي الشركة إلى المجمع الصناعي المحلي ويقدر عمالها حاليا حوالي 32 عامل مقرها بالمنظمة الصناعية تكسبت الوادي.

• اسم مدير الوحدة: حقي بشير، رقم السجل التجاري 39/15-0063903/A/00.

• البريد الإلكتروني: sopteeloued@yahoo.com

ثانيا: نشأة وتطور المؤسسة:

نشأة الشركة في شهر ديسمبر 2012 من خلال مجلس مساهمات الدولة الرامي إلى إنشاء مؤسسات عمومية في الجنوب وكذا امتصاص البطالة حيث كانت الشركة تحت اسم الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة باختصار DIVINDUS_SOPTE إلى يومنا هذا

وكان هذا بموجب القرار رقم: 2012/03/27/124/04 بشأن إنشاء ثماني (08) وحدات صناعية عامة جديدة في ولايات الجنوب من قبل مجموعة SGP Est/Sud Est.

التفكير في¹:

- المرسوم رقم 04-01 المؤرخ في 20 آب/أغسطس 2001 بشأن تنظيم وإدارة وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة، بصيغته المعدل والمكمل؛
- المرسوم رقم 01-10 المؤرخ في: 2010/08/26 بشأن قوانين التمويل التكميلية لعام 2010؛

¹ معلومات مقدمة من طرف مكتب محاسبة والمالية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE بتكسبت وحدة الوادي.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

- يستكمل المرسوم التنفيذي رقم 01-253 المؤرخ في: 10 أيلول /سبتمبر 2001 بشأن تكوين ومنح موجودات الدولة المملوكة والمعدلة والمكملة؛
- رسالة من SGP Est/Sud Est نظام الأفضليات المعمم؛
- توجهات رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الدولة للاستثمار.

مجلس استثمارات الدولة:

1. يحيط علما بالتقارير المقدم من مجموعة SGP Est/Sud Est بشأن إنشاء وحدات صناعية على مستوى ولايات الجنوب (تمنراست، ورقلة، بسكرة، والوادي)؛
2. يوافق على إنشاء أربع وحدات متعددة الأغراض، وورشتي عمل لإطار معدني، ووحدة تعبئة واحدة في ولايات المذكورة أعلاه:

جدول رقم (01-02): جدول يوضح وحدات الصناعة في ولايات الجنوب

التعيين	استثمار (MDA)	F.R (MDA)	المكان	التوظيف	الكيان المتصل
وحدة متعددة الأغراض - ورقلة	380	120	ورقة غير مؤثرة	100	EPCPTC قسنطينة هي المسؤولة عن التحقيق
وحدة متعددة الأغراض - الأغواط	380	120	الأغواط غير مؤثرة	100	
وحدة متعددة الأغراض - بسكرة	380	120	بسكرة غير مؤثرة	100	SERUB باتنة هي المسؤولة عن التحقيق
وحدة متعددة الأغراض - الوادي	380	120	الوادي غير مؤثرة	100	
إطار معدني - تمنراست	550	60	تمنراست غير مؤثرة	50	CANC تمنراست
إطار معدني - ورقلة	1300	100	ورقة غير مؤثرة	150	EIM تبسة هي المسؤولة عن التحقيق
تعبئة الأسمدة - عين صالح	350	50	عين صالح غير مؤثرة	34	EPMC تمنراست هي المسؤولة عن التحقيق

المصدر : معلومات مقدمة من طرف مكتب محاسبة والمالية لمؤسسة DIDINDUS_SOPTE بتكسبت وحدة الوادي.

ثالثا: الأنشطة الممارسة: تمارس مؤسسة DIVINDUS_SOPTE عدة نشاطات مهمة منها:

- أشغال الكهرباء العمومية والريفية؛
- أشغال الكهرباء بالطاقة الشمسية؛
- خدمات النظافة العمومية ونقل؛
- معالجة النفايات¹.

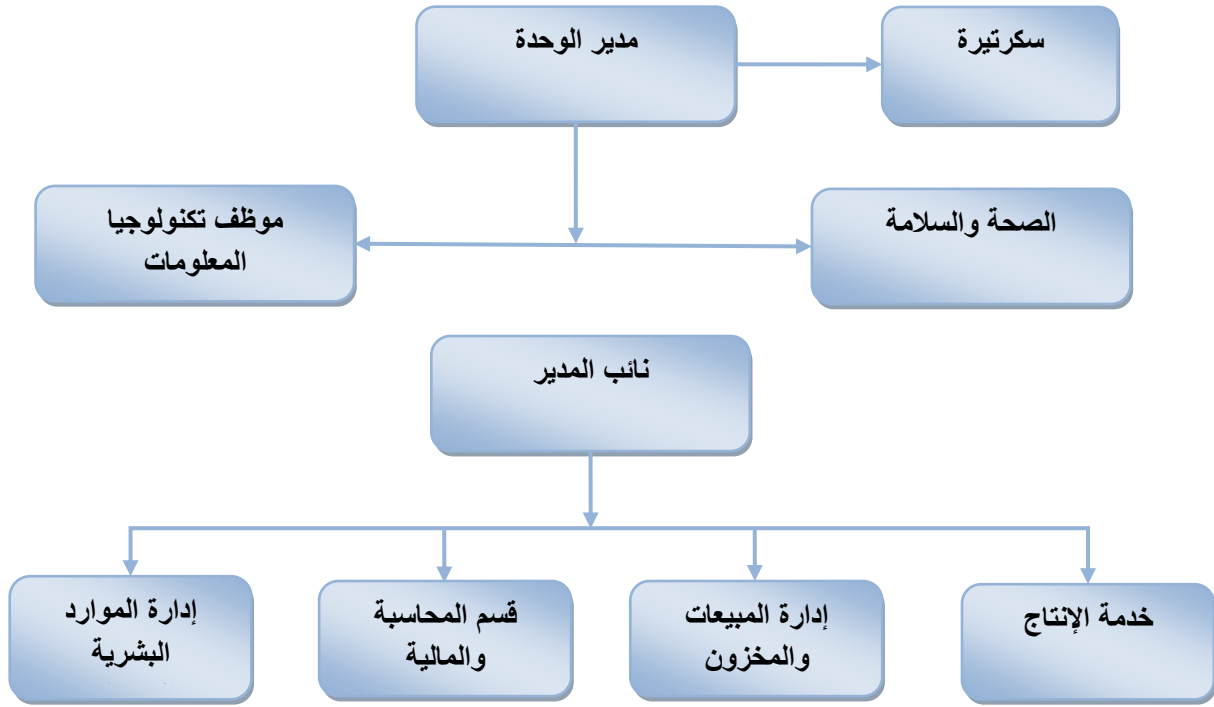
¹معلومات مقدمة من طرف مكتب محاسبة والمالية لمؤسسة DIDINDUS_SOPTE بتكسبت وحدة الوادي.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE.

سنتناول في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لمؤسسة مجمع الصناعات المحلية ديفاندوس الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة وحدة الوادي.

الشكل (01_02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي



المصدر: مكتب محاسبة والمالية لمؤسسة DIDINDUS_SOPTE بتكسبت وحدة الوادي.

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE من¹:

مدير الوحدة: وهو المسؤول والمكلف الأول بتسيير الأعمال ومراقبة مدى فاعلية الخطط المسطرة.

سكرتيرة: وهي مساعدة لمدير الوحدة ومسؤولة عن نقل المعلومات له.

الصحة والسلامة: ويهتم هذا القسم بـ: اقتناء وتسيير وسائل الاتصال وصيانتها وكذا تنعيم اتصالات بين مصالح وفروع الشركة.

موظف التكنولوجيا والمعلومات: ويهتم هذا القسم بـ: متابعة المحيط الصحي والأمني وتحسينه وجعله يتوافق مع الظروف الحالية الجديدة ومعالجة النقائص غير ملائمة.

إدارة الموارد البشرية: ويهتم هذا القسم بـ:

¹ من إعداد الطالبات بناء على المقابلة الشخصية مع المحاسب المالي لمؤسسة DIDINDUS_SOPTE بتكسبت وحدة الوادي.

- العمل على التأكد من احترام وتطبيق القوانين المتعلقة بالموارد البشرية؛
- السعي على تنظيم وتأطير الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة؛
- المتابعة والمراقبة في مجال أنشطة وحدات المؤسسة التي تتعلق بإدارة وتسيير الموارد البشرية؛
- التسيير والتنسيق الذي يعمل بصورة إيجابية وفق مناهج مدروسة لكل الموارد البشرية في المؤسسة.

قسم المحاسبة والمالية: وهو القسم الذي يهتم بـ:

- إعداد التقارير المتعلقة بالمحاسبة والمالية؛
- التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل وخارج المؤسسة؛
- السهر على تطبيق القرارات في الإطار القانوني والمحاسبي والمالي.

إدارة المبيعات والمخزون: ويهتم هذا القسم بـ:

- التسويق للمنتج أو الخدمة المقدمة؛
- تنفيذ عمليات البيع المقدمة والمشروحة في خطط البيع؛
- تنسيق عمليات البيع مع الفروع الأخرى كالمخازن، الإنتاج، المالية؛
- الرقابة والتقييم على عمليات البيع.

خدمة الإنتاج: ويهتم هذا القسم بـ:

- توفير متطلبات الزبائن في الوقت والطريقة المطلوبة؛
- تحسين مستوى الإنتاج من خلال استخدام آليات حديثة؛
- السعي نحو تقليل تكاليف الإنتاج وتحقيق الأرباح؛
- تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية ولها القدرة الكبيرة على المنافسة بين المنتجات والخدمات.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

المبحث الثاني: استخدام النسب المالية لتنبؤ بالأداء المالي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE

في هذا المبحث سنقوم بعكس الدراسة النظرية على الواقع العلمي من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وذلك بالاعتماد على القوائم المالية السداسية ومؤشرات تقييم الأداء المالي وهذا بغية الوصول إلى الهدف المسطر ألا وهو التنبؤ بالأداء المالي السنوي.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام نسبة المردودية، السيولة والنشاط.

خصصنا هذا المطلب لدراسة بعض مؤشرات تقييم الأداء المالي التي اعتمدنا عليها وهي نسبة المردودية، السيولة والنشاط.

أولا: نسب المردودية:

جدول رقم (02-02): نسب المردودية للفترة (2014-2017)

نسب المردودية	المردودية التجارية	المردودية الاقتصادية	المردودية المالية	الرافعة المالية
سنة 2014	السداسي 1	-8.7546	-0.0259	1.2189
	السداسي 2	0.1212	0.1468	1
	السنوي	0.0908	0.0648	0.9441
سنة 2015	السداسي 1	0.0611	0.0280	0.3823
	السداسي 2	-0.0065	-0.5811	0.1639
	السنوي	0.0295	0.0664	0.4435
سنة 2016	السداسي 1	-0.0598	-0.0090	-0.2717
	السداسي 2	0.0573	1.5414	1
	السنوي	0.0284	0.0728	0.2914
سنة 2017	السداسي 1	0.0864	0.0130	0.4136
	السداسي 2	-0.0444	-0.6635	2.2222
	السنوي	0.0079	0.0614	0.1112

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على المعلومات المقدمة من طرف مكتب محاسبة والمالية لمؤسسة DIDINDUS_SOPTE

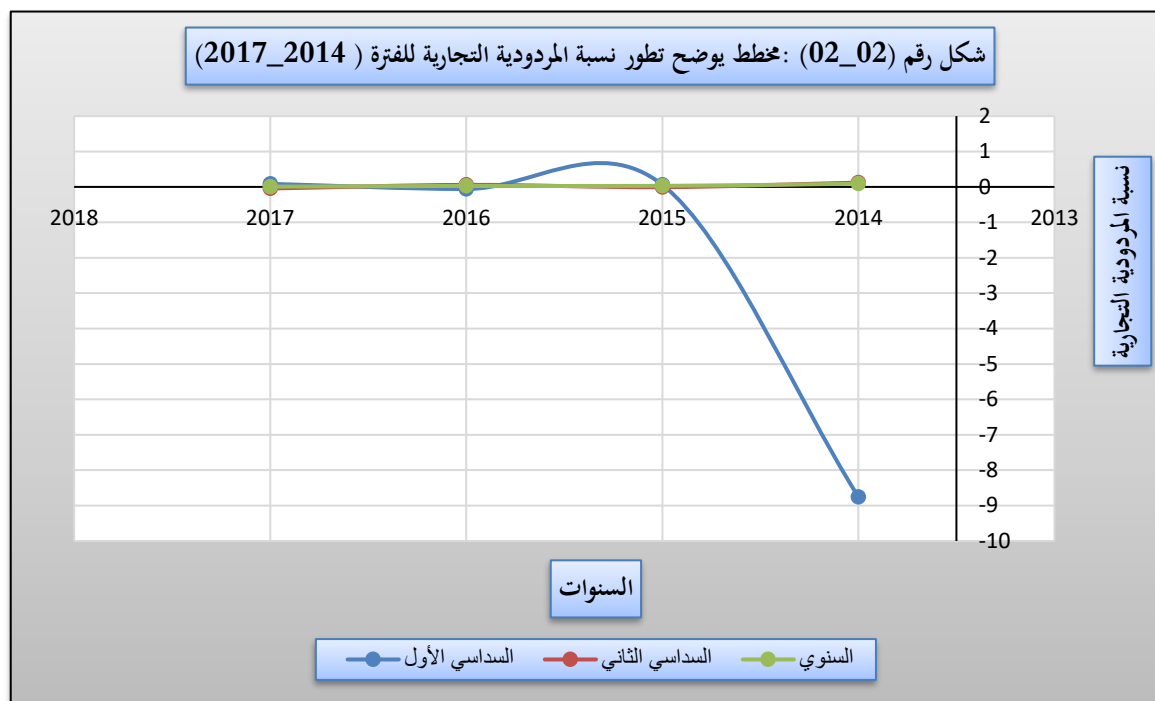
بالاعتماد على معلومات المؤسسة فإنه لدينا:

معدل الفائدة = 5.5%

معدل الضريبة على أرباح الشركات = 26%

أ- المردودية التجارية:

1. نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية خلال سنة 2014 متذبذبة حيث كانت خلال السداسي الأول سالبة بقيمة -8.7546- وهذا له عدة أسباب نذكر منها: أن الانخفاض الكبير في نسبة المردودية التجارية يعود إلى الظروف الحرجة والقيود على المستوى التقني والأمني أكثر منها أسباب تتعلق بضعف الأداء التجاري للمؤسسة في تحقيق رقم مبيعات كبير، أما في السداسي الثاني فقد استدركت المؤسسة نسبيا هذا الضعف وحققت نسبة موجبة ولكن ضعيفة بـ 0.1212، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني فلا نتظر أن تكون نسبة المردودية التجارية جيدة ولكن هدفنا على الأقل أن تكون موجبة وهذا ما وقع بالفعل حيث نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية خلال سنة 2014 موجبة ولكن ضعيفة قدرت بـ: 0.0908.
 2. كانت نسبة المردودية التجارية لسنة 2015 في ارتفاع طفيف بنسبة لسداسي الأول قدرت بـ 0.0611، أما في السداسي الثاني لم تحافظ المؤسسة على استقرارها وانخفضت قيمتها إلى -0.0065- وذلك السبب راجع إلى أن قيمة النتيجة الصافية كانت سالبة وزيادة في رقم الأعمال، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية لسنة 2015 كانت موجبة لكن ضعيفة جدا بقيمة 0.0295.
 3. خلال سنة 2016 نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية شبه ثابتة، حيث كانت خلال السداسي الأول سالبة بقيمة -0.0598- وهذا يعود إلى أن قيمة النتيجة الصافية سالبة، أما في السداسي الثاني لقد شاهدت المؤسسة تحسن لكن بنسبة قليلة وحققت نسبة موجبة قدرت بـ 0.0573، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني فلا نتظر أن تكون نسبة المردودية التجارية جيدة ولكن هدفنا على الأقل أن تكون موجبة وهذا ما وقع فعلا حيث نرى أن نسبة المردودية التجارية خلال سنة 2016 موجبة ولكن بنسبة ضعيفة قدرت بـ 0.0284.
 4. أما في سنة 2017 نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية شبه ثابتة، حيث كانت خلال السداسي الأول موجبة بقيمة 0.0864 أما في السداسي الثاني كانت سالبة بقيمة -0.0444- وذلك راجع إلى تدهور في حالة المؤسسة وهذا له عدة أسباب نذكر منها: سوء التسيير واستخدام للموارد المالية المتاحة للمؤسسة ما زاد في تدهور النتيجة الصافية، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نلاحظ أن نسبة المردودية التجارية لسنة 2017 موجبة بقيمة 0.0079 وكادت أن تكون معدومة لهذه السنة.
- والرسم البياني التالي يوضح نسبة المردودية التجارية السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

ب- نسبة المردودية الاقتصادية:

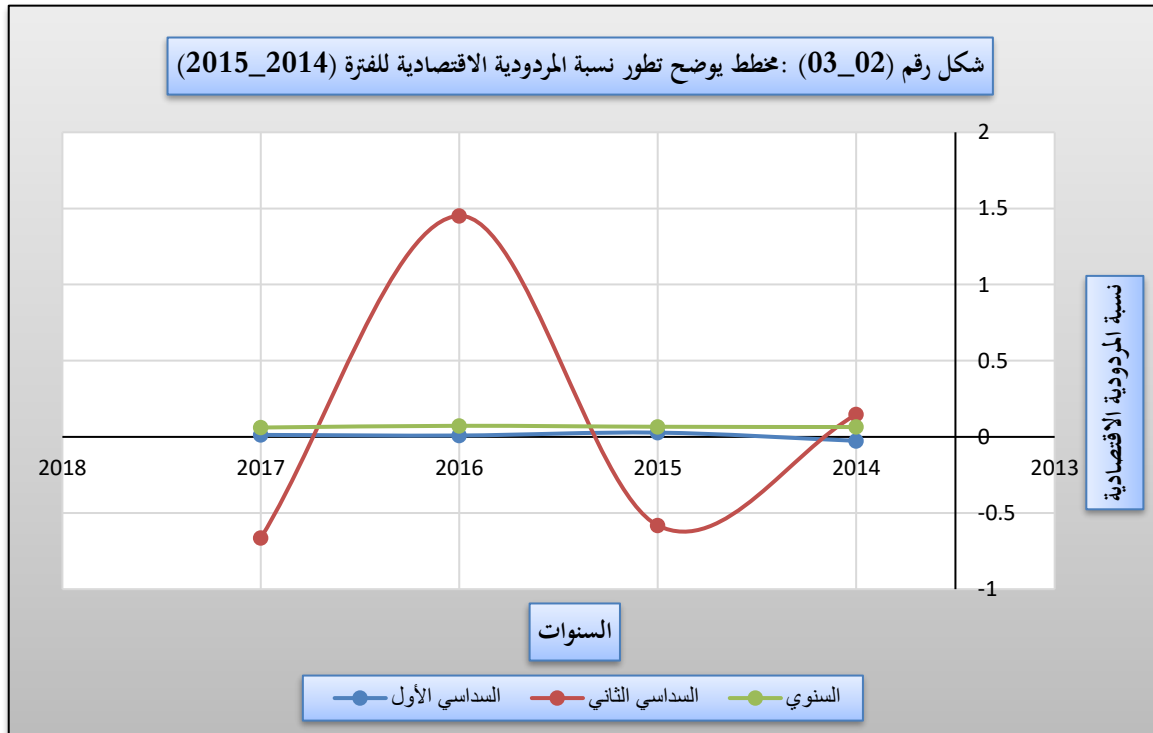
1. نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2014 متذبذبة، حيث كانت خلال السداسي الأول سالبة بقيمة -0.0259 وهذا بسبب انخفاض قيمة الفائض الإجمالي للاستغلال من جهة وارتفاع قيمة الأصول من جهة أخرى لذا يجب على المؤسسة البحث عن ظروف لتحسين مستوى نشاطها بشكل مستمر وضرورة التحكم في تكاليفها، أما في السداسي الثاني نلاحظ تحسن طفيف قدر بـ 0.1468 لكنه ضعيف مقارنة بالحجم الكبير للموارد الاقتصادية المستخدمة، ومن خلال السداسي الأول والثاني نستنتج أن نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2014 موجبة وقدرت بـ 0.0648 وهي في تحسن ملحوظ.
2. كانت نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2015 متذبذبة، حيث نلاحظ أنها في السداسي الأول موجبة بقيمة 0.0280 وهذا يعني أن استثمار دينار واحد في الأصول حقق نسبة 2.80%، أما في السداسي الثاني انخفضت بقيمة سالبة قدرت بـ -0.5811 وهذا نتيجة للانخفاض في النتيجة المحققة، ومن خلال السداسي الأول والثاني نلاحظ أن المردودية الاقتصادية لسنة 2015 في تحسن طفيف وذلك راجع إلى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال أي مساهمة كل وحدة نقدية مستمرة كأصول اقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال للمؤسسة وقدرت بـ 0.0664.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

3. خلال سنة 2016 نلاحظ أن نسبة المردودية الإقتصادية متذبذبة، حيث كانت خلال السداسي الأول موجبة بقيمة -0.009 وهذا بسبب انخفاض قيمة الفائض الإجمالي للإستغلال من جهة وارتفاع قيمة الأصول من جهة أخرى أما خلال السداسي الثاني نلاحظ ارتفاع بنسبة كبيرة قدرت بـ 1.5414 وهذا السبب راجع إلى أن المؤسسة استطاعت أن تحسن في استخدام وتسيير مواردها الإقتصادية وهي في حالة جيدة، ومن خلال نسبة السداسيين لا ننتظر أن تكون نسبة جيدة ولاكن هدفنا على الأقل أن تكون موجبة وهذا ما وقع بالفعل حيث نلاحظ أن نسبة المردودية الإقتصادية لسنة 2016 موجبة بقيمة 0.0728 ولاكن ضعيفة.

4. أما في سنة 2017 فنسبة المردودية الإقتصادية تعد متقاربة، حيث نلاحظ في السداسي الأول كانت موجبة بقيمة 0.0130 ، أما في السداسي الثاني فهي سالبة وقدرت بـ -0.6635 وهذا الانخفاض الشديد له عدة أسباب نذكر منها: أن قيمة الأصول الإقتصادية كانت سالبة بالإضافة إلى سوء التسيير وتوزيع الموارد المالية الخاصة بالنسبة لتكاليف، ومن خلال السداسي الأول والثاني نلاحظ أن نسبة المردودية الإقتصادية لسنة 2017 كانت موجبة بقيمة 0.0614 وهي في تحسن ملحوظ نوعا ما وبدل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة المردودية الإقتصادية السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

ج- نسبة المردودية المالية:

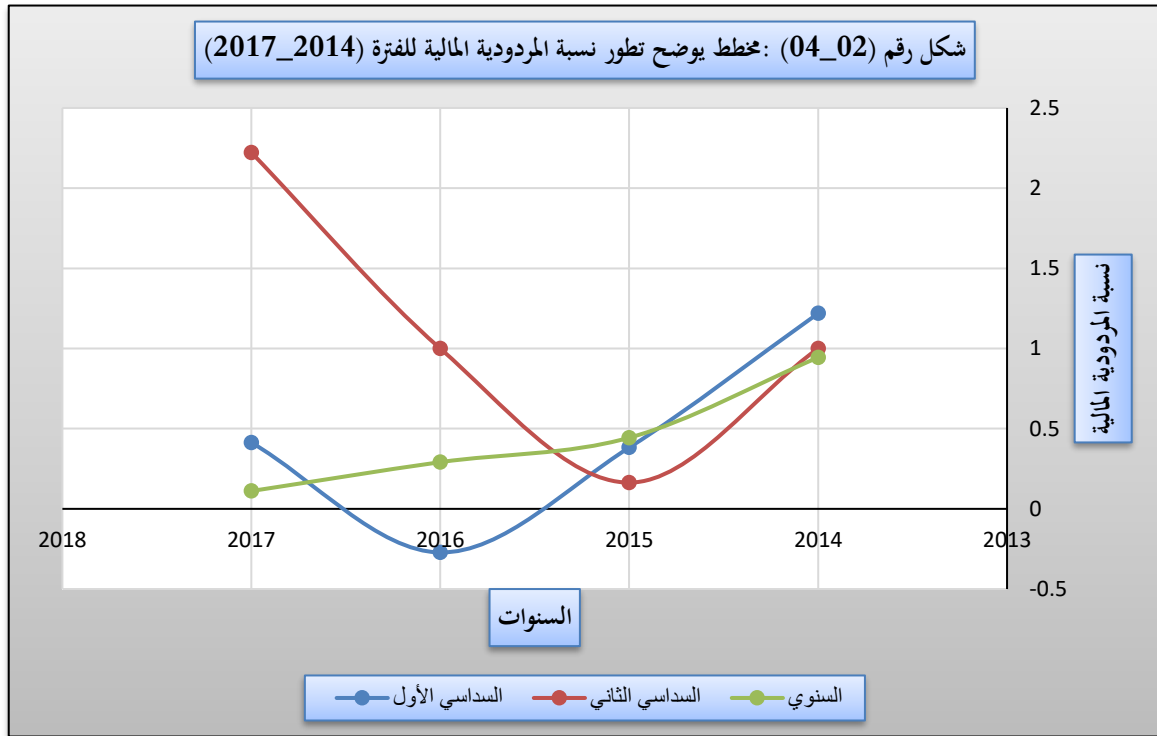
1. نلاحظ أن المردودية المالية خلال سنة 2014 متقاربة جدا، حيث كانت خلال السداسي الأول مرتفعة بقيمة 1.2189 وهذا التحسن يساعد المؤسسة على سهولة الحصول على أموال لتجديد وسائل إنتاجها بالإضافة إلى تحسن في استقلال أصولها لتوليد الأرباح، أما في السداسي الثاني نلاحظ انخفاض طفيف جدا وقدر بـ 1، ومن خلال السداسي الأول والثاني نستنتج أن نسبة المردودية المالية لسنة 2014 انخفضت قليلا لكن بقيمة موجبة بـ 0.9441 وهذا يدل على أن المؤسسة تسيير مواردها المالية على أحسن وجه.

2. كانت نسبة المردودية المالية لسنة 2015 متقاربة، حيث كانت خلال السداسي الأول موجبة بقيمة 0.3823، ما في السداسي الثاني انخفضت بنسبة قليلة ولاكن بقيمة موجبة قدرة بـ 0.1639 وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة المحققة، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نلاحظ ارتفاع في نسبة المردودية المالية لسنة 2015 وهذا يدل على حسن استغلال أصول المؤسسة في توليد الأرباح.

3. خلال سنة 2016 كانت نسبة المردودية المالية متباعدة قليلا، حيث نلاحظ أن في السداسي الأول سالبة بقيمة -0.2717 وهذا له عدت أسباب نذكر منها انخفاض في النتيجة المحققة والتسيير غير الجيد لأصولها غير الجارية وهذا ناتج عن عدم تحكمها في دورة الإستغلال، أما في السداسي الثاني فقد استدركت المؤسسة نسبيا هذا الضعف وحققت ارتفاع ملحوظ بقيمة موجبة بـ 1 وهذا بسبب زيادة في النتيجة الصافية والانخفاض في الأموال الخاص، ومن خلال السداسي الأول والثاني فلا نتظر أن تكون نسبة المردودية المالية جيدة ولكن هدفنا على الأقل أن تكون موجبة وهذا ما تحصلنا عليه بالفعل حيث نلاحظ أن نسبة المردودية المالية لسنة 2016 موجبة لاكن ضعيفة وقدرت بـ 0.2914.

4. أما في سنة 2017 نلاحظ أن نسبة المردودية المالية كانت متذبذبة حيث في السداسي الأول كانت موجبة بقيمة 0.4136، أما في السداسي الثاني نلاحظ ارتفاع كبير في نسبة المردودية المالية قدر بـ 2.2222 وهذا راجع إلى مساهمة الأموال الخاصة في تكوين الربح الصافي للمؤسسة، ومن خلال نسب السداسي الأول والثاني نلاحظ انخفاض طفيف في نسبة المردودية المالية لسنة 2017 قدرت بـ 0.0112 وهذا الانخفاض يدل على انخفاض النتيجة المحققة.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة المردودية المالية السداسية والسوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

د- الرافعة المالية:

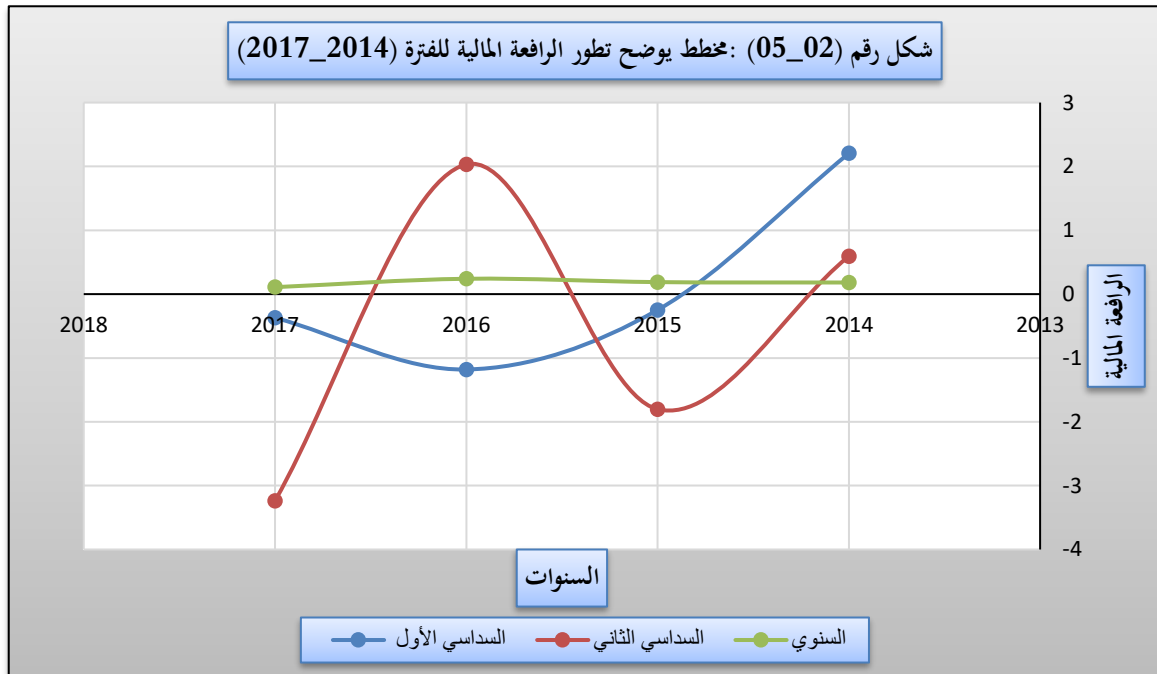
1. كانت نسبة الرافعة المالية لسنة 2014 متذبذبة قليلا حيث كانت في السداسي الأول موجبة بقيمة 2.2047 وهذا الارتفاع راجع إلى تكلفة الاستدانة حيث أنه هذه الأخيرة سالبة وهذا بسبب أن مبلغ الديون الكبير أدى إلى ضعف في الأموال الخاصة، أما في السداسي الثاني انخفضت بنسبة كبيرة ولاكنها موجبة وقدرت بـ 0.5929 وهذا يعود إلى أن المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نستنتج أن الرافعة المالية لسنة 2014 موجبة إلا أنها ضعيفة وقدرت بـ 0.1816.

2. نلاحظ في سنة 2015 أن الرافعة المالية في انخفاض ففي السداسي الأول حققت قيمة سالبة وقدرت بـ -0.2486 وهذا راجع لعدة أسباب منها أن معدل الفائدة أكبر من معدل المردودية الاقتصادية، أما في السداسي الثاني المؤسسة لم تحسن من وضعها وحققت قيمة ضعيفة جدا قدرت بـ -1.8024 وهذا الضعف الكبير راجع إلى أن نسبة المردودية الاقتصادية سالبة. ومن خلال السداسي الأول والثاني لا نتوقع أن يكون هدف المؤسسة تحقيق نتائج جيدة بقدر ما هو تحقيق قيمة موجبة وهذا ما حدث فعلا حيث نلاحظ أن في سنة 2015 كانت الرافعة المالية ضعيفة ولاكن موجبة وقدرت بـ 0.1878.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

3. في سنة 2016 نلاحظ أن نسبة الرافعة المالية متباعدة نوعاً ما، حيث كانت في السداسي الأول سالبة بقيمة 1.1805- وهذا يعود إلى أن معدل الفائدة أكبر من نسبة المردودية الاقتصادية، في حين أنه في السداسي الثاني استدركت المؤسسة هذا الضعف وحسنت من مستوى نشاطها وحققت نسبة موجبة بـ 2.0313 ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني فلا نتظر أن تكون جيدة ولكن هدفنا أن تكون موجبة وهذا ما وقع بالفعل، حيث نلاحظ أن نسبة الرافعة المالية لسنة 2016 موجبة وهذا راجع إلى أن نسبة المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة حيث قدرت بـ 0.2404.

4. أما في سنة 2017 أن الرافعة المالية في انخفاض ففي السداسي الأول حققت قيمة سالبة وقدرت بـ 0.3704- وهذا راجع لعدة أسباب منها أن معدل الفائدة أكبر من معدل المردودية الاقتصادية، أما في السداسي الثاني المؤسسة لم تحسن من وضعها وحققت قيمة ضعيفة جدا قدرت بـ 3.2371- وهذا الضعف الكبير راجع إلى أن نسبة المردودية الاقتصادية سالبة. ومن خلال السداسي الأول والثاني لا نتوقع أن يكون هدف المؤسسة تحقيق نتائج جيدة بقدر ما هو تحقيق قيمة موجبة وهذا ما حدث فعلاً حيث نلاحظ أن في سنة 2015 كانت الرافعة المالية ضعيفة ولاكن موجبة وقدرت بـ 0.1089. والرسم البياني التالي يوضح نسبة الرافعة المالية السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

ثانيا: نسب السيولة:

جدول رقم (02-03): نسب السيولة للفترة (2014_2017)

نسبة السيولة النقدية	نسبة السيولة السريعة	نسبة التداول	نسب السيولة	
3.8597	4.3263	4.3613	السداسي 1	سنة 2014
-0.0651	0.5509	0.6201	السداسي 2	
0.7275	1.3134	1.3757	السنوي	
2.3119	4.7568	5.0674	السداسي 1	سنة 2015
-0.1527	0.7123	0.7575	السداسي 2	
4.6598	8.6095	9.1728	السنوي	
2.8544	4.1565	5.7425	السداسي 1	سنة 2016
0.9323	0.3440	4.1100	السداسي 2	
2.3963	7.5858	5.2989	السنوي	
1.2239	4.1565	4.1930	السداسي 1	سنة 2017
-0.4607	0.3440	0.3392	السداسي 2	
2.7393	7.5858	7.6595	السنوي	

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على المعلومات المقدمة من طرف مكتب محاسبة والمالية لمؤسسة DIDINDUS_SOPTE

أ- نسبة التداول:

1. نلاحظ أن نسبة التداول خلال سنة 2014 كانت متذبذبة حيث حققت في السداسي الأول قيمة 4.3613 وهي جيدة جدا لأنها أكبر من 1، أما في السداسي الثاني انخفضت وحققت ضعف ولاكن بقيمة موجبة وقدرت بـ 0.6201 وهذا راجع لعدت أسباب منها أن الأصول المتداولة للمؤسسة لم تستطع تغطية الخصوم المتداولة. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن تكون نسبة التداول بقيمة موجبة وبوضعية جيدة وهذا ما وقع بالفعل حيث نلاحظ أن نسبة التداول خلال سنة 2014 كانت جيدة حيث قدرت بـ 1.3757.

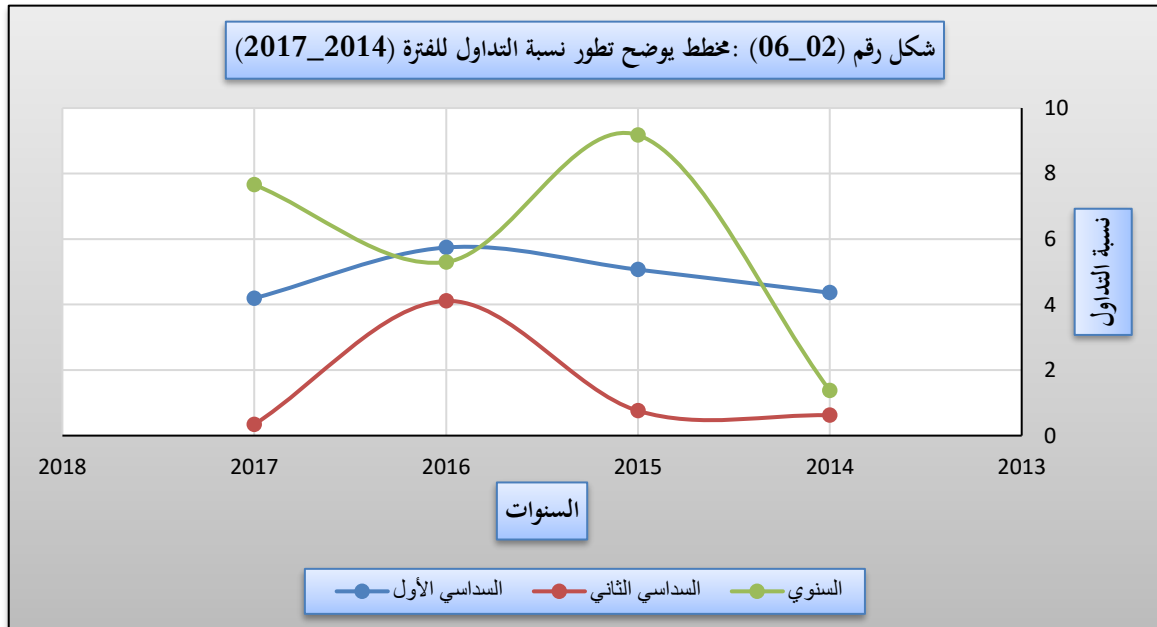
2. كانت نسبة التداول خلال سنة 2015 متناقصة حيث حققت في السداسي الأول قيمة جيدة جدا قدرت بـ 5.0674 بخلاف السداسي الثاني انخفضت ولاكن بقيم موجبة وقدرت بـ 0.7575 وهذه نسبة تعتبر سيئة لأنها أقل من الواحد. لاكن من خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن تكون نسبة التداول مرتفعة وهذا ما حقق فعلا حيث أنه في سنة 2015 كانت نسبة التداول بقيمة 9.1728 ولاكن هذا الارتفاع غير عادي وهذا يدل على أنه هناك نقدا معطلا أو الزيادة عن الحجم المناسب من البضاعة.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

3. خلال سنة 2016 كانت نسبة التداول مستقرة حيث بلغت في السداسي الأول 5.7425 وهذه النسبة جيدة جداً، أما في السداسي الثاني حققت انخفاض طفيف قدر بـ 4.110. ومن السداسي الأول والثاني نتوقع أن تكون حالة المؤسسة جيدة جداً وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن نسبة التداول في سنة 2016 كانت جيدة جداً وقدرت بـ 5.2989 وهذا الوضع أكثر أماناً بالنسبة للدائنين قصيري الأجل لأن هذه النسبة تعني زيادة في قيمة الأصول المتداول المتحررة من مطالبات الدائنين قصيري الأجل أي أن المؤسسة استطاعت تغطية التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة.

4. أما في سنة 2017 نلاحظ أن نسبة التداول متذبذبة حيث أنه في السداسي الأول حققت نسبة قدرت بـ 4.1930 وهذه النسبة تعد جيدة جداً، أما في السداسي الثاني المؤسسة شهدت انخفاض كبير ولاكن بقيم موجبة وقدر بـ 0.3392 وهذه النسبة تعتبر سيئة جداً لأنها أقل من 0.5. ولاكن من سداسي الأول والثاني نتوقع أن هذا الضعف لن يؤثر على نسبة التداول وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن نسبة التداول خلال سنة 2017 قدرت بـ 7.6595 وهذا الارتفاع يعد غير عادي ويرجع لعدة أسباب منها الارتفاع غير المبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة التداول السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

ب- نسبة السيولة السريعة:

1. نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة خلال سنة 2014 متذبذبة حيث أنه في السداسي الأول قدرت بـ 4.3263 وهي جيدة أما في السداسي الثاني نلاحظ انخفاض بقيم موجبة حيث قدرت بـ 0.5509 وهذا الضعف يعود إلى عدت أسباب منها أن المؤسسة لم تستطع تحويل المخزون السلعي إلى نقد. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن هذا الضعف الموجب لا يؤثر بشكل كبير على نسبة السيولة السريعة وهذا ما وقع فعلا حيث أنها خلال سنة 2014 قدرت بـ 1.3134 أي أن المؤسسة في حالة حسنة.

2. كانت نسبة السيول السريعة خلال سنة 2015 متذبذبة كذلك بقيم موجبة حيث أنه في السداسي الأول كانت جيدة و قدرت بـ 4.7568، لكن المؤسسة لم تحافظ على استقرارها حيث أنها في السداسي الثاني انخفضت ولاكن بوتيرة موجبة فقد قدرت بـ 0.7123، ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن هذا الانخفاض لا يؤثر على نسبة السيولة السريعة، وهذا ما حدث فعلا حيث أنه خلال سنة 2015 كانت النسبة مرتفعة و قدرت بـ 8.6095 وهذه الحالة جيدة جدا وهذا يدل على أن المؤسسة استطاعت سداد التزاماتها الجارية دون الحاجة لاستخدام المخزون.

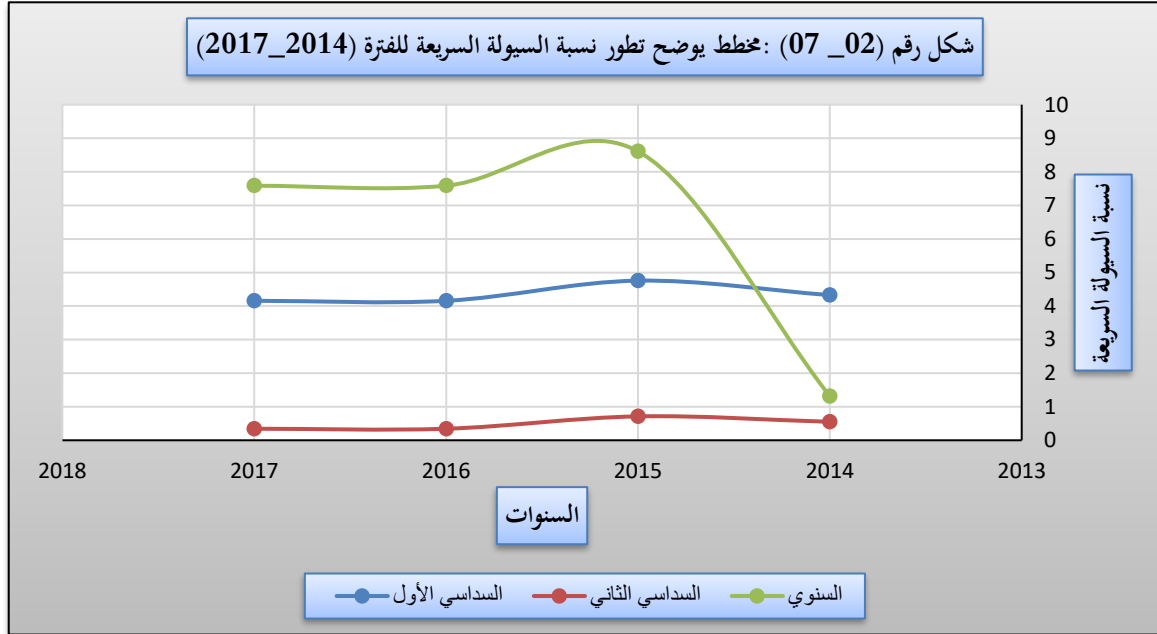
3. خلال سنة 2016 نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة متذبذبة حيث في السداسي الأول كانت جيدة و قدرت بـ 4.1565 ولاكن المؤسسة لم تستطع المحافظة على استقرارها حيث أنه في السداسي الثاني نلاحظ ضعف ولاكن بقيم موجبة وقدر بنسبة 0.3440 وهذا الانخفاض عائد لعدت أسباب منها أن مؤسسة تجد صعوبة في تحويل المخزون إلى نقدية خلال فترة قصيرة. لكننا من السداسي الأول والثاني نلاحظ أن هذا الضعف لا يؤثر على نسبة السيولة السريعة وهذا ما حدث فعلا حيث أن هذه النسبة خلال سنة 2016 قدرت بـ 7.5858 وهذه نسبة جيدة وتعني أن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

4. كما أننا نلاحظ أيضا في سنة 2017 أن نسبة السيولة السريعة متذبذبة حيث في السداسي الأول كانت جيدة و قدرت بـ 4.1565 ولاكن المؤسسة لم تستطع الحفاظ على استقرارها حيث أنه في السداسي الثاني نلاحظ ضعف ولاكن بقيم موجبة وقدر بنسبة 0.3440 وهذا الانخفاض عائد لعدت أسباب منها أن مؤسسة تجد صعوبة في تحويل المخزون إلى نقدية خلال فترة قصيرة. لكننا من السداسي الأول والثاني

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

نلاحظ أن هذا الضعف لا يؤثر على نسبة السيولة السريعة وهذا ما حدث فعلا حيث أن هذه النسبة خلال سنة 2017 قدرت بـ 7.5858 وهي نسبة جيدة.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة السيولة السريعة السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

ج- نسبة السيولة النقدية:

1. نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية خلال سنة 2014 متذبذبة حيث كانت في السداسي الأول موجبة بقيمة 3.8597 وهذه النسبة جيدة ولاكن المؤسسة لم تحافظ على استقرارها حيث أنها في السداسي الثاني كانت سالبة ولاكن بقيمة ضعيفة وقدرت بـ -0.0651 وهذا الضعف له عدت أسباب منها أن الأصول النقدية السائلة والقابلة للتحويل إلى سيولة بسهولة غير كافية لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل والديون المستحقة السداد في العام القادم، ومن خلال السداسي الأول والثاني لا نتوقع أن تكون نسبة السيولة النقدية سالبة ولاكن مع هذا الانخفاض هدفنا أن تكون موجبة وهذا ما وقع بالفعل حيث نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية في سنة 2014 موجبة ولاكن ضعيفة جدا وقدرت بـ 0.7275.

2. خلال سنة 2015 كانت نسبة السيولة النقدية متذبذبة حيث في السداسي الأول حققت ارتفاع بقيمة موجبة وقدرت بـ 2.3119 ولاكن المؤسسة لم تحافظ على ثبات استقرارها حيث أنه في السداسي الثاني حققت قيمة سالبة منخفضة جدا قدرت بـ -0.1527 وهذا عائد إلى عدت أسباب منها أن مجموع

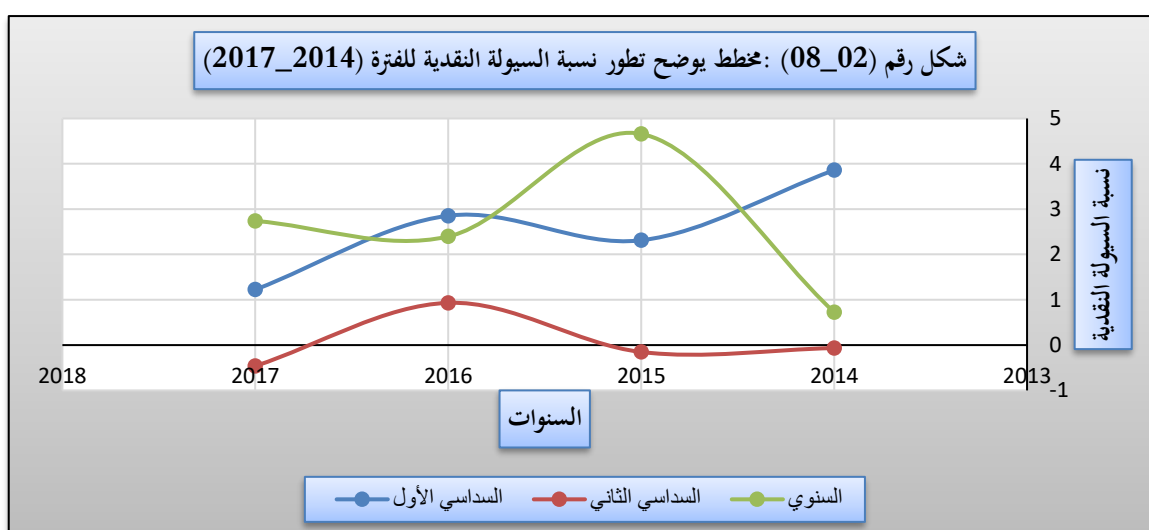
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

الخصوم المتداولة سالبا. من خلال السداسي الأول والثاني يمكننا التوقع أن نسبة السيولة النقدية لن تكون سالبة وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية لسنة 2015 كانت جيدة وقدرت بـ 4.6598.

3. من خلال سنة 2016 نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية غير مستقرة ففي السداسي الأول كانت متزايدة وقدرت بـ 2.8544 ولاكن المؤسسة شهدت تدهور وحقت ضعف حيث أنه في السداسي الثاني انخفضت ولاكن بقيمة موجبة حيث قدرت بـ 0.9323 وهذا عائد لعدت أسباب نذكر منها أن المخزون السلعي للمؤسسة ارتفع بسبب انخفاض الطلب عليه. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع انخفاض طفيف جدا في نسبة السيولة النقدية. وهذا ما كان فعلا حيث أن نسبة السيولة النقدية لسنة 2016 قدرت بـ 2.3963 وهذه القيمة تعد جيدة.

4. في سنة 2017 يتضح أن نسبة السيولة النقدية متذبذبة حيث أنه في السداسي الأول كانت منخفضة وقدرت بـ 1.2239 ولاكن المؤسسة لم تكن مستقرة وحقت ضعف حيث أنه في السداسي الثاني شهدت انخفاض بقيمة سالبة وقدرت بـ -0.4607 وهذا الضعف يعود إلى أن مجموع الخصوم المتداولة كان سالبا. ومن خلال السداسي الأول والثاني لا نتوقع أن تكون نسبة السيولة النقدية جيدة ولاكن هدفنا على الأقل أن تكون موجبة وهذا ما وقع بالفعل حيث نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية خلال سنة 2017 موجبة ولاكن منخفضة وقدرت بـ 2.7393.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة السيولة النقدية السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

ثالثا: نسب النشاط:

جدول رقم (02_04): نسب النشاط للفترة (2014_2017)

نسب النشاط	معدل دوران مجموع الأصول	معدل دوران الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول المتداولة
سنة 2014	السداسي 1	0.0038	0.0131
	السداسي 2	1.0142	2.8217
	السنوي	0.5344	1.0185
سنة 2015	السداسي 1	0.4320	0.7968
	السداسي 2	-6.3869	-14.6528
	السنوي	0.8610	1.5685
سنة 2016	السداسي 1	0.1760	0.3249
	السداسي 2	9.6393	-11.7976
	السنوي	0.6761	1.4385
سنة 2017	السداسي 1	0.3618	0.8112
	السداسي 2	-8.1079	-11.8865
	السنوي	0.9677	2.2548

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على المعلومات المقدمة من طرف مكتب محاسبة والمالية لمؤسسة DIDINDUS_SOPTE

أ- معدل دوران مجموع الأصول:

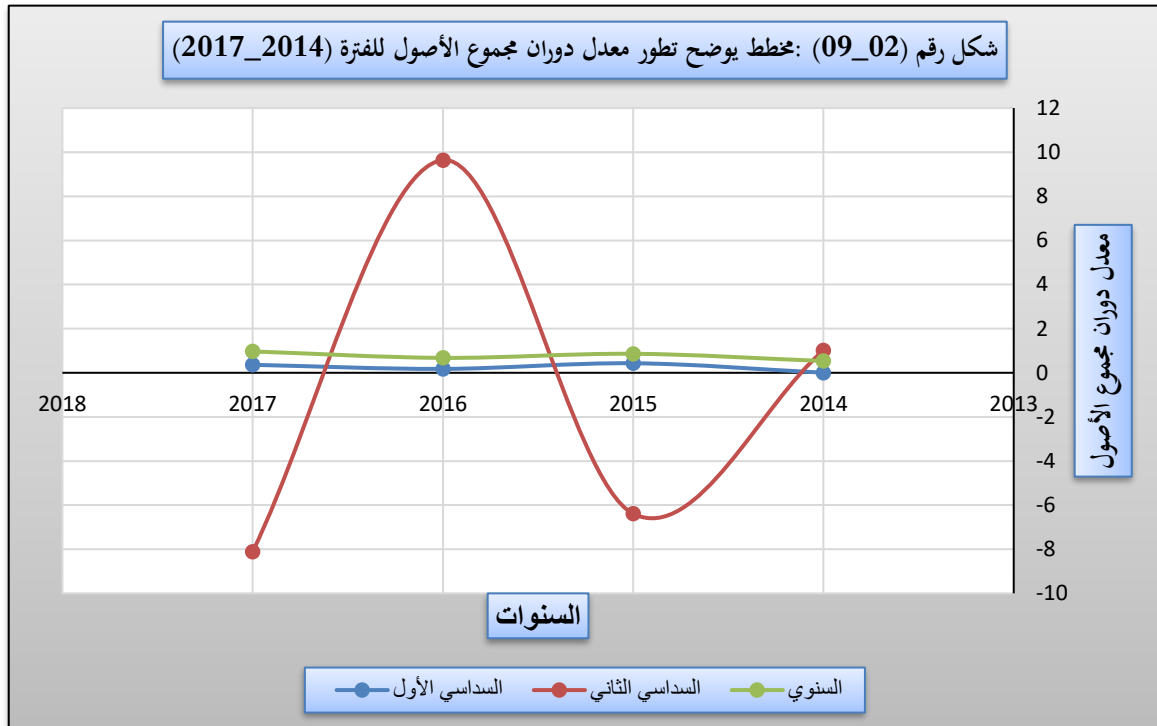
1. نلاحظ في سنة 2014 معدل دوران مجموع الأصول غير مستقر ففي السداسي الأول كان منخفض جدا ولاكن موجب قدر بـ 0.0038 وهذا عائد إلى عدت أسباب منها أن المؤسسة لم تستخدم كامل أصولها، أي أن هناك زيادة غير مستغلة في الاستثمار، ولكن المؤسسة استدركت الضعف في السداسي الثاني حيث حققت نسبة قدرت بـ 1.0142. ومن السداسي الأول والثاني لا نتوقع أن يكون معدل دوران مجموع الأصول جيد وهذا ما حدث فعلا ففي سنة 2014 كان معدل دوران مجموع الأصول 0.5344 وهذه النسبة تعد ضعيفة.
2. كان معدل دوران مجموع الأصول خلال سنة 2015 متذبذب حيث أن في السداسي الأول حقق معدل منخفض جدا ولاكن بنسبة موجبة وقدر بـ 0.4320 بعكس السداسي الثاني فالمؤسسة في ظل هذا الضعف انخفضت انخفاض كبير وبقيمة سالبة قدرت بـ -6.3869 وهذا يدل على وجود أصول غير مستغلة أو طاقة عاطلة يجب التخلص منها أو استغلالها ومن خلال السداسي الأول والثاني أن هدف المؤسسة ليس الربح بقدر ما هو تحقيق قيم موجبة وهذا ما حدث بالفعل حيث نلاحظ خلال سنة 2015 كان معدل دوران مجموع الأصول بقيمة موجبة ولاكن ضعيفة قدرت بـ 0.8610.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

3. في سنة 2016 كان معدل دوران مجموع الأصول مستقر نسبيا حيث في السداسي الأول قدر بـ 0.1760 وهذه القيمة تعد ضعيفة جدا أما في السداسي الثاني المؤسسة حققت ارتفاع ملحوظ جدا وقدر بـ 9.6393 وهذه الزيادة تدل على ارتفاع كفاءة استغلال أصول المؤسسة وعلى تناسب الاستثمار فيها مع حجم النشاط الذي يتحقق من ورائها. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن تكون المؤسسة في أريحية مالية وهذا ما وقع حيث في سنة 2016 كان معدل دوران مجموع الأصول بقيمة 0.6761 وهذه نسبة حسنة.

4. أما في سنة 2017 كان معدل دوران مجموع الأصول متذبذب جدا حيث أنه في السداسي الأول حقق معدل ضعيف جدا ولاكن بقيمة موجبة وقدرت بـ 0.3618، أما في السداسي الثاني المؤسسة لم تستطع استدراك الوضع وحققت انخفاض كبير جدا وبقيمة سالبة قدرت بـ -8.1079. وهذا يعني عدم تناسب حجم نشاط المؤسسة مع الأموال المستثمرة فيها، ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن تكون المؤسسة في حالة حرجة وهدفها تحقيق قيم موجبة أكثر ما هو الربح وهذا ما وقع حيث أنه خلال سنة 2017 حسنت من وضعها وكان معدل دوران مجموع الأصول بـ 0.9677.

والرسم البياني التالي يوضح معدل دوران مجموع الأصول السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها.

ب- معدل دوران الأصول الثابتة:

1. كان معدل دوران الأصول الثابتة في سنة 2014 في حالة جيدة ففي السداسي الأول كانت النسبة منخفضة جدا ولاكن أقل من 1 وقدرت بـ 0.0131 أما في السداسي الثاني فالمؤسسة حسنت من وضعها وحققت ارتفاع بقيمة أكبر من 1 وقدرت بـ 1.5835 وهذا يدل على ارتفاع كفاءة استغلال الأصول الثابتة في توليد المبيعات ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن تكون المؤسسة في أريحية مالية وتحقق ربح وهذا ما نلاحظه حيث أن معدل دوران الأصول الثابتة في سنة 2014 كان جيدة وحققت قيمة بـ 1.1245.

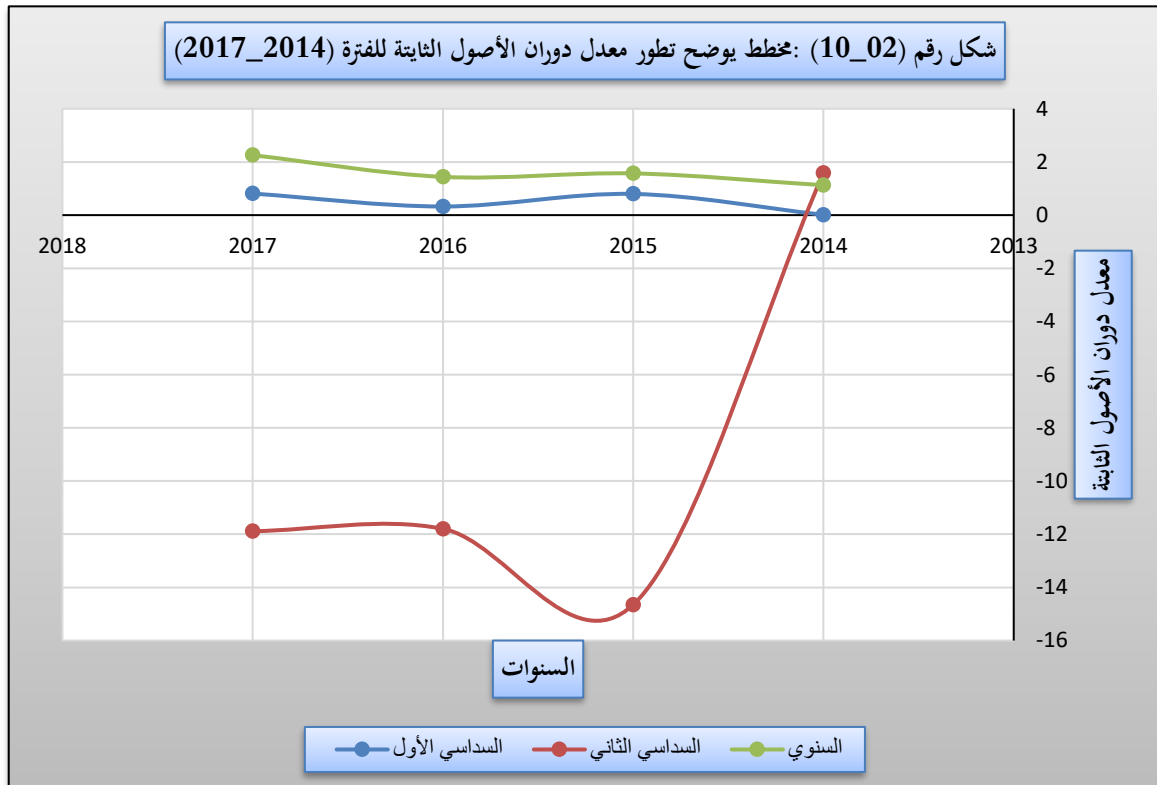
2. في سنة 2015 معدل دوران الأصول الثابتة غير مستقر حيث في السداسي الأول كان بقيمة ضعيفة ولاكن موجبة وقدرت بـ 0.7968، بخلاف السداسي الثاني فنلاحظ أن المؤسسة حققت انخفاض كبير جدا وبقيمة سالبة قدرت بـ 14.6528- وهذا يعني أنه يوجد طاقة عاطلة لا تستغل وبالتالي يجب التخلص منها أو استغلالها مع تحذير إدارة المؤسسة من ذلك إذا كانت تخطط لشراء أصول ثابتة جديدة. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن يكون هدف المؤسسة تحقيق قيم موجبة ثم الربح وهذا ما وقع فنلاحظ أن في سنة 2015 كان معدل دوران الأصول الثابتة بقيمة موجبة ولاكن جيدة وقدرت بـ 1.5685.

3. خلال سنة 2016 كان معدل دوران الأصول الثابتة غير مستقر حيث في السداسي الأول كان بقيمة ضعيفة ولاكن موجبة وقدرت بـ 0.3249، بخلاف السداسي الثاني فنلاحظ أن المؤسسة حققت انخفاض كبير جدا وبقيم سالبة قدرت بـ 11.7976- وهذا يعني أنه يوجد طاقة عاطلة لا تستغل وبالتالي يجب التخلص منها أو استغلالها مع تحذير إدارة المؤسسة من ذلك إذا كانت تخطط لشراء أصول ثابتة جديدة. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن يكون هدف المؤسسة تحقيق قيمة موجبة ثم الربح وهذا ما وقع فنلاحظ أن في سنة 2016 كان معدل دوران الأصول الثابتة بقيمة موجبة جيدة وقدرت بـ 1.4385.

4. نلاحظ أنه في 2017 كان معدل دوران الأصول الثابتة غير مستقر حيث في السداسي الأول كان بقيمة ضعيفة ولاكن موجبة وقدرت بـ 0.8112، بخلاف السداسي الثاني فنلاحظ أن المؤسسة حققت انخفاض كبير جدا وبقيمة سالبة قدرت بـ 11.8865-، وهذا يعني أنه يوجد طاقة عاطلة لا تستغل وبالتالي يجب التخلص منها أو استغلالها مع تحذير إدارة المؤسسة من ذلك إذا كانت تخطط لشراء أصول

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

ثابتة جديدة. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن يكون هدف المؤسسة تحقيق قيم موجبة ثم الربح وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في سنة 2017 مرتفع بقيمة أكبر من 2 وهذا يعني أن استثمار دينار واحد من الأصول الثابتة ينجم عنه 2.2548 دج مبيعات. والرسم البياني التالي يوضح معدل دوران مجموع الأصول الثابتة السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

ج- معدل دوران الأصول المتداول:

1. نلاحظ خلال سنة 2014 أن معدل دوران الأصول المتداولة غير مستقر حيث أنه في السداسي الأول المؤسسة حققت قيمة شبه معدومة ولاكن موجبة قدرت بـ 0.0054 وهي تعني أنه كل دينار واحد من الأصول ينجم عنه 0.0054 دج من المبيعات، أما في السداسي الثاني المؤسسة استدركت الوضع وحققت قيمة جيدة قدرت بـ 2.8217 أي أنه كل دينار واحد من الأصول المتداول ينجم عنه 2.8217 دج من مبيعات. من خلال السداسي الأول والثاني ننتظر من المؤسسة أن تحقق ربح وهذا ما حدث حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في سنة 2014 قدر بـ 1.0185 وهي تدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.

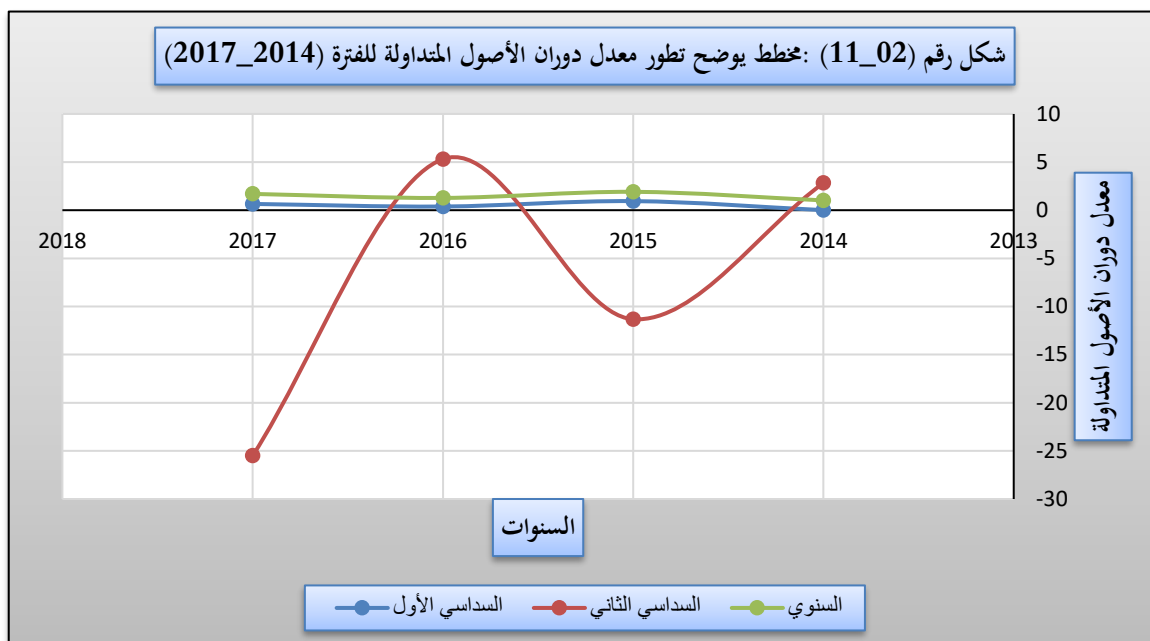
2. كان معدل دوران الأصول المتداولة في سنة 2015 غير مستقر حيث أنه في السداسي الأول المؤسسة حققت قيم ضعيفة جدا ولاكن موجبة قدرت بـ 0.9438 وهي تعني أنه كل دينار واحد من الأصول ينجم عنه 0.9438 دج من المبيعات، أما في السداسي الثاني المؤسسة لم تحافظ على استقرارها المالي وحققت قيمة ضعيفة جدا وسالبة قدرت بـ 11.3219- أي أنه هناك أصول متداولة أكثر من الحاجة المستثمرة ويعني أن المؤسسة في حالة تضخم من خلال السداسي الأول والثاني لا ننتظر من المؤسسة أن تحقق ربح إنما هدفها تحقيق قيم موجبة وهذا ما حدث حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في سنة 2015 قدر بـ 1.9089 وهذه القيمة تعتبر جيدة.

3. في سنة 2016 أن معدل دوران الأصول المتداولة غير مستقر حيث أنه في السداسي الأول المؤسسة حققت قيمة ضعيفة جدا أقل من 1 ولاكن موجبة وهي تعني أنه كل دينار واحد من الأصول ينجم عنه 0.3843 دج من المبيعات، أما في السداسي الثاني المؤسسة استدركت الوضع وحققت قيمة جيدة جدا قدرت بـ 5.3049 أي أنه كل دينار واحد من الأصول المتداول ينجم عنه 5.3049 دج من مبيعات. من خلال السداسي الأول والثاني ننتظر من المؤسسة أن تحقق ربح وهذا ما حدث حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في سنة 2016 قدر بـ 1.2758 وهي تدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.

4. كان معدل دوران الأصول المتداولة في سنة 2017 غير مستقر حيث أنه في السداسي الأول المؤسسة حققت قيمة ضعيفة جدا ولاكن موجبة قدرت بـ 0.6532 وهي تعني أنه كل دينار واحد من الأصول ينجم عنه 0.6532 دج من المبيعات، أما في السداسي الثاني المؤسسة لم تحافظ على استقرارها المالي وحققت قيمة ضعيفة جدا وسالبة قدرت بـ 25.5054- أي أنه هنا أصول متداول أكثر من الحاجة المستثمرة ويعني أن المؤسسة في حالة تضخم من خلال السداسي الأول والثاني لا ننتظر من المؤسسة أن تحقق ربح إنما هدفها تحقيق قيم موجبة وهذا ما حدث حيث نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة في سنة 2017 قدر بـ 1.6953 وهذه القيمة تعتبر جيدة.

والرسم البياني التالي يوضح معدل دوران مجموع الأصول المتداولة السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام نسبي الربحية والمديونية.

سنحاول في هذا المطلب استخدام نسبي الربحية والمديونية بهدف معرفة أداء المؤسسة السنوي خلال فترة

الدراسة.

أولاً: نسب الربحية:

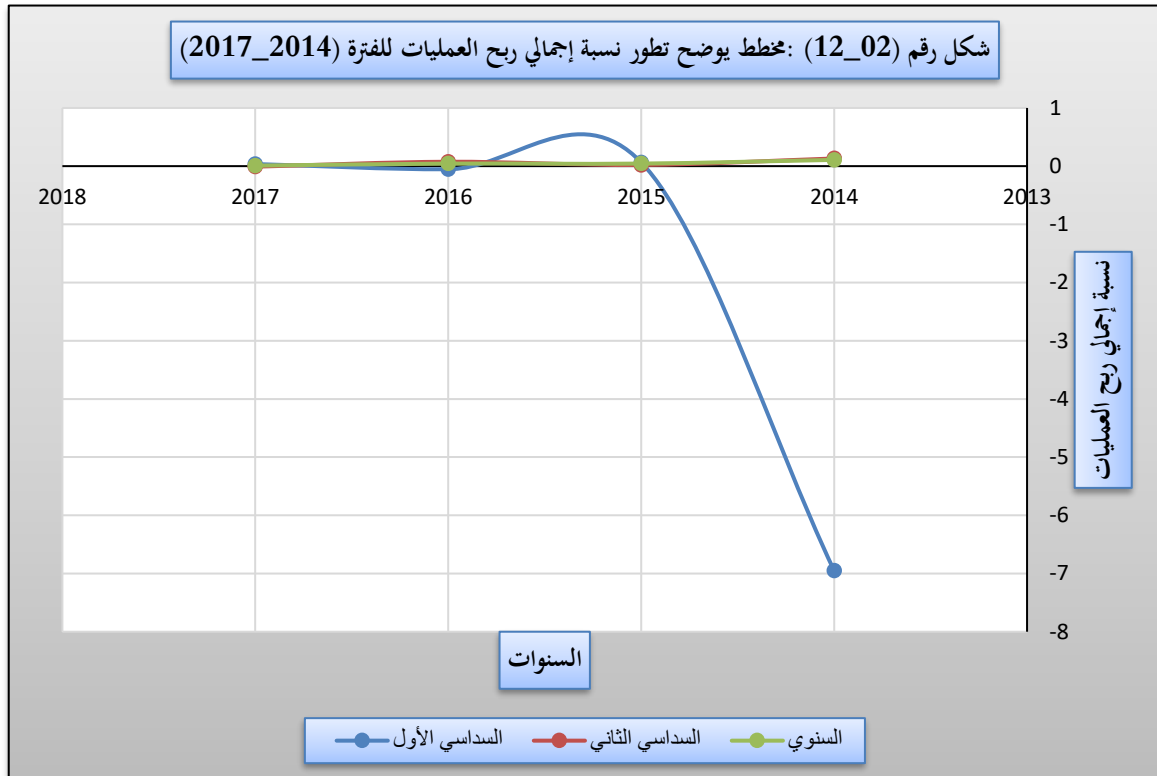
جدول رقم (05-02): نسب الربحية للفترة (2017/2014)

نسب الربحية	نسبة إجمالي ربح العمليات	نسبة صافي الربح التشغيلي	نسبة صافي الربح	معدل العائد على مجموع الأصول	معدل العائد على حقوق الملكية
سنة 2014	السداسي 1	-6.9509	-8.7546	-8.7546	-0.0337
	السداسي 2	0.1317	0.1289	0.1212	0.1230
	السنوي	0.1074	0.0985	0.0908	0.0485
سنة 2015	السداسي 1	0.0650	0.0611	0.0611	0.0264
	السداسي 2	0.0201	0.0137	-0.0065	0.0418
	السنوي	0.0440	0.0406	0.0295	0.0254
سنة 2016	السداسي 1	-0.0536	-0.0598	-0.0598	-0.0105
	السداسي 2	0.0751	0.0720	0.0573	0.5525
	السنوي	0.0433	0.0395	0.0284	0.0192
سنة 2017	السداسي 1	0.0360	0.0360	0.0360	0.0312
	السداسي 2	-0.0090	-0.0090	-0.0090	0.3604
	السنوي	0.0090	0.0090	0.0079	0.0077

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على المعلومات المقدمة من طرف مكتب محاسبة والمالية لمؤسسة DIDINDUS_SOPTE

أ- نسبة إجمالي ربح العمليات:

1. كانت نسبة إجمالي ربح العمليات سنة 2014 متذبذبة، حيث كانت خلال السداسي الأول سالبة بقيمة -6.9509- وذلك لأن قيمة مجمل ربح العمليات سالب، أما في السداسي الثاني هناك زيادة بقيمة موجبة قدرت بـ 0.1317 وهذا راجع إلى أن المؤسسة أدركت هذا النقص من قيمة مجمل الربح العمليات، من خلال السداسي الأول والثاني نلاحظ أن نسبة إجمالي ربح العمليات موجبة حيث قدرت بـ 0.1074 وهذه النسبة طفيفة نوعا ما ولكن هدفنا ليس بالضرورة أن تكون جيدة ولكن موجبة.
 2. نلاحظ أن نسبة إجمالي ربح العمليات لسنة 2015 متقاربة جدا وموجبة أيضا، حيث كانت خلال السداسي الأول بقيمة 0.0650، أما في السداسي الثاني نلاحظ انخفاض طفيف جدا ولاكنه موجب قدر بـ 0.0201، وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة مجمل ربح العمليات، ومن خلال السداسي الأول والثاني نستنتج أن نسبة إجمالي ربح العمليات لسنة 2015 في تحسن وقدر بقيمة 0.0440 وهذا يدل على كفاءة عمليات التشغيل للمؤسسة.
 3. أما في سنة 2016 كانت نسبة إجمالي ربح العمليات متقاربة، حيث كانت خلال السداسي الأول سالبة بقيمة -0.0536- وهذا بسبب انخفاض في قيمة مجمل ربح العمليات، أما في السداسي الثاني نلاحظ ارتفاع بنسبة قليلة وهذا يدل على أن المؤسسة استدركت قيمة الضعف في مجمل ربح عملياتها حيث قدرت بـ 0.0751، ومن خلال السداسي الأول والثاني فلا ننتظر أن تكون هذه النسبة جيدة ولكن هدفنا أن تكون موجبة حيث نلاحظ أن نسبة إجمالي ربح العمليات خلال سنة 2016 موجبة بقيمة 0.0433.
 4. خلال سنة 2017 كانت نسبة إجمالي ربح العمليات شبه ثابت، حيث كانت خلال السداسي الأول موجبة بقيمة 0.0360، وهذا التحسن يدل على كفاءة عمليات التشغيل للمؤسسة، أما في السداسي الثاني كانت سالبة وقدرت بـ -0.0090- وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة مجمل ربح العمليات، ومن خلال السداسي الأول والثاني نلاحظ أن نسبة إجمالي ربح العمليات لسنة 2017 شبه معدومة ولاكن موجبة وقدرت بـ 0.0090.
- والرسم البياني التالي يوضح نسبة إجمالي ربح العمليات السداسية والسنواتية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

ب- نسبة صافي الربح التشغيلي:

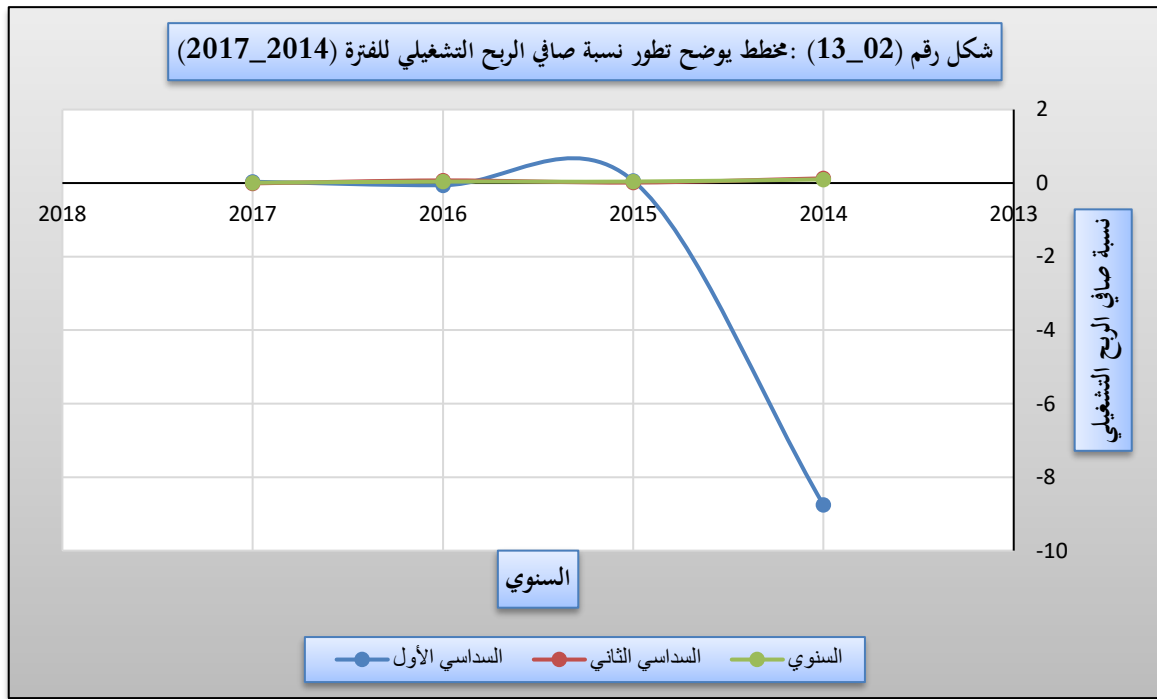
1. نلاحظ أن نسبة صافي الربح التشغيلي لسنة 2014 متذبذبة، حيث كانت خلال السداسي الأول سالبة بقيمة -8.7546، أما في السداسي الثاني هناك تحسن ملحوظ قدر بـ 0.1289 وهذا ارتفاع ناتج عن ارتفاع في صافي الربح بعد الضرائب ويدل ذلك على أن كفاءة المؤسسة في اتخاذها لقرارات الاستثمار والتمويل والتي تنعكس في ربحيتها والكفاءة التشغيلية لها، ومن خلال السداسي الأول والثاني نستنتج أن نسبة صافي الربح التشغيلي لسنة 2014 موجبة ولاكن قدرت بـ 0.0985.
2. كانت نسبة صافي الربح التشغيلي لسنة 2015 في تذبذب طفيف، حيث كانت خلال السداسي الأول موجبة بقيمة 0.0611، أما في السداسي الثاني انخفضت إلى 0.0137 وهذا راجع إلى انخفاض قيمة صافي الربح بعد الضرائب ومن خلال نسبة السداسيين نلاحظ أن نسبة صافي الربح التشغيلي لسنة 2015 في تحسن ملحوظ بقيمة موجبة قدرت بـ 0.0406.
3. في سنة 2016 كانت نسبة صافي الربح التشغيلي بقيم متقاربة، حيث كانت في السداسي الأول سالبة بقيمة -0.0598 وهذا يعود إلى كون صافي الربح بعد الضرائب سالب، أما في السداسي الثاني فقد استدركت المؤسسة هذا الضعف وحققت نسبة موجبة ولاكن بقيمة طفيفة قدرت بـ 0.0720،

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نلاحظ هناك تراجع في قيمة صافي الربح التشغيلي لسنة 2016 بقيمة موجبة قدرت بـ 0.0395 وهذا يدل على أن صافي الربح بعد الضرائب متذبذب.

4. أما خلال سنة 2017 كانت نسبة صافي الربح التشغيلي شبه ثابتة، حيث كانت خلال السداسي الأول موجبة بقيمة 0.0360، وفي السداسي الثاني كانت سالبة بقيمة -0.0090- ويفسر ذلك أن قيمة صافي الربح بعد الضرائب سالبة وارتفاع في قيمة صافي المبيعات، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نلاحظ أن نسبة صافي الربح التشغيلي لسنة 2017 بقيمة موجبة شبه معدومة قدرت بـ 0.0090 ولا كنها ضعيفة أما هدفنا الوحيد أن تكون موجبة وهذا ما حدث بالفعل.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة صافي الربح التشغيلي السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

ج- نسبة صافي الربح:

1. كانت نسبة صافي الربح خلال سنة 2014 متذبذبة حيث كانت خلال السداسي الأول بقيمة -8.7546- وذلك يعود إلى نصافي الربح بعد الضريبة سالب ومن جهة أخرى يفسر بارتفاع في صافي المبيعات أما السداسي الثاني فهناك تحسن ملحوظ بقيمة موجبة قدرت بـ 0.1212، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني فلا نتظر أن تكون نسبة صافي الربح جيدة لآكن هدفنا على الأقل أن تكون

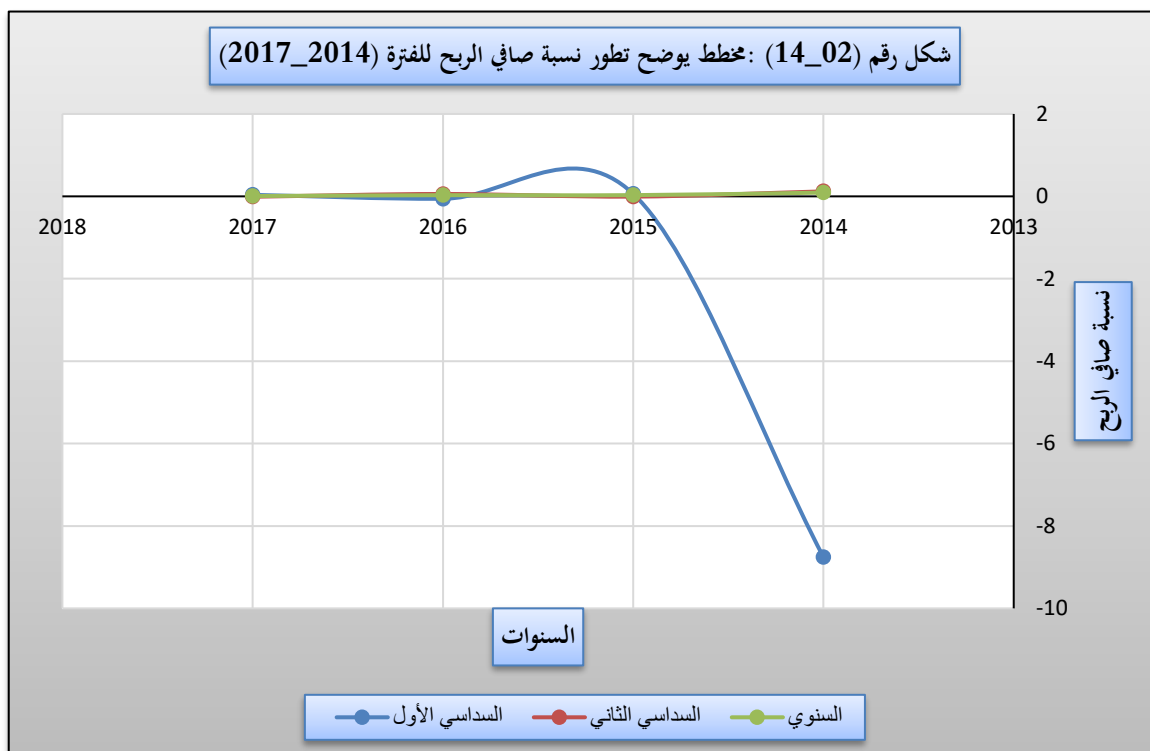
موجبة وهذا ما وقع بالفعل حيث نلاحظ أن صافي الربح لسنة 2014 موجبة ولاكن ضعيفة قدرت بـ 0.0908.

2. نلاحظ أن نسبة صافي الربح لسنة 2015 متقاربة نوعا ما، حيث كانت في السداسي الأول موجبة بـ 0.0611 أما في السداسي الثاني كانت سالبة بقيمة -0.0065 وذلك راجع إلى أن تكلفة المبيعات لا تشمل التكاليف الإضافية، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نرى أن نسبت صافي الربح لسنة 2015 موجبة ولاكن بقيمة ضعيفة و قدرت بـ 0.0295 وهذا بسبب الزيادة في صافي المبيعات.

3. خلال سنة 2016 كانت نسبة صافي الربح بقيم متقاربة، ففي السداسي الأول حققت نسبة سالبة بـ -0.0598 وهذا يعود إلى أن قيمة صافي الربح بعد الضريبة سالبة، أما في السداسي الثاني نلاحظ ارتفاع بنسبة قليلة قدرت بـ 0.0573 وهذا يدل على أن المؤسسة حققت زيادة في صافي الربح بعد الضريبة ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نلاحظ أن هناك انخفاض طفيف ولاكن بقيمة موجبة في نسبة صافي الربح لسنة 2016 و قدرت بـ 0.0284.

4. وفي سنة 2017 نلاحظ نسبة صافي الربح كادت أن تكون ثابت، حيث كانت خلال السداسي الأول موجبة بقيمة 0.0360، أما في السداسي الثاني حققت قيمة سالبة بـ -0.0090، ويفسر ذلك أن قيمة صافي الربح كانت سالبة وهناك ارتفاع في صافي المبيعات، ومن خلال السداسي الأول والثاني نلاحظ ارتفاع طفيف جدا بقيمة موجبة في نسبة صافي الربح لسنة 2017 حيث قدرت بـ 0.0079 وهذا بسبب زيادة في صافي الربح بعد الضريبة.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة صافي الربح السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

د- معدل العائد على مجموع الأصول:

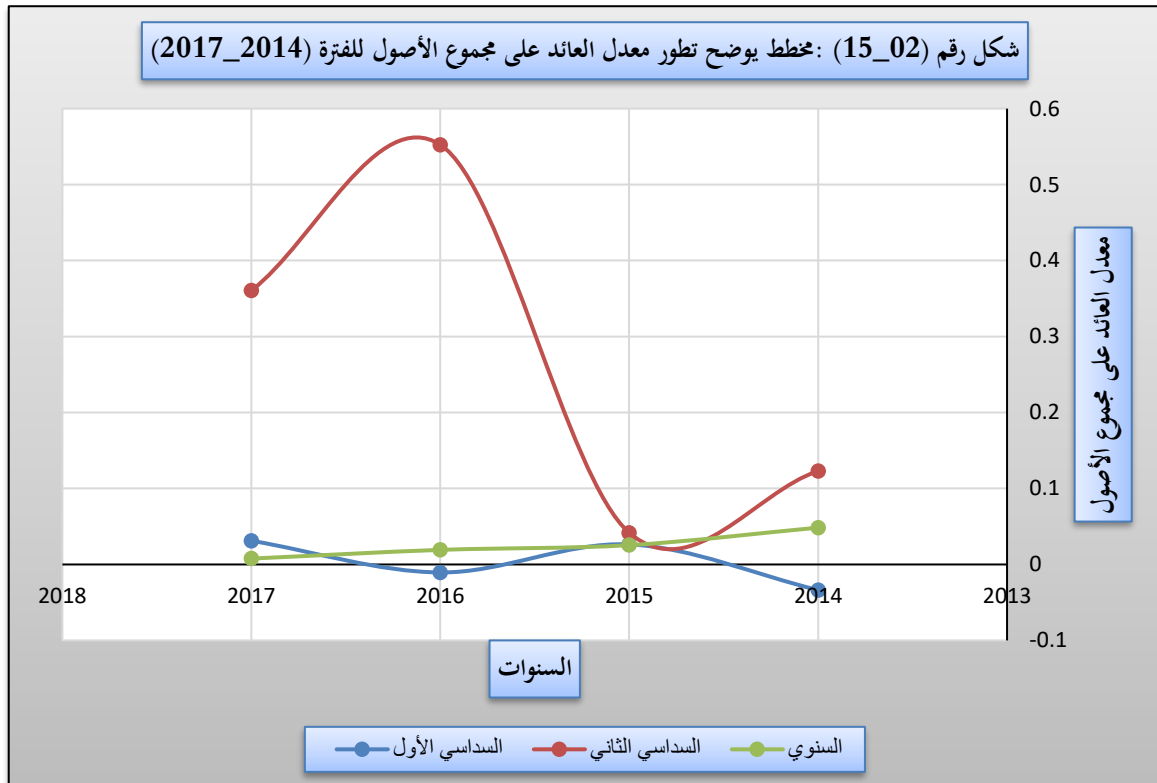
1. كانت معدل العائد على مجموع الأصول لسنة 2014 متقاربة قليلا، حيث كانت خلال السداسي الأول سالبة بقيمة -0.0337 وذلك يعود إلى انخفاض في قيمة النتيجة الصافية أما في السداسي الثاني نلاحظ تحسن ملحوظ بقيمة موجبة قدرت بـ 0.1230 وهذا يفسر على أن المؤسسة حققت ربح من الموارد المتاحة، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نستنتج أن معدل العائد على مجموع الأصول لسنة 2014 موجبة ولا لكنها منخفضة قدرت بـ 0.0908.
2. نلاحظ أن معدل العائد على مجموع الأصول لسنة 2015 متقاربة جدا، حيث كانت خلال السداسي الأول موجبة بقيمة 0.0264 وفي السداسي الثاني موجبة أيضا وهناك ارتفاع طفيف راجع إلى أن كفاءة المؤسسة حققت أرباح بواسطة استخدام الأصول المتاحة ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نلاحظ أن معدل العائد على مجموع الأصول لسنة 2015 موجبة ولا لكنه ضعيف نوعا ما وقدر بـ 0.0254.
3. أما في سنة 2016 كان معدل العائد على مجموع الأصول متذبذب حيث في السداسي الأول حققت قيمة سالبة بـ -0.0105 وهذا راجع إلى أن النتيجة الصافية سالبة، أما في السداسي الثاني هناك تحسن

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

ملحوظ وهذا يدل على أن المؤسسة استدركت هذا الضعف وحققت معدل موجب قدر به 0.5525 ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نلاحظ أن معدل العائد على مجموع الأصول موجب وقدر به 0.0192.

4. خلال سنة 2017 نلاحظ أن معدل العائد على مجموع الأصول متباعد قليلا، حيث كان خلال السداسي الأول موجب بقيمة 0.0312 وهذا يعني أن استثمار دينار واحد من الأصول حقق نسبة 3.12%، أما في السداسي الثاني نلاحظ هناك ارتفاع قدر به 0.3604 وهذا يدل على أن المؤسسة تستثمر في أصولها بطريقة جيدة، ومن خلال السداسي الأول والثاني لا ننتظر من المؤسسة تحقيق قيمة عالية إنما هدفها الوحيد أن يكون هذا المعدل موجب. ومن خلال سنة 2017 نلاحظ أن معدل العائد على مجموع الأصول موجب بقيمة 0.0077 ولا كنه ضعيف ويعد شبه معدوم.

والرسم البياني التالي يوضح معدل العائد على مجموع الأصول السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:

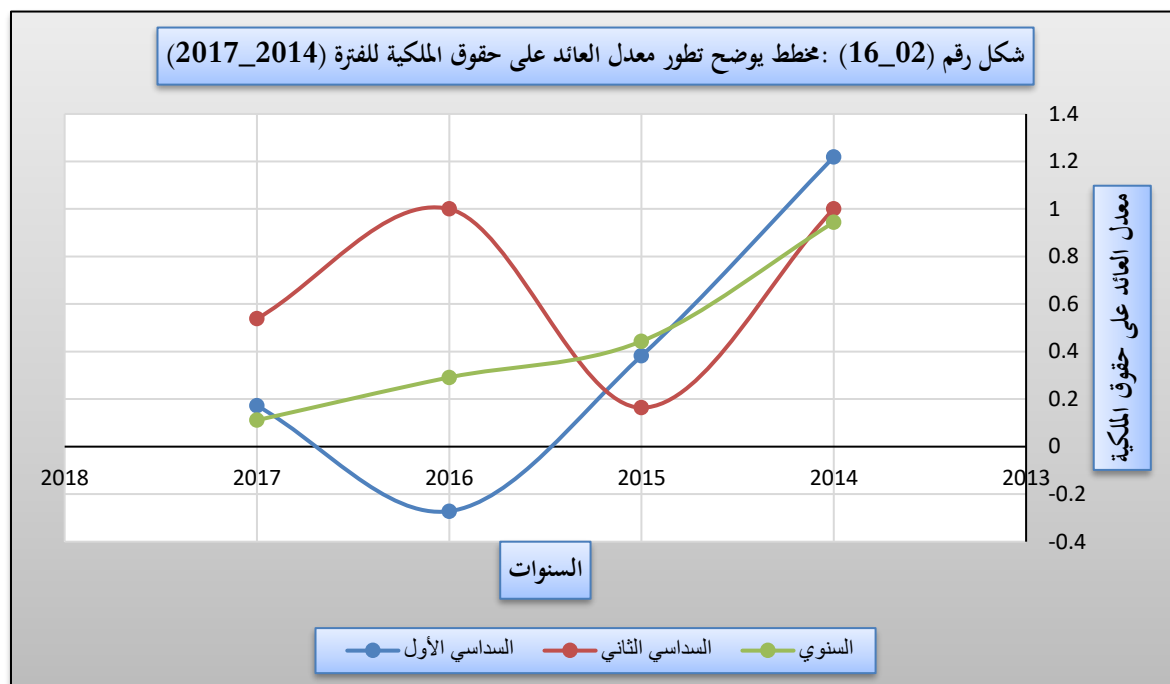


المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

هـ - معدل العائد على حقوق الملكية:

1. نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2014 كان متقارب بقيمة موجبة، حيث قدر في السداسي الأول بقيمة 1.2189، أما في السداسي الثاني نجد هناك انخفاض قدر بـ 1 وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مناسبة، ومن خلال السداسي الأول والثاني نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2014 انخفض انخفاض طفيف جدا وكان بقيمة موجبة، وقدر بـ 0.9441.
 2. كان معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2015 متقارب، حيث قدر في السداسي الأول بقيمة موجبة بـ 0.3823، أما في السداسي الثاني انخفض إلى 0.1639 وهذا يعود إلى انخفاض في قيمة صافي الربح بعد الضرائب وحقوق المالكين، ومن خلال نسبة السداسي الأول والثاني نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2015 في تحسن ملحوظ وقدر بـ 0.4435 وهذه الزيادة راجعة إلى أن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم.
 3. خلال سنة 2016 نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية متباعد، حيث كان في السداسي الأول سالب بقيمة -0.2717، ويفسر ذلك بأن قيمة صافي الربح بعد الضرائب سالب، أما في السداسي الثاني كان موجب وهناك تحسن ملحوظ قدر بـ 1، ومن خلال السداسي الأول والثاني نستنتج أن معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2016 انخفض بقيمة موجبة قدرت بـ 0.2914 وهذا الانخفاض ناتج عن الانخفاض في صافي الربح بعد الضرائب على التوالي.
 4. أما في سنة 2017 كان معدل العائد على حقوق الملكية متقارب، حيث قدر في السداسي الأول بقيمة موجبة بـ 0.1723، أما في السداسي الثاني نلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف قدر بـ 0.5380 ويدل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال، ومن خلال السداسي الأول والثاني لم تتحصل المؤسسة على نسبة جيدة، لكن هدفنا هو الحصول على نسبة موجبة وقدرت بـ 0.1112.
- والرسم البياني التالي يوضح معدل العائد على مجموع الأصول السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

ثانيا: نسب المديونية:

جدول رقم (02_06): نسب المديونية للفترة (2014_2017)

نسبة المديونية	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	نسب المديونية طويلة ومتوسط الأجل إلى أموال الملكية	نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية	نسبة الديون إلى مجموع الأصول
سنة 2014	السداسي 1	-37.1481	-31.2840	-5.8641
	السداسي 2	7.1300	2.4178	4.7122
	السنوي	18.4329	11.0209	7.4120
سنة 2015	السداسي 1	13.4831	12.1748	1.3082
	السداسي 2	2.9156	00.00	2.9156
	السنوي	16.4447	15.5869	0.8578
سنة 2016	السداسي 1	24.7856	22.7283	2.0572
	السداسي 2	0.8098	00.00	0.8098
	السنوي	14.1675	12.6627	1.5048
سنة 2017	السداسي 1	12.2273	10.4799	1.7474
	السداسي 2	2.1650	-0.6120	5.7770
	السنوي	13.4079	12.3342	1.0737

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على المعلومات المقدمة من طرف مكتب محاسبة والمالية لمؤسسة DIDINDUS_SOPTE

أ- نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

1. نلاحظ أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية في سنة 2014 كانت غير مستقرة ففي السداسي الأول حققت قيمة ضعيفة جدا وسالبة قدرت بـ 37.1481- ولاكن هذا الضعف في صالح المؤسسة حيث أنه كلما انخفضت حققت حماية أفضل للدائنين ولكن المؤسسة لم تحافظ على ثبات استقرارها حيث أنها في السداسي الثاني حققت ارتفاع كبير بقيمة موجبة قدر بـ 7.1300 ومن السداسي الأول والثاني نفترض أن المؤسسة ستحقق قيم موجبة وهذا ما وقع فعلا حيث نلاحظ أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية في سنة 2014 كانت مرتفعة جدا وهذا مؤشر سلبي وقدر بـ 18.4329.

2. كانت نسبة الديون إلى حقوق الملكية في سنة 2015 متدهورة حيث نلاحظ في السداسي الأول حققت قيمة مرتفعة جدا قدرت بـ 13.4831 وهذا الارتفاع يدل على أن المخاطر التي يتعرض لها الدائنون سوف تزداد بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل أما في السداسي الثاني فالمؤسسة حسنت من وضعها وحققت انخفاض كبير قدر بـ 2.9156. ومن السداسي الأول والثاني نتوقع زيادة في حجم الديون وبالتالي ستجد المؤسسة صعوبة في الحصول على أموال إضافية عن طريق القروض وهذا ما حدث فعلا حيث نلاحظ أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية في سنة 2015 إرتفعت لتصل إلى 16.4447 وهذا يضعها تحت خطر الإفلاس.

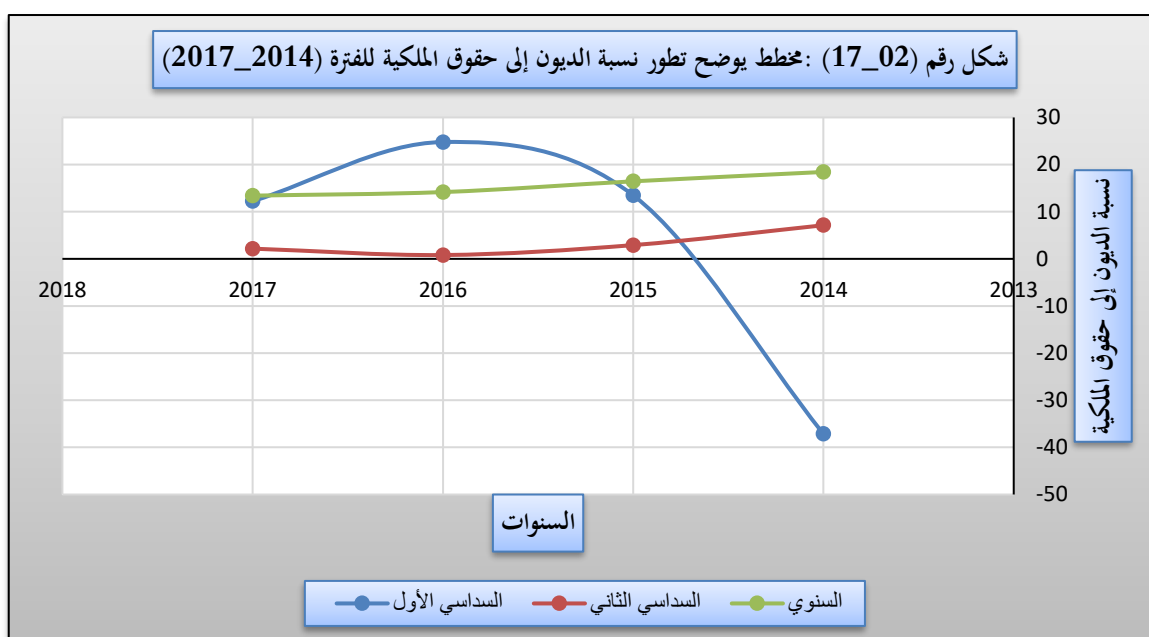
3. في سنة 2016 كانت نسبة الديون إلى حقوق الملكية متدهورة حيث نلاحظ في السداسي الأول حققت ارتفاع مبالغ فيه قدرت بـ 24.7856 وهذا الارتفاع يدل على أن المخاطر التي يتعرض لها الدائنون سوف تزداد بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل أما في السداسي الثاني فالمؤسسة حسنت من وضعها وحققت انخفاض كبير جدا قدر بـ 0.8098 وهو يعبر عن حماية أفضل للدائنين. ومن السداسي الأول والثاني نتوقع زيادة في حجم الديون وبالتالي ستجد المؤسسة صعوبة في الحصول على أموال إضافية عن طريق القروض وهذا ما حدث فعلا حيث نلاحظ أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية في سنة 2016 إرتفعت لتصل إلى 14.1675 وهذا يضعها تحت خطر الإفلاس.

4. خلال سنة 2017 نسبة الديون إلى حقوق الملكية كانت غير مستقرة حيث نلاحظ في السداسي الأول أنها حققت ارتفاع قدر بـ 12.2273 وهذا الارتفاع يدل على زيادة احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها وزادت مخاطر المقرضين والمستثمرين، أما في السداسي الثاني فالمؤسسة حسنت من وضعها وحققت انخفاض قدر بـ 2.1650 وهو يعبر عن وجود قدرة على الاقتراض لدى المؤسسة.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

ومن السداسي الأول والثاني نتوقع زيادة في حجم الديون ولكن بوتيرة متناقصة وهذا ما حدث فعلا حيث نلاحظ أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية في سنة 2017 إرتفعت ارتفاع طفيف قدر بـ 13.4079.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة الديون إلى حقوق الملكية السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

ب - نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل إلى أموال الملكية:

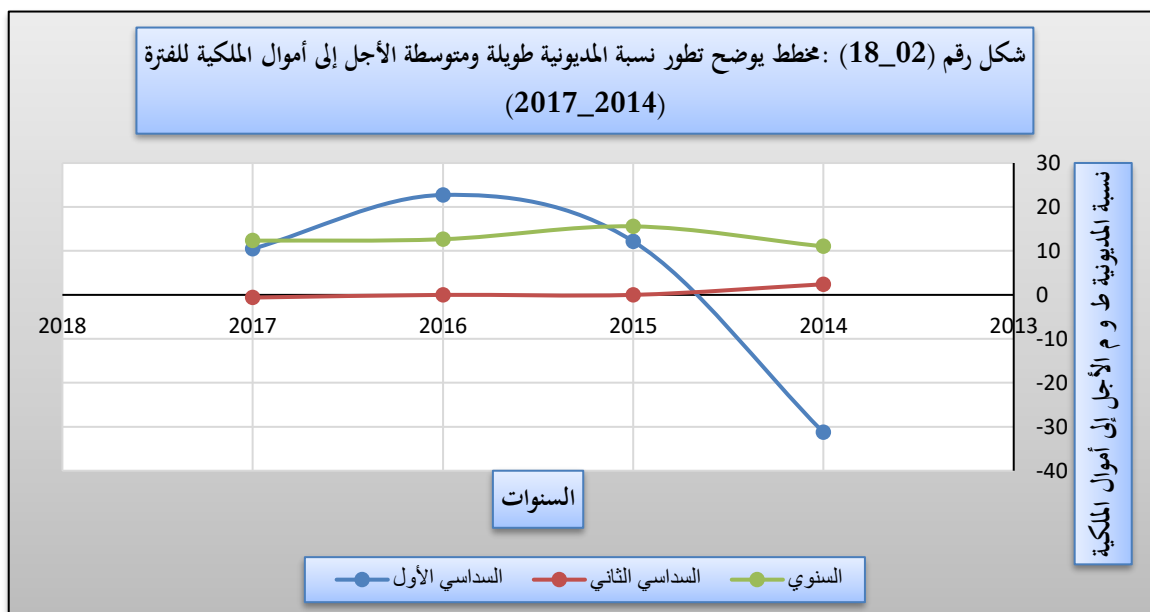
1. نلاحظ خلال سنة 2014 أن نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل إلى أموال الملكية متذبذبة حيث أنه في السداسي الأول حققت قيمة سالبة ومنخفضة جدا قدرت بـ 31.2840- وهذا عائد لعدة أسباب منها أن الديون طويلة الأجل ومتوسطة تفوق أموال الملكية وأن الأموال الخاصة سالبة ولاكن المؤسسة حسنت من وضعها حيث أنه في السداسي الثاني حققت ارتفاع بقية موجبة ولاكن تفوق المقدار المحدد لها 1 وقدر بـ 2.4178 وهذا المؤشر خطير جدا يعني أن المؤسسة تعاني من خطر مالي مرتفع جدا. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن المؤسسة ستقع مستقبلا في خطر فقدان استقلاليتها المالية، وهذا ما حدث حيث نلاحظ أن نسبة المديونية الطويلة الأجل والمتوسطة خلال سنة 2014 في ارتفاع كبير وقدر بـ 11.0209.

2. كانت نسبة المديونية طويلة والمتوسطة الأجل إلى أموال الملكية خلال سنة 2015 متدهورة جدا حيث نلاحظ أن في السداسي الأول حققت نسبة مرتفعة وتعد مبالغ فيها وقدرت بـ 10.4799 وهذا يعني أن الديون تفوق الأموال الخاصة، أما في السداسي الثاني فالمؤسسة استدركت الوضع حيث حققت قيمة معدومة (0) وهذا عائد إلى أن الديون الطويلة والمتوسطة معدومة، ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع ارتفاع في حجم الديون وهذا ما وقع حيث نلاحظ أنه خلال سنة 2015 قدرت نسبة المديونية الطويلة والمتوسطة الأجل إلى أموال الملكية بـ 15.5859 وهذه النسبة تزيد من احتمالية خطر الإفلاس.

3. خلال سنة 2016 كانت نسبة المديونية طويلة والمتوسطة الأجل إلى أموال الملكية متدهورة جدا حيث نلاحظ أن في السداسي الأول حققت نسبة مرتفعة وتعد مبالغ فيها وقدرت بـ 22.7283 وهذا يعني أن الديون تفوق الأموال الخاصة، أما في السداسي الثاني فالمؤسسة استدركت الوضع حيث حقق قيمة معدومة (0) وهذا عائد إلى أن الديون الطويلة والمتوسطة معدومة، ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع ارتفاع في حجم الديون مما يزيد من احتمال خطر الإفلاس وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن نسبة المديونية الطويلة والمتوسطة الأجل إلى أموال الملكية في هذه السنة كانت بقيمة 12.5527.

4. في سنة 2017 كانت نسبة المديونية طويلة والمتوسطة الأجل إلى أموال الملكية متدهورة جدا حيث نلاحظ أن في السداسي الأول حققت نسبة مرتفعة جدا قدرت بـ 10.4799 وهذا يعني أن الديون تفوق الأموال الخاصة، أما في السداسي الثاني زادت المؤسسة من الخطر وحققت قيمة سالبة قدرت بـ 0.6120- وهذا راجع لعدت أسباب منها أن الديون الطويلة الأجل ومتوسطة تفوق أموال الملكية أي أن المؤسسة غير قادرة على المساهمة ذاتيا في رأس مالها. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن المؤسسة ستقع مستقبلا في خطر فقدان استقلاليتها المالية من طرف المقرضين لها خاصة عند وضع إستراتيجياتها وتوجيه سياستها. وهذا ما وقع فعلا حيث نلاحظ أن خلال سنة 2017 المؤسسة كانت في دائرة خطر الإفلاس وقدرت نسبة المديونية الطويلة والمتوسطة الأجل إلى أموال الملكية بـ 12.3342.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة المديونية طويلة ومتوسطة الأجل إلى أموال الملكية السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

ج- نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية:

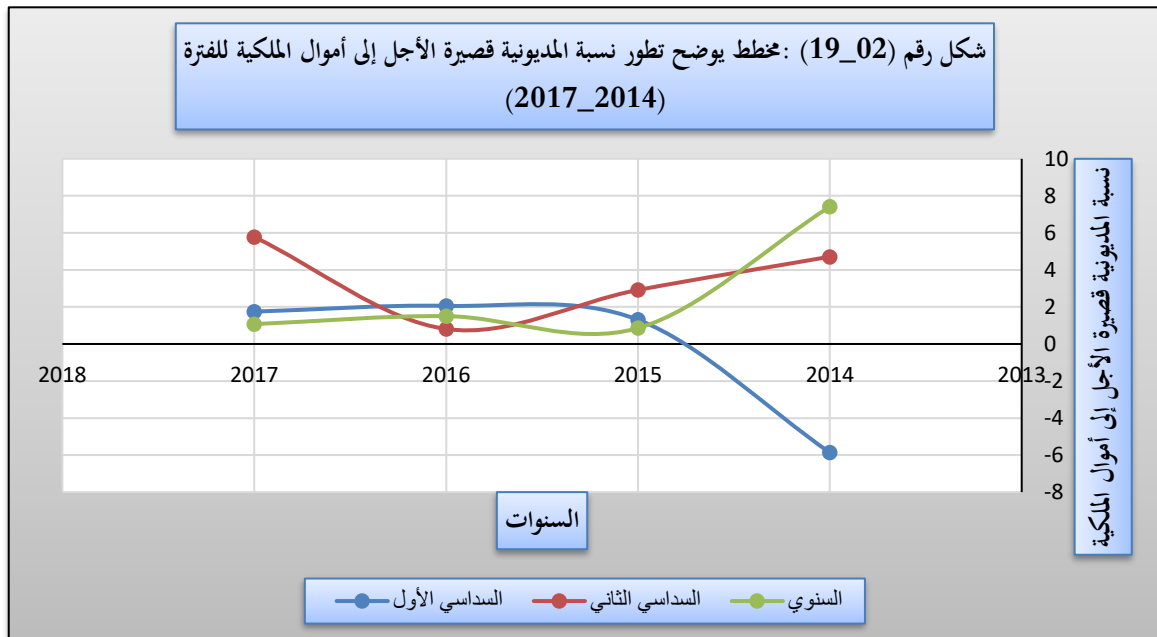
1. نلاحظ في سنة 2014 أن نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية متذبذبة حيث حققت في السداسي الأول ضعف كبير جدا بقيمة سالبة حيث قدرت بـ 5.8641- وهذا راجع لعدة أسباب أن رأس المال المستثمر سالبا، ونظرا لهاذا فإن المؤسسة حسنت من وضعها ففي السداسي الثاني حققت قيمة موجبة ولاكن كبيرة قدرت بـ 4.7122 وهذا يعني أن الديون القصيرة الأجل أكبر من رأس المال المستثمر ولاكن موجبا. ومن خلال السداسي الأول والثاني لا نتوقع أن تحقق المؤسسة ربحا ولاكن هدفها زيادة في رأس المال المستثمر بقيمة موجبة وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن في سنة 2014 نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى أموال الملكية قدرت بـ 7.4122.
2. من خلال سنة 2015 نلاحظ أن نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية مستقرة تماما حيث حقق في السداسي الأول قيمة موجبة قدرت بـ 1.3082 وهذا يدل أن الديون القصيرة الأجل أكبر من رأس المال بمقدار ضعيف جدا، أما في السداسي الثاني وفي ظل هذا الوضع المستقر نسبيا رفعت المؤسسة من حجم ديونها القصيرة الأجل ولاكن بقيمة صغيرة حيث قدرت بـ 2.9156. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن المؤسسة ستحقق هدفها في زيادة رأس المال المستثمر بقيمة موجبة وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن نسبة المديونية القصيرة الأجل إلى أموال الملكية في سنة 2015 قدرت بـ 0.8578 وهذا يعني أن الديون القصيرة الأجل أقل من أموال الملكية.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وحدة الوادي

3. كانت نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية في سنة 2016 مستقرة نسبياً حيث حققت في السداسي الأول قيمة موجبة قدرت بـ 2.0572 وهذا يدل أن الديون قصيرة الأجل أكبر من رأس المال بمقدار ضعيف، أما في السداسي الثاني فالمؤسسة استدركت الوضع وحققت قيمة ضعيفة قدرت بـ 0.8098 ومن خلال السداسي الأول والثاني تتوقع زيادة في نسبة المديونية قصيرة والطويلة الأجل إلى أموال الملكية بقيم موجبة ضعيفة. وهذا ما وقع فعلاً حيث أننا نلاحظ سنة 2016 كان زيادة طفيفة في نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية وقدرت بـ 1.5048.

4. أما في سنة 2017 نلاحظ أن نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية شبه مستقرة حيث حققت في السداسي الأول قيمة موجبة قدرت بـ 1.7474 وهذا يدل أن الديون قصيرة الأجل أكبر من رأس المال بمقدار ضعيف جداً، أما في السداسي الثاني وفي ظل هذا الوضع الشبه المستقر رفعت المؤسسة من حجم ديونها قصيرة الأجل حيث قدرت بـ 5.7770. ومن خلال السداسي الأول والثاني لا نتوقع أن تحقق المؤسسة ربحاً ولاكن هدفها زيادة في رأس المال المستثمر بقيمة موجبة وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن في سنة 2017 نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية قدرت بـ 1.0737.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة المديونية قصيرة الأجل إلى أموال الملكية السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

د- نسبة الديون إلى مجموع الأصول:

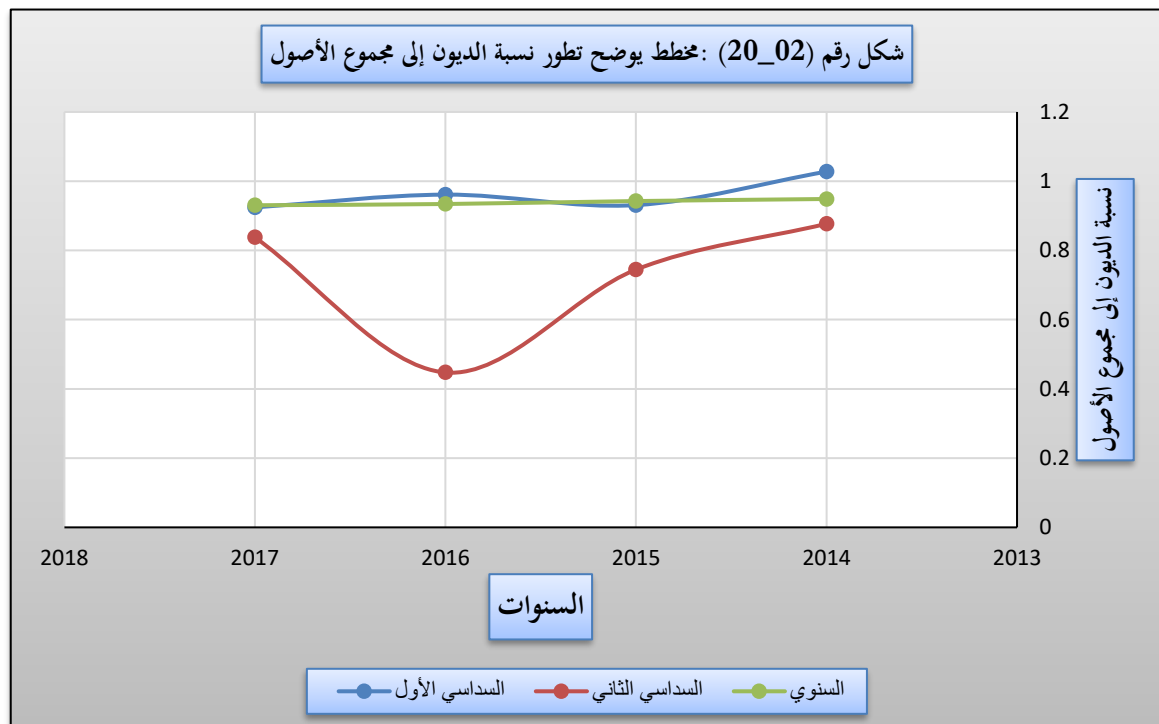
1. نلاحظ خلال سنة 2014 أن نسبة الديون إلى مجموع الأصول شبه مستقر ففي السداسي الأول حققت المؤسسة زيادة ضعيفة جدا قدرت بـ 1.0276 وهذا يعني أن الديون تفوق مجموع الأصول ولاكن بقيمة صغيرة جدا أي أن هناك زيادة في تكاليف المديونية والخطر الوارد حدوثه مستقبلا، أما في السداسي الثاني فإن المؤسسة خفضت من ديونها حيث أنها حققت قيمة مقدرة بـ 0.8769 أي أن مجموع الأصول أكبر من الديون. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن المؤسسة في حالة جيدة جدا وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن نسبة الديون إلى مجموع الأصول في سنة 2014 قدر بـ 0.9485.

2. من خلال سنة 2015 نلاحظ أن نسبة الديون إلى مجموع الأصول مستقرة ففي السداسي الأول حققت المؤسسة قيمة قدرت بـ 0.9309 وهذا يعني عدم تركيز المؤسسة على الاقتراض لوحده، أما في السداسي الثاني فإن المؤسسة خفضت من ديونها حيث أنها حققت قيمة مقدرة بـ 0.7446 أي أن مجموع الأصول أكبر من الديون. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن المؤسسة في حالة جيدة جدا وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن خلال سنة 2015 قدرت نسبة الديون إلى مجموع الأصول بـ 0.9426.

3. في سنة 2016 نلاحظ أن نسبة الديون إلى مجموع الأصول مستقرة تماما ففي السداسي الأول حققت المؤسسة قيمة قدرت بـ 0.9612 وهذا يعني عدم تركيز المؤسسة على الاقتراض لوحده، أما في السداسي الثاني فإن المؤسسة خفضت من ديونها حيث أنها حققت قيمة مقدر بـ 0.4474 أي أن مجموع الأصول أكبر من الديون. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن المؤسسة في حالة جيدة جدا وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن خلال سنة 2016 قدرت نسبة الديون إلى مجموع الأصول بـ 0.9340.

4. أما في سنة 2017 نلاحظ أن نسبة الديون إلى مجموع الأصول مستقرة تماما ففي السداسي الأول حققت المؤسسة قيمة قدرت بـ 0.9243 وهذا يعني عدم تركيز المؤسسة على الاقتراض لوحده، أما في السداسي الثاني فإن المؤسسة خفضت من ديونها حيث أنها حققت قيمة مقدر بـ 0.8377 أي أن مجموع الأصول أكبر من الديون. ومن خلال السداسي الأول والثاني نتوقع أن المؤسسة في حالة جيدة جدا وهذا ما وقع حيث نلاحظ أن خلال سنة 2017 قدرت نسبة الديون إلى مجموع الأصول بـ 0.9305.

والرسم البياني التالي يوضح نسبة الديون إلى مجموع الأصول السداسية والسنوية خلال الفترة من 2014 إلى 2017:



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل القيام بالدراسة التطبيقية على مستوى مؤسسة مجمع الصناعات المحلية ديفاندوس الشركة المتعددة الخدمات للأشغال والبيئة وتعتبر نشطة في خدمات البيع وغيرها، حيث عرضنا في المبحث الأول تعريفها والأنشطة التي تمارسها وهيكلها التنظيمي، أما في المبحث الثاني فقمنا بتقييم أدائها المالي باستخدام نسبة المردودية، السيولة، النشاط، الربحية والمديونية للقوائم المالية السداسية لأربعة سنوات متتالية (من 2014 إلى 2017). وذلك لغرض التنبؤ بالأداء المالي السنوي.

استنادا على النتائج المتحصل عليها خلال فترة الدراسة يمكننا القول أن المؤسسة حققت نتائج جيدة في نهاية كل سنة وهذا يدل على أن المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية لها دور مهم لترشيد القرار لأنه يتم توفيرها في الوقت المناسب وبالتالي فهي أكثر ملاءمة من الانتظار إلى نهاية السنة.

الخاتمة العامة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التقارير المالية المرحلية للتنبؤ بمستوى الأداء المالي حيث أن التقارير المالية المرحلية توفر معلومات محدثة عن نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية وهذه المعلومات تمكن المستثمرون الحاليون والمرتقبون والمقرضون من تقييم أداء المنشأة ومن ثم التنبؤ بأدائها المالي الذي يتيح لهم الفرصة للتعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والاستعداد لها مسبقاً من جهة، ومن جهة أخرى يخولهم لمعرفة ما سيكون عليه المركز المالي وربحية المنشأة في المستقبل لأغراض اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة.

ولدراسة موضوعنا بشكل كافٍ ومتكامل كان لا بد من الاعتماد على الدراسة النظرية بغرض الوقوف على ما تم إنجازه في هذا المجال من قبل الباحثين السابقين، والدراسة التطبيقية حيث اخترنا كدراسة ميدانية إحدى المؤسسات الجزائرية العاملة بالتقارير المالية المرحلية السداسية واستخدمنا النسب المالية للتنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة وربط الجانب النظري بالتطبيقي، وهذا قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة وعلى أساسهم اختبارنا الفرضيات من أجل الوصول إلى النتائج والتوصيات.

أولاً: اختبار الفرضيات:

على ضوء ما ورد في سياق البحث اخترنا صحة الفرضيات من عدمها على النحو التالي:

- تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تضمنت "أن التقارير المالية تكون مرحلية إذا أعدت في فترة أقل من سنة" وتم تأكيدها من خلال الفصل الأول حيث تبين لنا أن التقارير المالية المرحلية هي تلك التقارير أو القوائم التي يتم إعدادها على مدار السنة المالية وقد تكون نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية.
- من خلال دراستنا للموضوع ثبت خطأ الفرضية الثانية القائلة أن "التقارير المالية المرحلية بديلة للقوائم المالية السنوية" حيث توصلنا من خلال الدراسة النظرية أنها مكملتها باعتبار أن هدفها إمداد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات في التوقيت الملائم لاتخاذ قرارات مالية إضافة لتوفيرها معلومات موسمية لا تظهر في التقارير المالية السنوية.

- إن الفرضية الثالثة والمتضمنة على أن "تتمثل أهم النسب المالية في المردودية، السيولة، النشاط، الربحية والمديونية للتنبؤ بالأداء المالي" صحيحة، وذلك بالاستناد على الدراسة التطبيقية حيث أنه للتنبؤ بالنتائج السنوية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE قمنا بتقييم أدائها المالي من خلال حساب النسب المالية والمتمثلة في: المردودية، السيولة، النشاط، الربحية والمديونية كونها تتميز بالقدرة التنبؤية بحيث يمكن استخدام قيم النسب كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلاً بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.

- يمكن القول أن الفرضية الرابعة والمتضمنة على أن "تساهم المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية المرحلية بالتنبؤ بالأداء المالي عندما تتميز بخصائص الجودة" صحيحة، وتؤكد ذلك من خلال الفصل الأول والثاني، ففي الجانب الأول توصلنا إلى أن التنبؤ بالأداء المالي يركز على جودة المعلومات التي يتم توفيرها لمتخذي القرارات بالإضافة على تحسين الطريقة التي تتم بها عملية التنبؤ ومحاولة بناء نماذج تنبؤية جديدة، أما في الجانب الثاني أي التطبيقي وبعد دراسة القوائم المالية السداسية لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE وبناء نماذج للتنبؤ بالنتائج النهائية السنوية باستخدام النسب المالية تبين أن معلومات المؤسسة تميزت بالجودة المطلوبة فمن خلال نتائج السداسي الأول والثاني استطاعت المؤسسة أن تحقق نتائج جيدة في نهاية كل سنة.
- أما الفرضية الخامسة والأخيرة والتي نصت على أن "شركة ديفندوس تمتثل لأحكام المعيار رقم 34 لأنها تطبق نفس السياسات المحاسبية عند إعداد تقاريرها المالية المرحلية كما هي مطبقة في بياناتها المالية السنوية" صحيحة نسبياً، حيث اتضح ذلك من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، فبناءً على ما جاء في الجانب النظري فإن المؤسسة تلتزم لأحكام المعيار رقم 34 إذ كانت تقوم بتطبيق نفس السياسات المحاسبية وأيضاً إذا اختارت نشر تقاريرها المالية المرحلية بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولي، أما في الجانب التطبيقي واستناداً على المقابلة الشخصية مع المحاسب المالي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE "يوسف طينة" فإنها تستخدم القوائم المالية المرحلية كأداة مساعدة في إعداد القوائم المالية السنوية.

ثانياً: النتائج:

من خلال دراستنا هاته استطعنا الوصول إلى النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة النظرية:

- ❖ تعتبر التقارير المالية المرحلية من المؤشرات الهامة لتقييم أداء المؤسسة ومدى نجاحها في استخدام أموالها وقدرتها على الاستمرار بالمستقبل؛
- ❖ توفر التقارير المالية المرحلية معلومات عن أداء واستراتيجيات المؤسسة وأهدافها المستقبلية وبالتالي تعد مصدراً من المصادر الهامة لجذب المستثمرين الجدد؛
- ❖ يساهم التنبؤ بالأداء المالي في الحد من المخاطر التي قد تواجه المؤسسة فهو يعطي صورة عن توجهها المستقبلي مما يمكنها من تحقيق حالة استقرار مالي وقيمتها من بلوغ وضعية الحرج المالي؛

- ❖ تعزز جودة المعلومات من ثقة استخدام المستثمرين للتقارير المالية المرحلية مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية أدائها ومن ثم التنبؤ بأدائها المالي؛
- ❖ النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي تلعب دوراً مهماً وفعالاً للتنبؤ بالأداء المالي من أجل رسم سياسة مالية للاستمرار ونمو وبقاء المؤسسة؛
- ❖ تؤدي التقارير المالية المرحلية لمعرفة مدى تقدم أداء المؤسسة عبر فترات مختلفة من العام الواحد عن طريق تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتنبؤ بمخاطر التمويل والسيولة وبهذا توفر أساساً سليماً للإدارة وللمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرهم للاتخاذ قرارات مناسبة.

2. نتائج الدراسة التطبيقية:

- ❖ تلعب التقارير المالية المرحلية دوراً مهماً للتنبؤ بمستوى الأداء المالي فهي تبرز الأحداث والاتجاهات والظروف الغير عادية التي قد تحدث أثناء السنة المالية وإظهار مدى تأثيرها على الدخل السنوي والمركز المالي السنوي للمؤسسة. حيث تبين لنا أن المؤسسة تحقق نتائج جيدة في نهاية كل سنة، وذلك من خلال حساب النسب المالية السداسية وتحليلها، إذا يمكننا القول إن نماذج التنبؤ بالأداء المالي تساهم في الرفع من قيمة المؤسسة وتوقع أدائها المستقبلي.

ثالثاً: التوصيات:

- بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع وبناءً على ما تم تقديمه من نتائج توصلنا إلى عدت توصيات والتي نراها ضرورية وهي على النحو التالي:
- ❖ ضرورة أن تكون المعلومات التي تقدمها التقارير المالية المرحلية ملائمة للأطراف الخارجية المهتمة بأمور المؤسسة وذلك لمساعدتها في التعرف على الأداء المالي للمؤسسة ووضعها المالي؛
- ❖ العمل على توفير وسائل كافية لنشر التقارير المالية المرحلية في التوقيت المناسب ليستفيد منها الأطراف ذات الصلة خاصة المستثمرين؛
- ❖ ضرورة المراقبة المستمرة للأداء المالي لمؤسسة DIVINDUS_SOPTE بغرض استدراك الوضع في الحين؛
- ❖ حث المؤسسة محل الدراسة على إعداد القوائم المالية المرحلية لتتلافى القصور في القوائم المالية السنوية.

رابعاً: آفاق البحث:

- من حوصلة ما تعرضنا له في هذا البحث المتواضع، نطمح في المستقبل إلى توسيع الدراسة لأبحاث أخرى، والتي من شأنها أن تثري هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي لها علاقة بهذه الدراسة:
- دور جودة التقارير المالية المرحلية في التنبؤ بالتعثر المالي؛
 - أثر جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية على اتخاذ القرارات؛
 - استخدام المعيار رقم 34 في تقييم الأداء لغرض الاستثمار.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

الكتب:

1. أحمد الجعبري وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
2. أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2010.
3. أحمد مدحت غسان الخيري، دلال غسان الخيري، التحليل المالي "الكشف عن الانحراف والاختلاس"، الطبعة الأولى، الصابيل للنشر والتوزيع، المملكة العربية الهاشمية، 2013.
4. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
5. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2005.
6. جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "IFRS EXPERT"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
7. جميل أحمد توفيق، أساسيات الأداء المالي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت.
8. حسن الحسني فلاح، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك "مدخل كمي وإستراتيجي معاصر"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، 2000.
9. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
10. خالد الخطيب، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، هيئة الأوراق والأسواق المالية، دمشق، سوريا، نوفمبر، 2009.
11. سعد صادق بحري، إدارة توازن الأداء، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004/2003.
12. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2012.
13. طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول "عرض القوائم المالية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
14. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الثاني "الإفصاحات"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
15. طارق فايز سكيك، أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية_غزة، كلية التجارة، 2010م.
16. طاهر محسن منصور العالبي، وائل محمد صبحي إدريس، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
17. عبد الله عبد الله السنفي، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، جامعة العلوم التكنولوجية للنشر والتوزيع، صنعاء، 2013.
18. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، أساسيات الإدارة المالية (1)، جامعة القاهرة، مصر.
19. عبد العزيز محمد المخلافي، أساسيات الإدارة المالية، اليمن.
20. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
21. عبد الغفار حنفي، رسمية زكى قرياقص، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعة للنشر والتوزيع، 2004.
22. محمد الصبري، تعلم كيفية تحديد هيكلك المالي وقراءة قوائمك المالية، دار الفكر الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.
23. محمد عبد الوهاب حسن عشناوي، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2014.
24. محمد عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتب المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
25. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
26. مليكة زغيب، بوشنقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
27. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

قائمة المصادر والمراجع

28. ناظم حسن عبد السيد، محاسبة الجودة مدخل تحليلي، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
 29. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الدغارك.
 30. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الدغارك، 2007.
 31. وليد ناجي الحياي، المدخل في المحاسبة الإدارية، مؤسسة مي للطباعة، الدغارك، 1991.
 32. وليد ناجي الحياي، علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
 33. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، منهاج محاسب دولي عربي معتمد (IACMA) الجزء الثاني: المحاسبة الإدارية والإدارة المالية، ينشر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2014، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.
 34. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- المذكرات:**
35. البشير زبيدي، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017.
 36. انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.
 37. جاب الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.
 38. جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009/2008.
 39. جودي محمد رمزي، أثر تطبيق التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بيسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2014.
 40. حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955م بسكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007.
 41. حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، 2008.
 42. حياة بقراري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.
 43. سعاد اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.
 44. رشيد حفصي، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.
 45. رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة ماجستير، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011/2010م.
 46. رواء عبد الرزاق باعكضة، أثر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية على أسعار السهم، مذكرة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، كلية الاقتصاد والإدارة، 1433.
 47. عبد الرزاق مرخي، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2010.

قائمة المصادر والمراجع

48. عبد الغني ددان، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2007.
49. عبد القادر عيادي، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الشلف، 2007/2008م.
50. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2008.
51. عمر غاليب، أثر تطبيق نظام محاسبة التسيير على شفافية التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة لبليلة 2، لويسلي علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016.
52. عمر محمد سعيد أبو ركية، دور مراجعة القوائم المالية المرحلية للشركات المدرجة في تعزيز ثقة المستثمرين، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.
53. فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت بالكويت، كلية إدارة المال والأعمال، 2016.
54. محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016/2017.
55. محمد الشريف مدور، التنبؤ بحجم المبيعات كأداة للرقابة في المؤسسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955_سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011/2012.
56. محمد الهادي ضيف الله، أثر تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على الإفصاح وجودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة لبليلة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2014.
57. محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويل أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة محمد يوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2010.
58. نجلاء نوبلي، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر_بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2015.
59. نائلة فتحي زكريا، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار، مذكرة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014م.
60. هدى محمد الشرطلي، أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، 2010.

المجلات:

61. أبو بكر زيتو عولا وآخرون، أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2017.
62. إياد شاكر سلطان، عثمان عبد القادر حمة أمين، القوائم المالية المرحلية ومدى شموليتها لمتطلبات القياس والإفصاح في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (34)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، 2013.
63. البشير زبيدي، أحمد حاي، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، العدد 02.
64. البشير زبيدي، يحيى سعيدي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، جامعة الوادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 09.
65. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، جامعة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009/2010.
66. بشرى نجم عبد الله المشهداني، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، ديوان الرقابة المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 26، 2011.

قائمة المصادر والمراجع

67. جمال معتوق، تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة 2، العدد 48، ديسمبر 2017.
 68. جواد أحمد حداد، واقع التقارير المالية والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27، جوان 2012.
 69. دلال خطاب، زعبيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصريف ميله، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018.
 70. رحيم حقطان، جمال هداش، التنبؤ المالي وعلاقته بالتخطيط المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 05، 2014.
 71. صلاح هيتم محمد، صلاح نوري خلف، دور المدقق الخارجي في مراجعة المعلومات المالية المرحلية وفقا للمعايير الدولية، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 12، العدد 40، الفصل 3، 2017.
 72. عبد الحميد مانع الصبيح وآخرون، أهمية القوائم المالية المرحلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية في الجمهوري اليمنية، مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية / رماح الأردن، العدد 18، جوان 2016.
 73. عبد الناصر إبراهيم نور، سرى كريشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، مجلة جامعة الخليج، البحرين، المجلد 04، العدد 04، 2012/2011.
 74. عبيرات مقدم، سمية طعابة، دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي في ظل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات "دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات، جامعة الأغواط. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 01، جانفي 2019.
 75. عمار لؤي عبد الرزاق، التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 84، 2015.
 76. عمر سيدي، ربيع مروه، أثر فحص القوائم المالية المرحلية على سوق الأوراق المالية (من وجه نظر المجتمع السوري)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية وقانونية، المجلد 33، العدد 02، سورية، 2011/02/24.
 77. علي بجري، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35 (01).
 78. فرانسيس عيسى، التقارير المالية المؤقتة والامتثال للمعيار الدولي المحاسبي 34 دراسة حالة القطاع المالي الأردني، مقال علمي من المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 11، 2015.
 79. ماجدة عبد المجيد أحمد، هلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 (02)، 2016.
 80. يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، مجلة بحوث، جامعة الجزائر، العدد 11، الجزء الثاني.
- الملتقيات والمؤتمرات:**
81. خالد جمال الجعارات، مطبوعة جامعة بعنوان: مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS, IFRS, IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 25/24 نوفمبر 2014.
 82. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخل بعنوان: دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 06/05 ماي 2013.
 83. نصر الدين بن نذير، شلال أيوب، مداخل للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/04/25.

قائمة المصادر والمراجع

84. مداني بن بلغيت، عبد القادر دشاش، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IAS والمعايير الدولية للمراجعة IFRS، مداخل بعنوان: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 14/13 ديسمبر 2011.

المحاضرات:

85. البشير زبيدي، محاضرات في مقياس معايير المحاسبة الدولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017.

86. حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مقدمة لطلبة أولى ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015/2016.

المصادر المختلفة:

87. جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجمهورية العربية السورية، نوفمبر 2009.

المواقع:

88.

http://www.tagi.com/UploadFiles/IFRS_AND_IASB_Standards/IAS34.pdf?fbclid=IwAR2GWVX3EpLzvFevxFnaM7LpBNpKsKDa_UlkgJeVS0Hk5Ljvl9ucOE3Z8L4 06/06/2020, 21:40.

89.

http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_34_information_financiere_intermediaire, 08/06/2020, 20:00.

المراجع الأجنبية:

الإنجليزية:

90. CLAUDIT ELENA GRIGORAS-ICHIM, **CONSIDERATIONS REGARDING HISTORY OF INTERIM FINANCIAL REPORTING**, "Stefan cel Mare" university of suceava, volume 5, special Issue, Romania, 2016.
91. CRTSTINA BUNEA-BONTAS, **INTERIM FINANCIAL REPORTING IN THE PERSPECTIVE OF HARMONIZATION OF THE ROMANIAN ACCOUNTANCY WITH THE INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS**, University of Sibiu, MPRA Paper No 16249, 15 Jul 2009.
92. **IAS 34 INTERIM FINANCIAL REPORTING**, CPA Australia Ltd, factshfft, 2011.
93. KEN WILD, **INTERIM FINANCIAL REPORTING A GUIDE TO IAS 34**, deloitte touché tohmatsu, London, March 2009.
94. Ms.Ganga and others, **Evaluation of Financial Performance**, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 5, Issue 4, South India, April 2015.
95. Waleed M. Al-ahdal AND OTHERS, **The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation**, Research in International Business and Finance 51, 2020.
96. ZARINA ABDUL SALAM, **THE QUALITY OF MALAYSIAN INTERIM FINANCIAL REPORTS AND THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE QUALITY**, A Thesis Submitted in Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy ,Cardiff University, WALES,2013.

الفرنسية:

97. EL MOSTFA ABKARI, **LA PERFORMANCE FINANCIERE ET OPERATIONNELLE DES BANQUES CANADIENNES ACQUEREUSES LORS DES FUSIONS ET ACQUISITIONS: 1994-2004**, DE LA MAÎTRISE EN ADMfNISTRATION DES AFFAIRES, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC, À MONTRÉL, CANADA, 2006.
98. La commission des communautés européennes, **JOURNAL OFFICIEL DE L'UNION EUROPEENNE**, Bruxelles, 29/11/2008.

الملاحق